[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد
وآله وصحبه الطاهرين في دلالة الالفاظ وما يتعلق
بها وفيه ابحاث البحث الاول في حدها وهي كون اللفظ بحيث معنى
دلالة اللفظية ان يكون اذا ارتسم في الخيال مسموع اسمه ارتسم
في النفس معناه [illegible] في النفس ان [illegible] المسموع لهذا المفهوم
وكلما اورده الحس الى النفس [illegible] النفس الى [illegible] وكذلك
وانسب [illegible] الكشف الدلالة اللفظية الوضعية على المعنى عبارة
عن فهم المعنى عند اطلاق اللفظ بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
ونبه على ذلك الفاضل ابن الدين ولقائل ان يقول هذا فيه
نظر من وجوه الاول ان [illegible] اذا دل على معنى فهناك امور
ثلثة الدال وهو اللفظ والمدلول وهو المعنى و

الدلالة وهي نسبة مخصوصة بينهما ومعناها موجبة فهم الثاني
لفهم المعنى ولهذا اتضح لتعليل فهم المعنى من اللفظ بدلالة اللفظ
عليه والعلة غير المعلول واذا كان مغايرا له بطل جعله ان
الدلالة هي نفسها فهم المعنى الوجه الثاني انه لو كان كذلك لما
كانت دلالة التضمن تابعة لدلالة المطابقة بل بالعكس ضرورة
ان فهم الجزء سابق لفهم الكل واللازم منتف فالملزوم مثله
لا يقال اذا اطلق اللفظ فهم المجموع اولا اجمالا ثم فهم منه جزء وكذلك
الاجزاء مفصلا [illegible] في الحدود وانما الاجزاء تفهم من
الحد اولا مفصلا [illegible] فهم المجموع اجمالا لانا نقول هذا باطل
لوجهين الاول [illegible] مفصلا نعم قد العلم باسناده عن غيره
عنده وتصور الجزء [illegible] هو [illegible] ولهذا الاعتبار
لا شك في تقدمه على تصور [illegible] المدلول عليه بالتضمن
لان الجزء المركب من الجزء وصفه عرضه له ليس بمدلول التضمن

يا ثانى ان المطابقة تشرط التركيب عنده على وجه التضمن
فلو كان مدلولها فهم الجزء تفصيلا على ما ذكر التفصيل لما كان احدهما
في المركب الذي لا يتصور اجزاؤه تفصيلا الوجه الثالث
انه ينتقض بدلالة اللفظ الموضوع على ما ليس نفس مسماه ولا جزءه
ولا لازما بالنسبة الى العالم بالوضع اذ العالم بالوضع يفهم من
اللفظ ما يفهم منه الجاهل به ايضا اللهم الا ان يريد به العالم
بالوضع فقط ومع هذا فليست العبارة ناصة على الغرض
لما تذكره ونحن نقول الدلالة اللفظية يوضعه عبارة عن
كون اللفظ الموضوع اذا سمع فهم منه المعنى للعالم بوضعه
ويعني ان دلالة التي على المركب [illegible] يلزم من العلم به العلم
بذلك الشيء فان كانت [illegible] لفظية العلم بغيره لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية [illegible] كدلالة الاثر على المؤثر
كالدلوك على وجوب الصلوة والاول ينقسم الى دلالة

وضعية وغير وضعية والوضعي ما كان بجعل جاعل وغير الوضعي
اما طبعي او عقلي والطبعي كدلالة اخ على الوجع واف على
التضجر واح على اذى الصدر فان ذلك ليس على سبيل التواطؤ
من الناس على تسمية هذه الالفاظ لتفهيم هذه المعاني بل على
سبيل ما دعاه الطبع اليها عند هذه الاحوال والعقلي كدلالة
اللفظ المسموع من وراء جدار اذا كان مهملا كديز او مستعملا
لكنه غير معلوم الوضع للسامع كالنسبة بالتركي الى الفارسي او
كان معلوم الوضع له لكن اعتبر دلالته بالنسبة الى ما لا يتعلق
بالوضع مما يشترك فيه الجاهل بالوضع ايضا كالنفس بالنسبة
الى الانسان على انسانه قابلة وفصاحته وملكته وغير ذلك و
هذه الدلالات وان كانت لفظية فهي غير وضعية لاستواء
العالم بالوضع والجاهل به فيها اذا عرفت هذا فيقول

لما كان مقصودنا حد الدلالة المغايرة للمدلول لا جرم قلنا
انها عبارة عن كون اللفظ اذا سمع فهم منه المعنى ولم نقل انها
نفس الفهم لما عرفت وهذا الكلام السيد حسن فانه ان تكون
اذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فانه
اشارة الى حد الدلالة والتقييد بالموضوع ولم نقل بالنسبة الى
العالم بالوضع لانتقاضه ولما نعد ان فهم من حيث انه بالنسبة الى
العالم بالوضع الانتقاض عليه بما ذكرنا اولى لاشتمالها على علم
الفهم وانما اطلقنا الوضع في قولنا للعلم بوضعه ولم نقل للعلم
بوضعه المعنى المدلول عليه ليندرج دلالة التضمن والالتزام
والتقييدات دلالة التضمن والالتزام وضعية لان المعنى الدلالة
الوضعية ما كان بتوسط الوضع ودلالة اللفظ على الجزء واللازم
لا تكون الا بتوسط العلم بالوضع للكل المرسوم لا تعالى

لو صح هذا التعريف لزم امتناع تحقق الدلالة المطابقة
والتضمن والالتزام لان الكل مستقيم فالملزوم مثله بيان
الملازمة اما في المطابقة فلان فهم المعنى من اللفظ للعلم
بوضعه له موقوف على العلم بوضع اللفظ للمعنى وهذا موقوف
على العلم بالمعنى لان العلم بنسبة امر الى امر موقوف على العلم
بالمنتسبين فلو استفدنا فهم المعنى من اللفظ للعلم بوضعه
له لزم الدور واما في التضمن فالدور اللازم لان فهم الجزء
سابق على فهم الكل لانا نقول العلم بوضع اللفظ للمعنى
امر كلي يندرج تحته اشخاص بحسب اوقات متعددة و
كذلك نفس فهم المعنى وايضا لما وضع الواضع اللفظ للمعنى
حصل نسبة بين اللفظ والمعنى وان اللفظ موضوع للمعنى
وفهم المعنى هاهنا غير مستفاد من الوضع ثم ان هذا الصورة

الملك مطبوع في الخيال الحافظ له قياما محاويا وبان ان
المعنى عن نوع القوة المدركة كما انا اذا ابصرنا زيدا ثم غاب
عنا عرفناه اذا رايناه ثانيا وذلك لان صورته
في الخيال محفوظة وان زالت عن القوة الباصرة ونحن اذا
سمعنا ذلك اللفظ انتقشت النفس الحاصلة من الخيال فادركت
المعنى الحاوي له ثم اذا ذكرناه بعد ذلك وضع احدهما للآخر
اذا عرفت هذا فنقول من اذنا العلم بالوضع العلم
السابق بشرط الحصالة في الخيال وعلى هذا يكون فهم المعنى
الآن من اللفظ موقوفا على اللفظ السابق بوضع اللفظ العلم
لهذا المعنى وهذا العلم لا يتوقف على هذا الفهم المعنى
للمعنى بل على فهم غير مستفاد من العلم بالوضع في اول الوضع
واما علمنا الآن بالوضع فيتوقف على فهم المعنى الحاصل في

الخيال

الخيال فانقطع الدور واعلم ان ما ذكرناه الآن مما دل عليه
كلام الشيخ اجمالا في الفصل الذي نقلناه هنا **البحث الثاني** في
اقسامها وهي ان اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة
بان يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبازائه مثل
دلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة اضلاع واما على سبيل التضمن
بان يكون ذلك المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه مثل دلالة المثلث
على الشكل فانه يدل على الشكل لا على انه اسم للشكل بل على انه لمعنى
جزؤه الشكل واما على سبيل الاستتباع والالتزام بان يكون اللفظ
دالا بالمطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق
الخارجي لا كالجزء منه بل هو مصاحب ملازم له مثل دلالة لفظ السقف
على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة قال بعض المتاخرين
يرد على الشيخ هاهنا سؤالان الاول ان المنفصلة التي ذكرها ليست

مانعة الخلو لجواز دلالة اللفظ طبعا او عقلا عنها مع احتمال
مورد القسمة وهو دلالة اللفظ اناها ولا مانعة الخلو
لاجتماع الدلالات الثلث في لفظ واحد الثاني انه
لم يقيد دلالة الالتزام باللزوم الذهني فان اراد باللازم
مطلقه على ما يشعر به كلامه فباطل لاستفاد دلالة الالتزام في اللوازم
غير المعتبرة وان عني الخارجي فقط فالمثال لا يلزم وان عني الذهني
مع عدم اشعار لفظه به افاده مقال المذكور وهو قابل
العلم وصنعة الكتابة اذ ليس لازما بينا للانسان والاول
اما الاول فمن اراده بالدلالة هي الوضعية سلمنا لكن لا نسلم من اجتماع
امور في الوجود عدم الانفصال المانع من الجمع بينهما بل معنى
مانعة الجمع عدم صدقهما على شيء واحد بالحمل ولا شك انه يصدق
على شيء واحد انه فهم الكل وفهم الجزء لكن ان فسرنا الدلالة

بالفهم اذ شيء من الحيثيات لا يصدق على الاخر واما الثاني
فالتمثيل لا يناقش فيه حتى الامام دلالة اللفظ على تمام مسماه
مطابقة وعلى جزئه من حيث هو جزؤه تضمن وعلى الخارج من مسماه
اللازم له في الذهن من حيث هو كذلك التزام واحترزنا
بالقيد الاخير عن دلالة اللفظ المشترك بين الكل والجزء
وبين الملزوم ولازمه على الجزء واللازم بطريق المطابقة اذا
صدق احدهما وهو دلالة اللفظ على جزء مسماه ولازمه ولم يصدقا
على كل منهما من حيث هو جزؤه في التضمن ومن حيث هو لازمه في
الالتزام من حيث دلالة مثل هذه اللفظ عليهما مطابقة اذ
دلالتهما على الجزء بالمطابقة انما كانت من حيث وضع اللفظ له
كذا دلالتها على اللازم مطابقة هي من حيث وضع اللفظ له
لا من حيث لزومه لما وضع اللفظ له مثال اللفظ المشترك

بين الكلي والجزئي لفظ الممكن المشترك بين الممكن الخاص الذي هو
سلب الوجوب والامتناع جميعا وبين الممكن العام الذي
هو سلب الامتناع والثاني جزء من الاول ومثل المشترك
بين الملزوم واللازم لفظ العلم المشترك بين التصديق
الذي هو مجرد الحكم وبين التصور والاول ملزوم الثاني
فاكثر جمهور المنطقيين هذا القدر مما يجب اعتباره في المطابقة
ايضا هكذا المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسماه من حيث هو
تمام المسمى والا اشتبهت بدلالة مثل هذا اللفظ على الجزء واللازم
بالتضمن والالتزام جميعا واما تركه فيهما فهو يوجب اشتباه
كل منهما بالمطابقة واهمل ايضا قول الشيخ في دلالة التضمن نسخه
فانه يدل على الشكل لا على انه اسم للشكل بل على انه اسم لمعنى جزؤه
الشكل صح فان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه

لاجل

لاجل انه جزء المسمى لا لانه مسمى وهو يخرج دلالة اللفظ المشترك
على جزء مطابقة ويعاكس عليه الباقيان وايضا ذكر في الشفا
ما يدل على وجوب اعتبار اشباه هذه القيود في كل ما يرسم
في هذه الصناعة حتى ان اهمل لفظا فليعول الذهن
على اللفظ فاما لما قلنا ان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام
مسماه يعني ذهننا من هذه اللفظ ان هذه الدلالة هي من حيث
انه تمام المسمى ... الباقيان وقال الشيخ في اشارته تعريف الجنس
في الشفا فاما النوع فانه ليس من حيث هو نوع مقولا على كثير
ولا بهذه الصفة بل بمعنى لا عليه فان اتفق ان قيل هو في نفسه
هذا القول فقد صار جنسا فانا نلتزم متى في الحدود ذكر ما اللازم
في المضاف انا نريد بها كونها للشيء من حيث هو كذا على الحذر
كانا لما قلنا هذا الحد للمضاف استغنينا في اشتماله ذاته بذلك

صح
عليها قولنا من حيث هو كذلك لو صرحنا بها هذا لفظ الشيخ
واقول ايضا لو حذفت الحيثية عما ذكره فلا يحصل الفرق مطلقا
لان قولهم عام المسمى من حيث انه عام المسمى يحتمل المعنيين
احدهما ان يراد به الذات التي عرض لها انها عام المسمى مع
هذا الوصف كما يقال الكاتب من حيث هو كاتب اي الذات مع
الصفة مجموعا وثانيهما التعليل اي لكونه عام المسمى كما يقال
الانسان كاتب من حيث انه متعجب وكذا القول في الجزء
اللازم من حيث هما كذلك اذا عرفت هذا فنقول
ان عنوان المعنى الاول اشرف الدلالات الثلث واما
المطابقة فلعنوان ان يكون المجموع المركب من امر عام وخاص
انه عام المسمى مع هذا العارض جزءا من حقيقة اخرى اخر
لا تتم الا بهما لو جعل لفظ مشترك بين تلك الحقيقة وهذا

الجزء اللازم فاذا دل هذا اللفظ على الجزء اللازم بالتضمن في
الالتزام فقد صدق انه دلالة اللفظ على تمام مسماه من حيث انه تمام
المسمى وليس بمطابقة واما التضمن فلعنوان ان يوضع لفظ مشترك
بين الكل والجزء من حيث هو جزء فح يكون دلالة هذا اللفظ
على الجزء من حيث هو جزء مطابقة لا تضمنا وكذا الالتزام واما ان
عنوان المعنى الثاني فهو حق لكن اللفظ ليس من الا علية وانما
نفهم ذلك من كلام عبارة صاحب الكشف على ما سيأتي والم
ان الامام صرح بما سماه الثاني في شرح الاشارات حيث قال
دلالة التضمن عبارة عن دلالة اللفظ على معنى لا بد منه بحسب ما وضع
اللفظ بازائه واقول ايضا قول الامام دلالة المطابقة هي
دلالة اللفظ على تمام مسماه مستدرك لانه انما احتاج الى قيد
التمام ان لو كان الجزء اللازم ايضا مسمى اللفظ وليس كذلك

وفي صاحب الكشف الدلالة الوضعية للفظ على المعنى على ثلثة
اقسام لانها ان كانت بلا واسطة وضع اللفظ للمعنى فهي المطابقة
وان كانت بواسطة وضعه لشيء يشتمل على المعنى فهي التضمن وان
كانت بواسطة وضعه لشيء يستلزم المعنى في الذهن بحيث يكون
المعنى خارجا فهي الالتزام والتقييد بالوضعية لما عرفت
واما التقييد في المطابقة بتوسط الوضع بازاء المعنى فالاحتراز
عن دلالة اللفظ المشترك المذكور على الجزء واللازم بطريق
التضمن والالتزام لوجهي ان المطابقة هي دلالة اللفظ
على المعنى الذي وضع له فلما كان بتوسط الوضع لاجل
وضع اللفظ للمعنى خرج عنها جميعا لان دلالة هذا اللفظ عليهما
تضمنا والتزاما ليس لاجل الوضع لهما بل للوضع المشتمل والمستلزم
واما التقييد في التضمن والالتزام بتوسط الوضع للمشتمل

والمستلزم فالاحتراز عن دلالة مثل هذا اللفظ على الجزء واللازم
بطريق المطابقة وفي ان التضمن هي دلالة اللفظ على جزء المعنى
والالتزام دلالته على لازمه فلما كان بتوسط الوضع لما اشتمل
المعنى في التضمن ولما استلزم المعنى في الالتزام خرجت دلالة
هذا اللفظ عليهما مطابقة اذ ليست للوضع بازاء المشتمل او
الملزوم بل للوضع لهما اصالة انتهى وفي هذا نقول انما
لم يعد العلامة [illegible] حيث هو كذلك بل قيدها بالتعليل لما بينا
من احتمال اللفظ بعد التفسير بمعنى ح يخص احدهما بالعرض
ولا فائدة كون الدلالة للطلب وضعية وقال بعض
المعاصرين ان دلالة اللفظ المذكور على الجزء واللازم لا يكون
بغير المطابقة ولا سبق للتقييد الذي ذكره الامام وصاحب
الكشف في شيء الا له فائدة سوى الاول ان فهم المعنى

المطابقي سابق على فهم المعنى التضمني لتضمنها المجموع اولا اجمالا
ثم علمنا بالاجزاء تفصيلا لا نسلم ان دلالة التضمن تابعة على ما عرف و
ح نقول سماع العالم بالوضع لهذا اللفظ عند اطلاقه لو حصل
فهم الجزء واللازم بالمطابقة فلو حصل حينئذ تضمنا كان
يحصل في ساعاته اولا فان كان الاول لزم اجتماع المثلين
وان كان الثاني لزم ان لا يكون ذلك تابعا للمطابقة وليس
كذلك وبيان الثاني ان التضمن انما يحتاج اليه فيما اذا حصل امرين
لاجل احدها فلا نسلم فيما لا يحصل الا وجها واحدا
فلا نسلم التضمن في المطابقة لحصولهما دونه ولا فهما
لا يستلزم حصولهما اصلا فضلا عن حصولهما به اقول فهم
الشيء امر كلي يندرج تحته اشخاص منها فهمه قصدا وضمنا او
الفهمان يتحدان نوعا ويختلفان شخصا وليس في اجتماعهما

استلزام المسمع اجتماع المثلين في كل وجه فجاز ان
نفهم الجزء اولا مطابقة ثم نفهم بعد ذلك تضمنا هذا ان حمل
الدلالة نفس الفهم على ما اشعر به صاحب الكشف ولما ذكر
في اثناء الامتحان ان تبعية دلالة التضمن لدلالة المطابقة وتبعية فهم
المعنى المطابقي لفهم المعنى التضمني ويكون محله حكم الحد وسيأتي
تحقيقه **البحث الثالث** في ان حصر الدلالات في الثلثة
على التمام دلالة اللفظ على معناه ان كانت وضعية فالمطابقة
للتضمن بان دلالة اللفظ على تمام مسماه على وجه عقلا وان
كانت عقلية فان لازم المسمى فان دخل فيه فتضمن والا
فالالتزام وفيه نظر اما اولا فلان دلالة اللفظ على
الجزء واللازم يستحيل ان نعلم بالعقل لتوقفه على العلم بالوضع
للكل والملزوم واما ثانيا فلانه لا يلزم من كونهما عقلية

الدلالة

لزوم المعنى المسمى لا بعارضه بالدلالة اللفظية الطبعية او العقلية
اللهم الا ان يراد بالدلالة اللفظ على المعنى الذي هو مورد القسمة
التي هي بتوسط الوضع ويريد بالوضعية ما يستعمل بها الوضع اذ للعقل
فيها مدخل حسبما يشهد به الفكر والملزوم على الحق والالتزام
ثم ما قاله لكن لا اشعار لكلامه بشيء من ذلك واورد احد لو كان اللفظ
لابد وان يكون تصوره لانها اسماع اللفظ بالشرائط المذكورة
لوجوب علم لازمه العلم بالمدلول العلم بالدليل فاحد لو توسط
الوضع لابد وان يعلم ما وضع له اللفظ فان كان بعينه
مطابقة والا فضمن ان دخل فيه والتزام ان خرج عنه واما
صاحب الكشف لما نفى حصر الدلالة الوضعية في بلدة اورد
على نفسه سؤال الافعال اذ دلالة اللفظ المركب على معناه خارجة
عن الثلثة لان الواضع لم يضعه لعين المعنى والا لما انتفت

المعنى

المعنى ولا لما استلزمه واجاب كان يجب ان يبني اولا انها
وضعية ليتجه السؤال فانه لم يدع الانحصار وظاهر دلالة اللفظ
في تلك بل الدلالة الوضعية فيحتمل ان يكون دلالة المركب
عقلية والذي يمكن ان يقال فيه ان دلالة مفرداته وضعية
فاذا اصطلح بها على معنى اخر بعين معنى المركب وكانت دلالته
وضعية واجاب عنه بانها دلالة مطابقة لانا نفسرها باحد
امرين وهو ان يكون عين اللفظ موضوعا لعين المعنى
كما في المفردات واجزاءه لاجزائه بحيث يطابق مجموع اللفظ
مجموع المعنى كما في المركبات فان الواضع وان لم يضع
مجموع قولنا زيد منطلق للمعنى المقصود به لكنه قد وضع
كلا من جزئيه لما دل من المعنى ووضع الهيئة الصورية للفظ
وهو التركيب بين اللفظين للنسبة الصورية المعنوية وهو

النسبة الحكمية ثم قال ولا يضر التقديم الذي يلحق الجملة من جهة
التركيب فان المضاف اليه يؤخر في العربية ويقدم في لغة
اخرى كما في لغة الفرس اذا اردت داي الحجارة قلت سنك ايدار
ونحو ذلك المحمولات والموضوعات وليس لهما ترتيب مضبوط
في اللغات بل يقدم الموضوع تارة والمحمول اخرى ثم قال
الهيئة التركيبية بين الالفاظ المفردة في كل لغة الهيئة التركيبية
بين تلك المعاني المفردة وكان الكل بالوضع واما التقديم
اللاحق للفظ المركب كالتقديم والتاخير لا يوجب ان لا يكون
التركيب وضعيا بل يوجبه فانه لو كان عقليا لما اختلف
باختلاف اللغات فلا وجه لما اورده ولا يضر سؤالا على
ما تقدم من كون التركيب اللفظي موضوعا للتركيب العقلي اذا عرفت
هذا فنقول لما ذكر الشيخ في كتاب الشفا ان دلالة اللفظ

المركب من حيث هو مركب وضعية اورد على نفسه ان المفردات
المادية وان كانت دلالتها بالتواطؤ فان التركيب ليس كذلك
بل هو امر يوجبه المعنى فانا متى اردنا التعبير عن نسبة بين المعنيين
ركبنا احد اللفظين مع الآخر ليدل على اصل النسبة المعنوية
ولهذا لم يختلف اصل التركيب باختلاف اللغات وان اختلف
هيئة التركيب بالتقديم والتاخير وحاصل ما اجاب عنه هو ما
ما ذكرنا في تقرير كلام صاحب الكشف بعد ان جزم ان اصل
التركيب على هيئة وضعية فظهر بما ذكرنا ان قوله ولا يضر
الخ انما يتوجه على مذهب الشيخ لا على مذهبه واظنه نقل كلام الشيخ
ولم يتعرض التطرق فلهذا اضطرب وقال بعض المتاخرين
دلالة المركب على جملة معناه لو كانت بالمطابقة لما كانت تابعة
لدلالة اجزائه لان المطابقة ان لم يكن موضوعة فلم احتمل

ان لا تكون تابعة والثاني باطل فالمقدم مثله واجيب بان دلالة
المركب على المجموع مطابقة لم تستلزم دلالته على الجزء تضمنا بل بعث
دلالة اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى والممنوع في المطابقة هو الاول
البحث الرابع في ان شرط دلالة الالتزام اللزوم الذهني
لا الخارجي واحتج الامام على الاول بان اللفظ لم يكن بحيث ينتقل
الذهن من مسماه اليه كان حاله معه كحال جميع الالفاظ التي
لا دلالة لها عليه اصلا فيلزم التسوية بين اللفظي في الدلالة
وعدمها وعلى الثاني بان الجوهر والعرض متلازمان في الخارج
مع ان اسم احدهما لا يستعمل في الآخر ولقائل ان يقول على
الاول انه لا يلزم من مشاركة اللفظ الموضوع للملزوم للالفاظ غير
الموضوعة له في عدم وضعها لما يستلزم فهم اللازم اشتراكهما
في عدم الدلالة على اللازم او الدلالة عليه لجواز اشتراك

الملزومات المختلفات في لازم واحد ويمكن ان يحمل الاصالة والعرض ضوا
على الثاني من وجهين احدهما ان دلالة اللفظ على المعنى غير
استعماله فيه فعلى ما ساقه من الحجة لا يلزم من عدم استعمال لفظ
الجوهر في العرض وبالعكس عدم دلالة احدهما على الآخر
الثاني انه لا يلزم من عدم الدلالة الالتزامية مع حصول
اللزوم الخارجي انتفاء كونه شرطا اذ لا يلزم من عدم الدلالة
الالتزامية وجود الشرط وجود المشروط لاحتمال ان الموجب
لدلالة اللفظ على اللازم هو الوضع للملزوم وقد علم ان
الشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر فلو شرط اللزوم الخارجي ليس
الحكم عند وجوده ولان مراده جعله ما يتوقف عليه لا ما يجب
عند وجوده وعلى الاول انه لا يلزم من توقف الثاني عليه وجوده عند
وجوده لاحتمال التوقف على غيره ايضا وعلى الثاني انه

ح سطل ما ادعاه من اشتراط اللزوم الذهني لان ولئلة
تنعدم صحة بعد وجوب كون اللزوم ذهنيا ولا اعدا انه
حمله ما سوم علمه واحتج صاحب على الاول بان اللفظ لم
توضع للازم فلو لم يكن بحيث يتعقل الذهن من مسماه الملزوم
لما لوم من اطلاق اللفظ فهم اللازم بطريق الوضع والمقدر
خلافه وعلى الثاني بان لفظ العدم يدل على الملكة بالالتزام
مع عدم اللزوم الخارجي كالعمى على البصر ولقائل ان يقول
على الاول انه احتجاج بعدم وضع اللفظ للمعنى وعدم الانفكاك
من مسماه اليه على عدم دلالة عليه وضعا وهو منقوض بالتضمن
لان دلالة اللفظ عنده فهم المعنى والذهن لا ينتقل من فهم الكل
الى فهم الجزء بل بالعكس وعلى الثاني بان مفهوم الملكة
جزء من مفهوم العدم فدلالة عليه تضمنية لا التزامية وبحث

نقول ان مدلول اللفظ لا بد وان يكون فهمه لازما لسماع اللفظ
فيكون لازما له في العقل بواسطة او بوسط والذي بوسط لا بد
وان يكون من لوازم المدلول عليه بالذات ذهنا والا لما
كان فهمه لازما لسماع اللفظ فلا يدل عليه اللفظ والمعنى خلافه
واللوازم بالذات مطابقة وبالوسط وقيل انه لازم على
المعنى المطابقي ذهنا فان دخل فيه فتضمن والا فالتزام فقد
ثبت ان المدلول الالتزامي لازم ذهني للمدلول بالذات وقيل
ان ثبت حقيقة فلا بد من كونه لازما في الذهن امر ضروري
لا بد منه في الدلالة وكونه لازما في الخارج وصف طردي لا حاجة
بنا الى بيان تحقق اللزوم الذهني بدونه فظهر من هذا حصر
الدلالات في الثلث البحث الخامس في نسبة الدلالات
الثلث بعضها الى البعض اما المطابقة فهو جد عمدتها ايضا

التضمن حيث يكون المعنى المطابقي بسيطا كالوحدة وهي شرط
ملزومة التضمن وفي اشتراطهما الالتزام خلاف
فمذهب الامام وصاحب المطارحات انهما ملزومتان له و
خالفهم المتأخرون وحجتهما على ذلك ان لكل شيء لازما واقله
انه ليس غيره وح يكون اللفظ الموضوع للملزوم دالا على اللازم
بالالتزام فلا حاجة صاحب الكشف المعتبر في دلالة الالتزام اللزوم
الذهني بمعنى انه يحصل الذهن من الملزوم اليه ولا نسلم ان لكل
ماهية لازما بينا بهذا التفسير واما كونه ليس غيره فليس
كذلك لجواز ان يتصور المعنى مع الذهول عن كونه ليس غيره
واجاب الفاضل ابن الدين رحمه الله على انه ليس لكل شيء
لازم بين فانه لو كان كذلك لزم من تصور شيء تصور امور
غير متناهية دفعة وانه مما لا يعلم اذ التصورات

بينا التصور بالالتزام ويلزم من تصوره تصور لازمه ايضا
لكونه بينا وهلم جرا وهو ضعيف لجواز ان يكون لازم اللازم
غني الملزوم اصلا او بوسط اذ لا يسع ملازمة كل من سببي
لصاحبه كما في المتضايفين فيصدق ان لكل شيء لازما بينا
ولا يتسلسل لانتهاء تصور الملزوم موجب لتصور اللازم
البين فلو كان الملزوم لازما بينا للازمه لكان تصور اللازم
موجبا لتصور الملزوم فيلزم كون كل منهما موجبا للاخر و
هو دور لانا نقول المراد باللازم البين ما يكون فهم
ملزومه مستلزما لفهمه سواء كان موصلا اليه او لا لكن سلمنا ذلك
لكن هذا انما يلزم ان لو انحصر الموجب لفهم الملزوم في فهم
اللازم اما اذا كان له موجبا اخر جاز ان يوجب ذلك
السبب فهم الملزوم ثم هو يوجب فهم اللازم وهكذا

طرف اللازم والحاصل انا نجعل فهم كل منهما اذا سبق موجبه
من الموجبات المغايرة لفهم صاحبه موجبا لفهم الآخر فينقطع
الدور ولذا اشار هنا بقوله لما لم يسطع برهان على
ان الكلي لا ينافيهما ولا على بعضها جاز وجود المطابقة بدون
الالتزام جوازا ذهنيا في الماهية التي ليس لها لازم بين
اذا وضع بازائها لفظ واما التضمن والالتزام فلعدم
المطابقة فقطعا لانهما تابعان ويستحيل وجود التابع بدون
متبوعه ومعنى كونهما تابعين ان الواضع جعل اللفظ للدلالة
لم يقصد بالقصد الاول الدلالة على المعنى المطابقي واما
الدلالة على الجزء واللازم فبطريق العرض وعلى هذا جاز
ان يكون فهم المدلول الالتزامي على حقيقته لفهم الملزوم
ويتعذر ما عليه وجاز ان يكون مجازا فيه كاحد المتضايفين

مع الآخر وان يكون مجازا عنه معلولا له واما فهم المدلول
التضمني فيتقدمه ليس الا لا لما لو كان كذلك لفهم الجزء
اللازم المتقدم والمقارن من غير موجب لتقدم دلالة اللفظ
عليها ابتداء او بالواسطة لان ذا الوسط متأخر عن الوسط تصورا
لانا نقول سماع اللفظ المخزون صورته في الخيال مع المعنى يوجب
التفات الذهن على الاقسام الثلاثة يوجب فهم اجزائه ولازمه
الموجب له اولا ثم فهم المجموع ولازمه المقارن له بانها ثم فهم
اللازم المتأخر بالذات ولا نسلم ان فهم المعنى المطابقي بها نقا
على دلالة عليهما من جهة القصد ومتأخر من جهة التصور
للاضطرار حيث يتوقف تصور المدلول عليه بالقصد الاول
على تصوره واما كل من التضمن والالتزام بالنسبة الى صاحبه
فجائز وجود الالتزام بدون التضمن في الماهية البسيطة

علمه حاصل عند المتأخرين في الماهية المركبة التي ليس لها لازم
بين وخلافا للإمام لا يعلم أم التضمن المطابقة المستلزم للالتزام
عنده حاصل وأما المختص عندنا أن المطابقة أعم منهما وبينهما
عموم **البحث السادس** في أن دلالة الالتزام مهجورة
واعلم أنهم لا يريدون بذلك أن اللفظ الموضوع للملزوم
لا يدل على اللازم بالالتزام لفساد ذلك بالضرورة فإن العالم
بالوضع متى سمع لفظا موضوعا لمعنى تصور ذلك المعنى وانتقل
ذهنه إلى لازمه البين وكان دالا عليه قطعا وإلا
مرادهم به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في مدلوله
الالتزامي وإلا لزم أحد الأمرين الأول أن لا يتصور اللفظ
الرسم أصلا الثاني أن لا يسوغ التعريف الذي يسمى بالحد المخصوص
بالتعريف الرسمي إن كان هو معرفة أن المرسوم مع مادة

هي الخاصة والرسم بالنسبة إلى هذا المعنى حد يعلم إلا كـ
الأول وإن كان معرفة حقيقة الشيء الموصوف به ولا شك أن
دلالة اللفظ الموضوع للخاصة عليه التزامية والتعريف بها هو
مطلوب الأمر الثاني بل مرادهم بذلك أنه لا يجوز أن يدل
على الجزء المسؤول عنه بما يجيء لفظ يدل عليها إلا بالالتزام فحاله
إذا قيل ما الإنسان فلا يجوز أن يقال حساس بالقوة لأن
دلالتها على باقي الأجزاء وهي الجسمية والنمو التي أخذ به وهذا
بخلاف المطابقة والتضمن أما المطابقة فلجواز أن يدل بها
على تمام المسؤول عنه وعلى أجزائه حيث يقال الإنسان
جوهر ذو أبعاد نام حساس ناطق وأما التضمن فلجواز
أن يدل به على أجزائه وإن لم يجز الدلالة به على المجموع فيقال
الإنسان حيوان ناطق ولا شك أن دلالة الحيوان على الإنسان

فالحاصل ان الدلالة الالتزامية مهجورة في الجواب عما هو
كلا او بعضا والمطابقة مستعملة فيه كلا وبعضا والتضمن مهملا
كلا ومستعمل بعضا والالتزام على ما ادعيناه ان الشيء
المستلزم للمحمول لا يعلم انه لا يجوز كونه خارجه عنه خاصة
وعامة لبعض الانواع ويكون الجنس حينئذ ما هي الا هي فلو دل لنا
باللفظ الموضوع لذلك الشيء على جزء المسؤول عنه لما عرفتنا
اختصاص بعض اللوازم بالجنس مع ان المطلوب جزء فيه
اجزاء المسؤول عنه فلا يحصل العلم بالماهية المطلوبة بعضها في
السؤال فان قيل الوجه الاعلى انه الشيء للوازم متعددة
فلم لا يستلزم المركوم ضرورة ان الحكم مما لا يسلم به الماهية
المركومة عنها فلا يختص دلالتها بالمركوم اذا المعنى المشترك
بين اثنين لا يختص دلالته بواحد منهما فلنا المركوم لا بد ان

والاول اخص من الثاني لانه متى كان الشيء بحيث يكون تصور مفهوم
ملزومه كافيا في التصور به للاثبات وان يكون بحيث متى
حصل في الذهن الملزوم يكفي ذلك في جزم الذهن باللزوم كذلك
الملزوم المحمول الجزم باللزوم له في الذهن وكون ذكر اعتبر
من حيث اللزوم ولا ينعكس لجواز ان يحصل الجزم باللزوم
الماهية عند تصورهما وان لم يكن مجرد تصور الملزوم
كافيا في تصور اللازم اذا عرفت هذا فصول المعتبر في
دلالة الالتزام هو اللزوم الذهني بالمعنى الاخص ولا يكفي
ان يكون الشيء المعقول لوازم غير متناهية يعقلها العقل
معها كلها في درجة واحدة او بعضها بواسطة البعض لانه
لو كان كذلك لزم فهم امور غير متناهية على سبيل التفصيل
لتصور حصول المعلول عند حصول علته ونحو ذلك المعنى

الاعم ولا يلزم المستقل الا ان يحسان الاعم لا يوجد حتى فهم
ملزومه فهم لازمه فلا يلزم عدم تناهي اللوازم بوفهم
ما لا يتناهى لم يوجد مطلوبه هذا فنقول ولكم ان الفرق لا زما
[illegible] ان كان المراد به المعنى الاخص فهو باطل [illegible] و
هو لكم ان كل امر يستلزم غيره قلنا كون الشيء ليس غيره لازم
له بالمعنى الاعم دون الاخص لجواز تصور الشيء مع الذهول
عن كونه ليس غيره نعم متى حصل الشعور بامرين يكون ذلك
الامر ليس غيره حكم الذهن بلزوم هذا الاعتبار لذلك الامر
سلمنا ان لكل امر لازما بالمعنى الاخص ولكن لما ذا يلزم
عدم تناهي اللوازم وهو مما عدم لزومه في التحقيق
سلمنا التلازم لكن لا نسلم امتناع اللازم والدليل
هو انا نعلم قطعا بان لفظا وضع لمعنى دالا على

ما ادعيتم وسلمنا ان كل امر يلزمه لوازم غير متناهية
فلم يلزم عدم تناهي مدلولات ذلك اللفظ فان قلت هذا
انما يلزم ذلك ان لو كانت دلالة الالتزام على الحدوث حتى
يلزم دلالته على غير اللوازم قلت نعم انه لا يمكن ان
يعني بالمهجور عدم الدلالة على المعنى الذي ذكرنا العالب قالوا
اما ان لا يعتبر في دلالة الالتزام كون اللازم بينا او يعتبر وا
الاول باطل لما مر والثاني يقتضي ان لا يكون المدلول عليه بالالتزام
مضبوطا فرب لازم يكون بينا بالنسبة الى شخص دون غيره
كما لو واه الرواية المعاصرة العلماء فانه بين عند المهندس
اي انه اذا تصور المعنى مع ملزومه فهم هذا الحاصر سواء
ثبت بالبرهان او بدونه قطعا فنقلنا دون غيره اعترض
على هذا الكلام بان الشيء لا يختلف باختلاف الاشخاص بعينه

الواحد لا للاشياء بالنسبة الى الواحد لانه طوق ان المعنى
هنا هو اللازم الخارجي بغير وسط وليس هذا من ذلك
في شيء بل ربما كان اللازم هنا منافيا للملزوم في الخارج
كاحد المتقابلين للآخر وربما كان للازم له بالنظر واكثر لا
وجوابه انه يجوز ان يعتبر الشيء بالنسبة الى كل شخص حتى ينضبط
المدلول عليه التزاما ويحصل الافادة التامة ولنا اللوازم
بين هذا التفسير كل واحد من المتضائفين لان كل واحد
منهما خارج عن مفهوم الاخر وفهمه مستلزم لفهم صاحبه بالنسبة
الى كل شخص اذ يستحيل ان يتخيل ما تصور الابوة من دون
ان يتصور البنوة وبالعكس فاللفظ الموضوع لاحد
المتضائفين يدل على الاخر التزاما مضبوطا بالنسبة الى كل
واحد ولقائل ان يقول لما كانت اللوازم البينة منها ما يكون

كذلك بالنسبة الى كل شخص ومنها ما يختلف وكان المعتبر
الاول فلا يرد على الذهن لازمه وعرفنا كونه بينا بالنسبة
الينا حال ان نحكم كونه كذلك بالنسبة الى غيرنا وجاز
خلافه فمن لها مطلقا واللازم الذي نعرف كونه بينا بالنسبة
الى الكل يكاد ان ينحصر في الاضافيات وهي نادرة في جميع سائر
اللوازم فاطرحت مطلقا **البحث السابع** في الكشف
ان دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمن والالتزام مجاز ان
ولتسمي الاولى منهما اطلاق اسم الكل على البعض والثاني اطلاق
الملزوم على اللازم ولقائل ان يقول الحقيقة عبارة عن
اطلاق اللفظ وارادة المعنى المطابق كقولنا ان الله بكل
شيء عليم فان هذا اللفظ موضوع للاخبار عن كل مفهوم واجب
او ممكن او محال وهذا اذا استعمل في ذلك والمجاز عبارة

على اطلاقه وارادة غير المطابقي فان اريد المعنى التضمني فهو
اطلاق اسم الكل على البعض كما اذا وقع بصرك على بيت
فقلت رايت الجامع مثلا وانت لم تشاهد الا جدارا منه
فقد اطلقت الجامع واردت جزءه واما ان اريد المعنى الالتزامي
فهو اطلاق اسم الملزوم على اللازم كقوله تعالى جدارا يريد ان
ينقض فانه اطلق لفظ الارادة واراد لازمها وهو حصول
امر تترتب عليه الاثر اذا ظهر هذا فنقول الدلالة الالتزامية
عبارة عن فهم المعنى والحقيقة على ما تحقق وكل منهما مخالف
للحقيقة والمجاز وتحقيقه ان الحقيقة والمجاز امران راجعان
الى الملفوظ والدلالات الثلث امور راجعة الى السامع
فاحدهما غير الآخر ولهذا الالفاظ لفظا من باب الحقيقة حصل
فهم الجزء واللازم للسامع لحصل له فهم ارادة المتكلم و

الجزء واللازم فلو كانا مجازين لزم اجتماع الحقيقة مع المجازين
وانه باطل عند المحققين وكذا لو اريد المعنى المجازي لفهم
السامع مع ذلك المعنى المطابقي وان كانت المطابقة حقيقة
عند الحال المذكور ولو صح اللفظ وعلم عدم ارادة
القائل سيما اصلا حصلت الدلالات الثلث مع انتفاء
الحقيقة والمجاز والله اعلم

تمت الرسالة بعون الله وحسن توفيقه
وبحمده وشكره والصلوة والسلام على رسوله محمد
واله واصحابه وسلم

مساواة الحكم فالواذ لم الاخران كان سعى مساوية لم يلبس
بالمحكوم وان ساوته فكذلك اذ المعنى لا حد المتساويين
مبين للآخر والمقصود بالحكم على المحكوم عما علاه وليس
الغرض به تصور لفظا مطابقة. وقد احتجوا على هذا
احدها انه غنى وضعه على السعيل لان اللفظ لا
يعنى للا طريق الطبع او الوضع وكل منهما منتف
وهو انما الكم الذي ادعيتم للكل انها ليست وضعه كما الصغرى
وهي الكبرى بالنقض فانها ليست موضوعة اصلا بعينها
الا من بتوسط الوضع للكل مع انها غنى بحدوده ولذا ادعم
انها ايضا وضعه اصلا لمعنى الصغرى وهذا الا ان الذي هو
المقصود ما يستفاد من الوضع وانما اعم من المستفاد منه
الذي بالتوسط ولا دخل في استفاده دلالة الالتزام

قال المتنبي والهجر اقتل لي مما اراقبه انا الغريق فما خوفي من البلل

وضع اللفظ للملزوم الثاني لو اعتبرناه دلالة الالتزام لزم
ان يكون اللفظ الواحد مدلولات لا تتناهى لعدم تناهي
اللوازم اذ كل امر يلزمه انه ليس كل واحد مما يغايره و
ما يعارضه لانها دالة لا تعلى المعتبر انما هو اللزوم واللوازم
البينة متناهية لا يقال الاسم متناهي اللوازم البينة
كل امر يلزمه لازم واقله انه ليس غيره وهذا الغرض ايضا
امر يلزمه انه ليس غيره فح يلزم من تصور الشيء اشتغال
الذهن الى لازمه ومن ذلك اللازم الى لازمه الى لازمه الح
فيلزم عدم تناهي اللوازم البينة وجوابه انه يلزم
الشيء يطلق على معنيين احدهما اللازم الذي يحصل
الشعور بلزومه اشتغال الذهن اليه وثانيهما ما يكون حصول
الشعور به وبلزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما

بسم الله الرحمن الرحیم

عون من انطق الالسن وبصّر الاعین بعد ان ...
عندلیب زبان در منطق کام سپاس مجلس فرخنده الحان
بلبل اراز آتش ناطقه خجسته فرجام ستایش خارج
از دایرهٔ خیال و اوهام هر پادشاهی که نوخش دو که
بشری قاصر از تصور مبدا اوست و داوری که عقول
مجردهٔ ملکی عاجز از تصدیق منتهای اوست مصوری
که قلم تصویرش در ازل انتقاش صور اشیا در آینه
لوح مبین کرده و مقدری که قلم تقدیرش تا ابد صفحه
دوایر دراکه انتقاشا را آراسته بار قسام علم متین

گردانیده

گردانیده علیمی که کمال فضلش طبایع ابنا را مطالع انوار
خود ساخته و حکیمی که جمال منطقش قرائح اذکیا را
بطوالع انوار خود آراسته تقدس شانه و تمجد برهانه
و درود عجب گزاردن درود لطیف الورود و دعاء
ردیف البقاء موقف معرفت طرق کلی حق و مبین
حجت و بینهٔ حقیقی مطلق جناب سیدی که سر داران
خاص و عام بر درگاه عزت او پست گشته و دوازده
برخی که جمله گردن کشان اشخاص و اصناف نوع انسان
خود را از جنس چاکران سراپردهٔ حرمت و شوکت
او ساخته آفتاب منیری که عکس پرتو جمالش سالب
نور مهر و ماه شده و سلطان ناگزیری که قبض سایه
جلالش موجب شور سپهر و سپاه آمده علیه من الصلوات

والتسلیمات مما امن السموات والسیارات و نفوس
معدن مساوی نتایج علت وجود و مطالب مناهج معرفت
و نفس عقول حس و مبانی احکام و فحول الجن فضیلة
حلال و حرام علیهم الرضوان الی یوم القیام اما بعد
چنین نموده میشود که بر رای ارباب درایت و دانش
و اصحاب روایت و بینش پوشیده نیست که مفهوم
اثر نبوی و مدلول خبر مصطفوی علیه من الصلوات اجملها
و اشملها ناطق است بنا تمامی و سید کمال کلام معقد نهی
که مشتمل بر تسمیه و تحمید نباشد و بحکم نقل و عقل
شاهد صدق اند بر نقصان این مقاله که در وی
تصلیه متروک باشد پس ترک دین سخن مرتواند
که عدم اعتقاد و اعتداد باین رساله بنظر کیمی

که در بن فن است با اظهار کرتقیش و تحلیل معدودی
و نیز چون هیچ یک از عقل و نقل موجب ابتدا بر جود
کتابه نیستند پس میباید که اکتفا بوجه لفظی با عملی
کرده باشد کنون بر آنکه شروع در هر
علمی بی تصور او بوجهی و تصدیق بغایتی متصور نیست
بحسب شروع بر وجه بصیرت حصول یکی از امور
متعارف خصوصا تصدیق بغایت مخصوص و تصدیق
بموضوعیت موضوع و معرفت رسم محکم بنا و شک نیست
که اجتماع این امور مفید کمال بصیرتست و موجب ازدیاد
تمیز است و چنین باین حاجت جامع این مجموع و متضمن
حصول این امور بود و حصول او به تحصیل تقسیم حاصل
شد و تقسیم بانواع توقف بر معرفت مقسم و معرفت مقسم

موقوف بر بیان مدارک موصوف است محقق شریف
قدس سره اللطیف مبادرت بتمهید مبادی مقصود
نمود در سبیل تنبیه سامع و ترغیب طالب فرمود که

بدانکه آدمی را قوتیست دراکه که

منتقش گردد در وی صور اشیا بدانکه
لفظ قوت مستعمل در معانی کثیره می‌گردد و بعضی از آنها
از قبیل اجرام است چون نفس ناطقه انسانی و عقل
که او را قوت نفس گویند و نفوس فلکی چنانچه
از حکمای مشائین مشهور است و در کتب شیخ مسطور
و صورت نوعی فلک باعتبار تحریک و صورت
نوعی حیوان باعتبار تمییز و هیولی نطفه که او را قوت
انسانیت گفته اند و بعضی از جنس اعراض است

چون

چون قدرت و حیوة که بر آن ممکن باشد حیوان از
مزاوله اعمال شاقه و مقابل آنست ضعف و
امکان استعدادی و این قسم بسیار است و بعضی از
امور اعتباریه چون معنی مصدری و آنکه از قوی
بقوی باشد و معنی مقابل فعل که مراد از دامکان
باشد لیکن اینجا مراد نفس ناطقه است چنانچه تصریحات
و تصریحات این قوم مصدق است و بر این
عبارت که در قوت مدرکه انسان از آنها موجود است
چه در شرح تجرید مصرح است که صور معقولات در آلات
و قوای جسمانی مرتسم نشوند و تحقیق کلمه صورت را
بر امور متعدده جوهریه و عرضیه اطلاق میکنند لیکن
اینجا مراد یکی از دو جز است او کیفیت حاصله در عقل

که مرآت مشاهده ذی الصوره باشد و از وی تعبیر به
شبح و مثال کنند و نظر باین اشیا را وجود ذهنی نیست
مگر بمجاز چه آنچه قائمست به ذهن عرضیست موجود در
خارج و او را تعلق مخصوص بشی مدرک است و بآن
مناسبت سبب انکشاف و ظهور ماهیت آن شی
نزد عقل گشته دوم ماهیت و این مرضی و مختار
حکما مثبتین وجود ذهنی است و مثل مصنف رحمه الله بوا نیست
و موافق اینستا که گفته اند صورت شی ماهیت مجرده
از عوارض و مشخصات خارجی است و نظر باین اشیا را
بحقیقت وجود ذهنی است و علم عرض معلوم است ذاتا
و عرضی اعتبارا و ازین جهت بعضی محققین تصریح کرده
که اشیا در ذهن صورند و در خارج اعیان و اشیا را بتفصیل

[illegible]

متناول

متناول نفس مدرک و صفات وی و امور خارجه
مادیه و غیر مادیه است و صورت مستفیض نظر باول
یعنی علم
نفس حقیقت موجوده فی الخارج است و احوال وی
و ادراکش آلی و نظر بثانی صورت منتزعه از وی و
بثالث صورت حاصله که اشعار بانتزاع ندارد یا
بنا بر تجرد چون ادراک مفارقات و یا بنا بر عدم
تحقق و ثبوت چون ادراک معدومات ممکنه و
مستحیله و معنی انعکاس نفس بصور اشیا حصول
آثار مناسب اشیا است بر وجهی که اگر این آثار در
خارج متحقق گردد همان نفس اشیا باشد یا حصول کیفیت
که آلت ملاحظه اشیا باشد بحسب اختلاف مذهبین و
همین است معنی حصول صورت و حضور وی و تمثل و

[illegible]

روزی که خطوط شعاعیه خارجه از باصره اولا بر صفحه
آینه می‌افتد و بواسطه صقالت او و عدم نفوذ
در وی منعکس میگردد و بسوی اشیاء محیط بجوانب
ایشان می‌شود و بعد از آن مرئی مدرک می‌گردد
اما واهمه بمعونت اعتیاد نفس ادراک مرئی را
در طرفی که مقابل آینه باصره باشد نفس اخبار می‌نماید
که صورت مرئی در جرم آینه منتقش گشته و نه چنین
است مع آن با این دانسته‌اند که در تشبیهات و تمثیلات
بنا امر بر محسوسات و ظواهر رواست و از آن مقصد
بخصوص امری نمی‌شود و مناقشه در آن با این که امر
بتحقیق به وجهی حمل شده نشود و بجائی نمیرسد
و چون از این تشبیه تساوی نفس و آینه متوهم

ارتسام و حصول نقش بود می‌توانند بود که انحصار
صیغه مبالغه بنا بر کمال ادراک نفس باشد چه جمیع
امور موجوده و معدومه جزئیه و کلیه از ادراک
وی خارج نیست بخلاف قوای دیگر و نکته عدول از این
عبارت بس از این نقش است و چون تشبیه
اخفی با ظهر و ارائه معقول در صورت محسوس معلم
را اهم بود فرمود که چنانچه در آینه بغیر جنبه
انعکاس صور در آینه و اگر در آینه اغلاط اولی
الافهام غبار خفا، این تشبیه ارتسام باید بنابر آنکه
حکمای اشراق حصول ابصار بخروج جسم شعاعی
میکنند و تمسک بدیدن انسان روی خود را در
آینه می‌نماید تا نفی انعکاس صور شد در آینه از این

می‌شود در رفع آن وهم را واجب شمرد که لیکن در ابتدا حاصل
نشود دیگر صور محسوسات نیز اجمالاً یعنی مبصرات چه عدم ارتسام
محسوسات مدرکه بقوای چهارگانه باقیه در دو ظاهر است
و در قوه مدرکه انسانی حاصل شود صور محسوسات
یکی از حواس پنجگانه ظاهری آنها نزد منکرین مثالی و قائلین
بوجود ذهنی آنچه حاصل است در ذهن از جزئیات محسوسات
ذوات آنهاست لیکن بوجود ظلی نه بوجود اصیل و مراد
ایشان بحصول صورت جزئی در ذهن این نیست و اما نزد
مثبتین مثال و نافیین وجود ذهنی صور جزئیات محسوسه
در قوه مدرکه که آنرا حس مشترک خوانند حاصل است نه در
عقل و آن شبح موجود بوجود خارجی است نه ذهنی است
مراد ایشان بحصول و ارتسام عقلی صورت معقولات

بعض نسخ

یعنی ظلی

خواه جزئیات چون نفوس و عقول و این بر مذهب اهل
ماهیت ظاهر است اما بر مذهب اهل شبح نظر بتعقل نفس
ذات خود در اشکال است زیرا که تعقل او عبارت از
حضور اوست بماهیته نزد ذات مجرده خود و در نزد
تعقل حصول مثال مطابق متصور شود و علم و عالم و معلوم
یکی کم تمسک بتغایر اعتباری کنند و خواه کلیات
و این را اشکال بسیار است و این نیز نزد قائلین بوجود
ذهنی ظاهر است اما نزد قائلین به شبح آنچه حاصل است
کیفیتی است که آلت ملاحظه ماهیات و معقولات است
و مراد بصورت معقولات نزد ایشان اینست کنون
بدانکه نزد محققین حکما مدرک کلیات و جزئیات نفس
ناطقه انسانی است و نسبت ادراک بقوای او چون نسبت

و در این کلام اطلاق شبح و مثال
بر او مجازی است

قطع است به کارد و نیز حس اینها صور کلیات و فرمیات
مجرده دروی مرتسم است و در ارتسام صور جزئیات
مادیه جسمانیه خلافست بعضی بر آنند که حصول اینها نزد وی است
و حلول سریانی نیست تا از انقسام جسمیات تجزیه انقسام
بسیط لازم آید و تقریر مصنف محقق زوج بروجه موافق
اینست و بعضی بر آنند که حصول اینها در آلتست بنا بر
لزوم انقسام لیکن ای بعضه اول قایلند که ان صور جسمانیات
حاصل در وی بذات نفس نیست بلکه بواسطه آلتست چه ظاهرست
این که ما دام که کسی چشم باز نکند صورت جزئی در نفس او
منتقش نخواهد شد اینست محصل تقریر مصنف نحریر علامه الله
بلطفه الخطیر در حاشیه شرح مطالع و آنچه انهی اختیار کرده
تصریح بحقیق بودن او در افعال کرده بعبارت قلیل و نزد

متکلمین

متکلمین مدرک همه نفس است و آلات شرط ادراک یا بنا
بر آنکه علم نزد ایشان حصول صورت نیست نه در حس و نه در
نفس و یا بنا بر آنکه ارتسام صورت جزئی در حس ایشان
ممتنع نیست و چون مفهوم محسوس احتیاج به بیان داشت
تا معقول مقابله معلوم شود فرمود که و محسوس آنست که یکی
از حواس خمس که آن باصره و آن قوتیست در دو عصب مجوف
که ملاقی یکدیگر شده بعد از آن متفرق و به دو چشم متصل و سامعه
و آن قوتیست در عصب مفروش در درون گوش و شامه
و آن قوتیست در دو پاره گوشت که در مقدم دماغ است و ذائقه
و آن قوتیست در شریان و در عصب مفروش بر جرم زبان و لامسه
و آن قوتیست نهاده شده در همه بدن مدرک شود و بعضی محسوس
آنست که یکی از نهایت با سبیل استقلال و بر وجه البته دو
[illegible]

[illegible]

نفس و از شمول انها که حکمت اکبر صاحب حس کی
او ... کرده تا متمایز نشود حاکه در
موضع منبع است
منه

مدرک شود نه آنکه یکی از ینها را دخل در ادراک باشد والا
تمیز نمانده است مشاعر حس اتفاقی و آن پنج دیگر که حکما
اثبات کرده اند و آنرا حواس باطنی نام کرده اند خواه
مدرک و خواه معین در ادراک است اول حس مشترک
و آن قوتیست در بطن اول از مقدم دماغ که مرتسم گردد دروی
صور جزئیات محسوسه بحواس ظاهری دوم وهم و آن
قوتیست در بطن اخیر دماغ که از شان او ادراک معانی
جزئیه است و این هر دو مدرکند سیوم خیال و
آن قوتیست در مؤخر بطن اول دماغ و از شان وی حفظ
صورتیست که حس مشترک ادراک کرده چهارم حافظه است و
آن قوتیست در مؤخر بطن اخیر و از شان وی حفظ معنیست که
مدرک شده پنجم متصرفه است و آن قوتیست در بطن اوسط

دماغ

دماغ و از شان وی تصرفست در صور محسوسه و معانی معقوله
بترکیب و تفصیل و آنچه مدرک یکی از ینها شود او را محسوس
می گویند لیکن بحس باطنی پس تخصیص محسوس بآنچه مدرک
بحواس ظاهری شود با آنکه مصاحب درین کتب بسوی کلام است
بر وفق کلام حکیم می شاید که غموض و خفا بیان حواس باطن
باشد و در ثبوت آن نزاع است پس مراد بمعقول
مقابل محسوس بحواس ظاهری باشد چنانچه تصریح فرمود
که معقول آنست که بآنها مدرک شود برابرست که محسوس
بحس باطنی باشد نزد حکیم باشد و موجود در خارج باشد
چون مفهوم وجه و عقول و مفهومات کلیات و نسب
و معانی جزئیه منزعه از خارجیات و هم صورت و کیفیتی
که مرآة مشاهده اشیا باشد مطلقا خواه محسوسات و خوا

معقولات بشرط انکه در قوه مور که انسانست که انرا ذهن
خوانند حاصل شود و درین ادا اشارتست براد فت نفس
و ذهن اگرچه ذهن بمعنی قوه نفس هم امده و از ان روی
که گفته اند فهم و فطنت و ذهن قوه نفس اند و ذکا شدت
آن قوت یا تصور ساذج باشد تنوینه مقابله با تصدیق
یعنی حکم و آن ادراک نسبت مقرون باذعان و قبول
است و صورت را مقسم ساخت تا دلالت کند بر
انکه مرضی او آنست که علم از مقوله کیف باشد چنانکه مذهب
منصور است نه از مقوله انفعال و اضافه چنانچه مذهب
متکلمین است و بعضی از معقولین است گو نه به انکه
محقق طاب ثراه در مصنفات خود توقف تقسیم چنان
کرده که از ان لازم می آید که مقسم مفهوم باشد چنانچه
می کنند و کسی که از مقوله انفعال میدارد تعبیر با انتقاش
تعبیر با اضافه میان علم و معلوم میکند منه

۲۰

در مصنفات آن کتب محقق است و این جا مورد قسمت
افراد ساخته و بر بعضی دخول ادات تصور بر صورت
شاید بود و شاید که تردد در تکلف کردن چه بلکه اگر چه
یک منکر است مقصود اصلی و غرض حقیقی از تقسیمات بیان
انحصار ما صدق علیهم مقسم است در اقسام پس اگر در
ظاهر هم ویرا مقسم ساز و بعید است و باجمله گفته است
حاصله در عقل منحصر است در تصور و تصدیق زیرا که آن
صورت حاصله از صورت نسبت تامه خبریه مجزوم بها یا
مظنونه باشد که معبر عنها بوقوع نسبت و لا وقوع نسبت خبریه
که نسبت باشد میان محکوم به و محکوم علیه مجرد که ایجاب
و اذعان بر سبیل تجویز یا اگر ایجاب ادراک نسبت تامه
خبریه است بر وجه اذعان و قبول و این جا چون در تمام معتبر

نسبتی که مستعمل شدن از جواهر در جزء معنی استعمال یابد
مثال صورت نسبت ایجابی چنانکه گوییم زید نویسنده
است یا صورت نسبت خبریت حکمی بر وجه سلب
بر قیاس ایجاب چنانکه زید نویسنده نیست آن
را تصدیق و حکم و ایقاع و انتزاع خوانند و در این
کلام تصریح است باختیار مذهب حکما و اشاره به حقیقت
آن چنانچه در حواشی شرح شمسیه تصریح بحقیقت است
و اشارت باختیار در تقریر متن بر وجهی که واقع
است که گویند از ظاهر عبارت نحوی مذهب دیگر
جز مذهب حکما و امام و مستحدث در تصدیق لازم نماید
نزد تامل و کشش سئلا و اگر آن صورت حاصله غیر صورت
مذکوره است آن را تصور خوانند و در این قسم هیچ

یکسان از وحدت و تعدد لازم نیست بلکه میتواند که واحد
باشد چون تصور زید و متعدد چون تصور زید و کاتب جداگانه
و چون تصور حیوان و ناطق و غلام و زید و نسبت میان ایشان
و چون تصور امر و نهی و فاعل ایشان و نسبت ایشان
و چون تصور زید و نویسنده و نسبت ایشان بخلاف
قسم اول و تنبیه تقدیم تصور بر تصدیق در دعوی حصر تقدمی
است بر تصدیق طبعا و نکته تاخیرش در بیان حصر
وجودی بودن مفهوم تصدیق است و عدمی بودن مفهوم
تصور چنانکه حاصل مضمون بیان ماتن است با آن چنینه
دانستن صورت حاصله در ذهن که علم و ادراک مطلق
است منقسم دو قسم دایر میان نفی و اثبات پس علم
که عبارت از ادراک است و حضور ذهنی مطلق و تصور

والتقدم الطبعی هو ان یکون المتقدم یحتاج الیه المتأخر ولا یکون علة له والتصور کذلک بالنسبة الی التصدیق [illegible]

الانفصال فی اللغة القطع
وفی الاصطلاح هو القطع
بین الشیئین اللذین هما
متحدان بحسب الجنس
ومختلفان بحسب النوع
٥

فصل

مطلق منحصر شد بحصر عقلی در تصور و تصدیق
بعد از تقسیم ادراک مطلق قسمت قسمی که منقسم بشد با قسام
مهم است چون کاشف اقسام علم و متعلق اقسام معلوم
و متعلق است مشغول شد به بیان اقسام نسبت تا
اقسام ادراکش که تصدیق باشد ظاهر شود برین طرز
که بعد ازین معلوم شود در فصل قضایا که نسبت چیزی به
چیزی خواه بایجاب و خواه بسلب بر سه وجه باشد به
طریق استقرا زیرا که نسبت چیزی بچیزی چون بر وجه حمل
باشد لازم نیست که بر وجه اتصال و انفصال باشد و پس
یکی حملی حمل در مشهور عبارتست از اتحاد دو چیز که در عقل
متغایر باشند در خارج پس نسبت ثبوتیه حملی ثبوت چیزی
باشد مر چیزی را بر وجهی که وی وی باشد و نسبت سلبیه حملی

[illegible]

حملی وقوع آن ثبوت و انتفاء اوست چنین ثبوت نویسنده
مر زید را و لا وقوع و انتفاء او از زید درین گفتار که زید
نویسنده است یا نویسنده نیست چنانکه معلوم شد و دوم
اتصالی نسبت اتصالی عبارتست از ثبوت چیزی با چیزی بر وجه
مصاحبت و مقارنت یا انتفاء چیزی نزد حصول چیزی
چنین ثبوت آفتاب با وجود روز و انتفاء شب نزد طلوع
آفتاب چنانکه گویی اگر آفتاب برآمده باشد روز
باشد یا گویی نیست چنین که اگر آفتاب برآمده باشد شب باشد
و سیوم انفصالی نسبت انفصالی ثبوت مباینه چیزی است
از چیزی بر وجه انفصال یا انتفاء جدایی چیزی از چیزی چنین
ثبوت انفصال زوجیت عدد از فردیت عدد و انتفاء
جدایی حیوانیت از انسانیت چنانکه گویی این عدد یا زوج

است یا فرد یا گوییم نیست چنین که این شخص یا انسان
باشد یا حیوان تخصیص بمثل منفصله لزومیه و منفصله
حقیقیه بنا بر تحقق حقیقت اتصال و انفصال است در
ایشان چنانکه محقق شد و غرض از اظهار انقسام تصدیق با نواع
ثلثه از انقسام نسبت به این سه قسم و معنی هر یک واضح
و روشن گشت پس بشناس که ادراک نسبت تامه حملی
یعنی ادراکی که متعلق باشد به نسبت تامه خبری که مفهوم گردد
از مثل قول ما که زید نویسنده است و ادراک نسبت اتصالی
یعنی ادراکی که متعلق باشد به نسبت حکمی که مستفاد گردد از مثل
قول ما که اگر آفتاب بر آمده باشد روز باشد و ادراک نسبت
انفصالی یعنی ادراکی که متعلق باشد به نسبت حکمی که مفهوم شود
از مثل این گفتار که این عدد یا زوج است یا فرد بالجاب

بایجاب و سلب یعنی بر وجه اذعان و قبول تصدیق
باشد و او را حکم نیز خوانند تصریح است بمقصود و محتاج
و ادراک ماورای اینها یعنی این نسبت تصور باشد خواه
تصور اطراف قضایا باشد و خواه نسبت ناقصه همان
اجمال این اقسام و تمامی تفصیل و تحقیق مبین شود در مباحث
تصدیق انشاء الله تعالی چون انجام شروع است در بیان
شروط تصدیق و اظهار آنکه بساطت او کجا هست بر این
نهج گو و چون تصدیق ادراک نسبت با ایجاب و سلب
و شک نیست که نسبت بدون منسوب و منسوب الیه متحقق
نمی شود و صفت بی موصوف وجود نمی گیرد پس ناچار باشد
او را از سه تصور بر سبیل ترتیب و از برین تقرر خارجه
نسبت تامه خبری و نسبت حکمیه تقییدی فهم می شود و عنقریب بیان

کرده شود اول تصور منسوب الیه که از او محکوم علیه در
حملیات و شرطیات و موضوع نیز در حملیات خوانند
و از اجزاء قضیه و معلوم بآن دوم تصور منسوب که او را
محکوم به در حملیات و شرطیات و محمول در حملیات
و نیز جزء قضیه و محمول خوانند چون کلام در نسبت و
اطراف او بود طرفین را اول معنون بعنوان منسوب
الیه و منسوب به ساخت و الا عنوان محکوم علیه و محکوم به
کافی بود و بالجمله اختلاف اعتبار موجب اختلاف تسمیه
است و اشارت بآن عین تصور است بلکه با آنکه تا حصر
تصور منسوب به چنانکه مدلول کلمه دوم و اول است
بمطابقه و التزام او نسبت مستحق بود که سطر آنکه تقدم ذوات
بر صفات در عقل بنابر تقدم ایشان بحسب طبع تا

تا موافقت حاصل آید و جهت نسبت عقلا بلکه عرفا نیز استحسان
چنین معنی بود و سوم تصور نسبت حکمیه که میان
محکوم علیه و محکوم به است و متعلق رابطه حقیقی است که
نسبت تامه بآن گویند و از این نسبت حکمیه تقییدیه و جزء قضیه
و معلوم و همه اقسام قضیه خوانند و تا خبر ادراک این
و از آن وجود و جهت بوجوب عقلی و تحقیق چنانچه است از این
ادراک ادراک نسبت تامه مثلا در قضیه زید بر سبیل
یقین یا ظن یا جهل یا تقلید یا آنکه زید قائم است یا جائز
نیست ما جار بآن از تصور زید که علم به زید محکوم علیه است
و از تصور قائم که علم به قائم محکوم به است و از تصور نسبت
میان زید و قائم که ادراک ثبوت قیام است مر زید را
که علم به نسبت حکمیه است تا بعد از این ادراک آن نسبت

بعض نسبت تامه مذکوره دراینجا که چون تصدیق ادراک
نسبت خبریه بروجه ایجاب و سلب حاصل شود بغیر تعین
بر نحویکه موافق مشهور است و مطابق مسطور در کتب قوم و
آن اینست که قضیه حملیه مؤلف از اجزاء چهار باشد ذات
محکوم علیه و محکوم به و نسبت حکمیه تقییدیه و نسبت تامه
خبریه که از او وقوع و لا وقوع خواهند و این معنی گفته آمد
که نسبت حکمیه در موجبات و سوالب امر ثابت بوده و الا
هر آینه سوالب منقلب گردد بموجبات لیکن بعض از افاضل
بر این رفته که اجزاء حملیه سه است دو طرف و نسبت تامه
خبریه و این نسبت اگرچه واحد است بالذات لیکن متعدد است
باعتبار زیرا که از حیثیت تعلق ادراک بوی بدون اذعان
و قبول از معلومات تصوریست و از وی نسبت حکمیه می نامند

[illegible]

وبا

وبا اذعان و قبول از معلومات تصدیقیست بر مذهب حکیم
و او را حکم می نامند و کسی که اجزاء حملیه را چهار گفته ملاحظه
تعدد اعتباری کرده و آنکه سه گفته اعتبار وحدت
ذاتی کرده و این نسبت در موجبات ثبوتیست و در سوالب
سلبی و حد بین انقلاب و صحت آن ضرورتیست که نسبت
حکمی تقییدی باشد و ملحوظ تفصیلی شود حالانکه گوئی نسبت میان
طرفین بلا ثبوت واقع نیست نه در ماده که تامه باشد و
ملحوظ اجمالی گردد چنانچه از زید نویسنده نسبت فهم میشود
و چون ادراک این تصدیق و تصور کردی پس شناختی
که هم تصور موقوف باشد بر تصور محکوم علیه و تصور محکوم
به و تصور نسبت حکمیه این توطئه ایست مر ما بعد را
الا مضمون این فقره بعد از فی معلوم شد و چون این

توقف اعم است از آنکه بر سبیل جزم باشد یا شرطیت
و این مخالف لازم می آید پس ازاله وهم عموم کرد که لیکن
هیچکدام ازین تصورات نزد اهل تحقیق جزو تصدیق
نیست بدانکه در تحقیق حقیقت تصدیق خلافست نزد
جمعی از عقلا محقق تصدیق بسیط است و آن عبارتست
از ادراک وقوع و لا وقوع متقارن اذعان و قبول که
مسماست بحکم و تصورات ثلثه شرط حصول وی و این مذهب
راجح است زیرا که این اصطلاح موافق غرض ایشان است
از تقسیم علم باین دو قسم چه تقسیم از برای امتیاز هر قسمی
ازین دو قسم بطریقی از طرق اکتساب و بیان این است
که مقصود این قوم بیان جمیع طرق موصله جزئیه است بر
وجه کلی پس محتاج باشند بحصر آن طرق در دو نوع زیرا

[illegible]

زیرا که با وجود کثرت راجع اند به دو نوع پس حصر کردند
اولا علم را در دو قسم که هر یک ازان دو قسم مخصوص
اند بطریقی ازین دو نوع طریق تا لازم آید حصر طرق در دو
نوع و میسر گردد بیان طرق بر وجه مضبوط و آن دو
قسم نیست مگر تصور و تصدیق بر مصطلح این محققین
بخلاف اصطلاح متأخرین و ازین جهت محقق طاب
مرقده این را اختیار کرد و نزد طایفهٔ از اهل این
فن ماهیت تصدیق مرکبست از ادراکات اربعه یا
ادراکات ثلثه و فعلی از افعال نفس که آنرا حکم و ایقاع
و انتزاع خوانند و برین است امام رازی رحمه الله و تابعان
او و گاهی فعل گفته و گاهی ادراک خوانده و برین مذهب
اشکالات متوجه است چنانکه در مطولات مذکور است و

[illegible]

عند التحقیق مذهب درین دو منحصر است زیرا که بیان مذهب
ثالث بنا بر آنکه ظاهر از تقسیم بعضی از متأخرین فهم می‌شود
و آن آنست که تصدیق عبارت از تصور مجامع و مقارن
با معروض و ملحوق حکم باشد بتکلف بعضی با آنکه اثبات
مذهب جدید است و مستند معتمد اعتراضات غیر مندفع
متوجه اوست **فصل** چون عبارت متعارف
در تقسیم تصور و تصدیق محرر نبود و در اول مقصود تصوری
داشت از آن عدول کرد بآنکه بدان که تصور بر دو قسم
است یکی آنکه در حصول وی احتیاج بنظری و فکری خواه
محتاج بحدس و تجربه و احساس و غیر اینها باشد خواه نه و نظر
و فکر اینجا یک معنی دارد که مجموع حرکتین باشد چنانچه از تقریر
آینده منفهم خواهد شد اگر چه بعضی فرق کرده‌اند میان

ایشان

ایشان و بیان موقوفست بر تفصیل معنی فکر و آنکه فکر به
دو معنی آمده است اول حرکت نفس در معقولات هر حرکتی
که باشد دوم حرکت از مطلوب مشعور به بوجهی و حالتی
که متردد باشد در تحریکات جهت و طالب مبادی آن مطلوب
تا آنکه با آن رجوع کند بمطلوب و این است فکر بمعنی
مجموع حرکتین که بود و محتاج علم منطق و بعضی ملاحظه آن فکر نموده
و معقولات را که دارد است در ضمن انتقال نظر گفته‌اند
و سیوم حرکت اولی ازین دو حرکت است آنکه حرکت ثانیه
با او مأخوذ نبود پس ازین تقریر فرق بعضی واضح شد تا
قسم اول چون تصور حرارت و برودت که بجمیع
حاصل از احساس باشد بهر وجهی که باشد و همچنین است حرارت
در تصور سیاهی و سفیدی و مانند آن چون تصور

این فکر از قبیل فکر است در کیفیت
فن ثانی است و مراد با او انتقال
انتقالی ... باطنی است
فسیان در ... ذهن

وبوی چون حس و ناخوش و مانند آن و این قسم را ضرور
خواسته ضروری باین معنی مقابل نظری است و بدیهی باین
معنی مطلق جزو فکر است و گاه ضروری با اضطراری مرادف است
آنچه از علم و فکر او و ضروری باین معنی مقابل نظری است
بلکه اعم است از بدیهی مطلق و بدیهی مرادف وی است
و گاه بدیهی بر مقدمات اول میخوانند و آن آنست
که تصور اطراف آن مقدمات کافی باشد در جزم
و جزم به نسبت و بدیهی باین معنی خاص است از مطلق
بخلاف اول و دوم که در حصول وی احتیاج به
نظر چون تصور در نوع کلمه قوم و حقیقت او مختلف
است اما مختار محققین اسلام و فلاسفه آنست که
او جوهر است مجرد از ماده در ذات خود و مقارن

وی در

وی در فعل متعلق به بدن تعلق تدبیر و تصرف و تصور ملک و
جن و شیاطین و در حقیقت اینها نیز اختلاف است بلکه در وجود
آن نیز خلاف است چه ملائکه نزد فلاسفه عقول مجرده و نفوس
فلکیه اند و نزد اکثر امت اجسام لطیفه نورانیه قادره
بر تشکل باشکال مختلفه کامله در علم و قدرت بر امور شاقه
اند شانشان طاعات و مسکنشان سموات و جن نزد
حکمایی که قایل اند بوجود ایشان جواهر مجرده اند که ایشان را
تصرف و تاثیر در اجسام عنصری باشد بی تعلق نفوس بشریه
ایشان و شیاطین قوای متخیله اند در افراد انسانیه
مستولی بر قوت عاقله و صارف او از جانب قدس و
اکتساب کمالات بسوی اتباع شهوات و نزد اکثر امت جن
اجسام لطیفه هوائیه متشکله باشکال مختلفه اند که ظاهر شوند

از انسان افعال عجیبه بعضی از ایشان مؤمن اند و بعضی کافر
و شیاطین چنان نماینده اند که شان ایشان اغوای مردم
باشد در فساد و غوایت تا بندگی را اسباب معاصی الوات
و انساء منافع طاعات و تصور انسان و در وی کسی
را اختلاف نیست و این قسم دوم را تصور نظری خوانند و
تقدیم بدیهی بر نظری بنا بر تقدم و نسبت در حصول و از این
منع بدیهیات را اوایل علوم گفتند و نظریات را ثوانی
لیکن توقف باعتبار مفهوم است نه ذات و بر همین قیاس بعضی
بر عکس ایشان تصور بر دو قسم تصدیق نیز بر دو قسم است
اول ضروری که محتاج نباشد بنظر چون تصدیق بانکه آفتاب
روشن است و آتش گرم است و چون تصدیق نظایر آن
چنانکه برف سفید است و آب سرد است و مار اخوفست و

فیه نظر

غضب

غضب و شرب سقمونیا مسهل است و نور قمر مستفاد است
از نور شمس و مانند آن و این تعریف و تعریف نظری
چنانکه خواهد آمد نزد آن مردم صحیح است که تصدیق را
عبارت از حکم دارند چنانکه مرضی مصنف است طاب مثواه
یا از مجموع چنانکه امام و تابعان او بر آن اند یا انکه اگر
حکم ضروری باشد و اطراف کسبی تصدیق نزد وی نظری است
و اکتساب تصدیق پیش وی از معرف رواست و دوم
نظری که محتاج باشد بنظر چون تصدیق بانکه صانع موجود است
چنانکه گوید عالم ممکن است یا حادث است بنا بر اختلاف
و هر چه ممکن است یا حادث است او را صانعی هست
پس عالم را صانعی هست و چون تصدیق بانکه عالم حادث است
چنانکه گوییا عالم متغیر است و هر چه متغیر است حادث است پس عالم

حادثست و چون تصدیق به عجز آن حاکم گوییم هر جسم مؤلف
است و هر مؤلف محدث است پس هر جسم محدث است و چنانکه
مقصود درین مقام بیان چهار موجبه و نتیجه است نظر به
قسمین و آن اینست که بعض تصور ضروری است چون
تصور حرارت و برودت بوجه احساس و بعض تصور نظری
است چون تصور انسان بکنه و چون تصور عقل و بعض
تصدیق بدیهی است چون تصدیق باین که نفی و اثبات
جمع نمی شوند و اجتماع نقیضین و ارتفاع ایشان محال است
و بعض تصدیق کسبی است چون تصدیق باین که شکل رابع
منتج است و تحقق این چهار موجبه و انحصار تصور و تصدیق
درین اقسام بدیهی است چنانکه روشن میشود از رجوع به
وجدان هیچ حاجت بدلیل و برهان فصل چون

معلوم

معلوم شد انحصار هر یک از تصور و تصدیق درین دو قسم
پس معلوم شد دانستن این که تصور نظری را بالذات
یا بواسطه از تصور ضروری چنانکه محقق است نه از تصدیق
ضروری بنا بر انتفاء برهان و تصدیق نظری را ابتداء یا
بانتها از تصدیق ضروری نه از تصور ضروری حاصل می
توان کردن بطریق نظر چه شک نیست که کسی که دانست که هم
انسان حیوان است و هم حیوان جسم است البته میداند
بواسطه این دو علم که هر انسان جسم است و نیز هر که حیوان
و ناطق را دانست و جمع کرد البته میداند انسان را و پوشیده
نیست بر اصحاب فطنت که این تحریر و تقریری که در تعریف
نظر و در فصل سوم واقع شده صریحست درین که ترتیب و
موصل علوم اند و درین ظاهرا مخالفیست مر آنرا که در

فضلا که تالی این فصل است خواهد آمد و نیز موافق نسبت
تحقیقی را که در حاشیه شرح مطالع کرده در جواب سؤال
از این که امور حاصله بر معلومات مجهول است یا بر علوم لیکن
تحقیقت توجه بهتر است برین وجه که تصور و تصدیق
بمعنی متصور و مصدق بوده باشد در هر سه موضع یا اعتبار
ترتیب منطقی کرده باشد و این مخصوص است بتوقف نظر
و این عبارتست از ترتیب تصورات در زمانی که مقصد
تحصیل مجهول تصوری باشد یا تصدیقات وقتی که مطلوب
مجهول تصدیقی بود ولیکن نه مطلقا بلکه تصورات و تصدیقات
حاصله از وجهی زیرا که تادّی تحصیل از غیر حاصل مطلقا
محال است و نیز آن تصورات و تصدیقات حاصله بر
وجهی می باید که ادا کنند تحصیل تصوری یا تصدیقی که حاصل

نبوده

نبوده باشد بآن وجهی که مطلوبست تا تحصیل حاصل و طلب
مجهول مطلق لازم نیاید و مراد به ترتیب گردانیدن دو چیز است
یا بیشتر بحیثیتی که توان اطلاق کردن بر ایشان لفظ واحد ……
را و توان نسبت کردن بعضی را ببعضی بتقدیم و تاخیر یعنی
درست باشد اشارت کردن ببعضی که او مقدم است و بآن
دیگر که او موخر است بحسب حس یا بحسب عقل و بقید اخیر
احتراز کرده شد از مثل ترکیب ادویه و از ترکیب معجونات
اعتباریه بحسب ملاحظه وضعی بر هیئت و علاوه بر این پس
ترتیب اخص باشد از ترکیب و تالیف هم بحسب مفهوم و هم بحسب
صدق و معنی اداء تحصیل تصور یا تصدیق انتقال ذهن
است بمعنی تصوری و تصدیقی فی الجمله و اگر گفتی که از برای تادی
که ازو می ادا باشد بالفعل منتهی نشدی تا داخل شدی نظر فاسد

…… خواه واحد حقیقی باشد [illegible] واحد حقیقی [illegible] بوحدت اعتباری [illegible] اعتباری چون عسکر و مجموع [illegible]

[illegible]

مطلقاً بهتر بودی زیراکه مراد مبادی واوائل استدلال مطلق
نیست بلکه مراد اتصال فی الجمله است چنانکه گذشت و
بر تقدیر تعریف مناول نظر فاسد است مطلقا کما لا یخفی
و عدول از عبارت معلومه به حاصله بنابر اشتراک
لفظ علم است چه احتراز از لفظ مشترک وقتی که قرینه
[illegible] واضحه نباشد واجب است بدانکه این تعریف
تعریف متأخرانست و پیش ایشان حقیقت اصطلاح
فکر و نظر ترتیب مخصوص بر وجه مذکور نیست زیراکه
حصول از مبادی دایر بر ثبوت وجود او و عدم اوست پس
این تعریف از قبیل حدود اسمی باشد نه از قبیل رسوم چنانکه
مشهور است و نیز این تعریف تعریف نظر است که مشتمل
بر تألیف و ترکیب باشد بنابر آنکه تعریف بمفرد قلیلست
[illegible] که حاصل از اشتغال یافته است و هر یک از این
دو طایفه تمسک دارند چنانکه در کتب مطوله مذکورست
تمت

وما در

وما دراک چه صحیحست و جایز لیس بعض منوچه این تعریف نشود
و چون توضیح تعریف دایر بر تمثیل بود نموده که چنانکه تصور
حیوان یا جسم را با تصور ناطق یا ضاحک جمع کنی و گویند
حیوان ناطق یا جسم ضاحک تصور انسان بکنه یا بوجه
کرده باشی حاصل شود و در عبارت جمع اشارتست
باین که تقدیم جنس بر فصل واجب نیست و چنانکه تصدیق
را بانکه عالم متغیرست یا مستغنیست از مؤثر یا این
حایط منتشر التراب با تصدیق بانکه هرچه متغیرست
حادثست و هرچه مستغنیست از مؤثر قدیمست و منتشر
التراب منهدم است جمع کنی و چنین گوید که عالم متغیرست
و هرچه متغیرست حادثست و عالم مستغنیست از مؤثر و هرچه
مستغنیست از مؤثر قدیم است و این حایط منتشر التراب

وهر مشعر الرهب مهندست ازانجا تصدیق به انکه عالم حادث
است یا عالم قدیمست یا حایط مهندم است حاصل اید وفصل
مقصود از تحریر این فصل اظهار ثبوت حاجتست به نطق
بحسب عقل و عرف زیرا که بتجرد بیان انقسام علم بدو
قسم که هر یک از انها ضروری و نظری باشد و بیان امکان
اکتساب یکی از ان از دیگر ثبوت احتیاج لازم اید مادام که نظر
نشود که ادمی را لابدست از اکتساب و ظهور حس نیست
امتیاز ادمی از دیگر حیوانات بانست که وی مجهولات را از
معلومات بنظر حاصل میتواند کردن بخلاف سایر حیوانات
که ایشان نمی توانند و معنی حصول علم بنظر آنست که هرگاه که
که نفس را شعوری شود بچیزی بوجهی از وجوه و خواهد که آنرا
بوجه اکمل داند لابد توجه بمعلومات و مخزونات خود کند نزد ذهن

حرکت

حرکت در انها و قصد یافتن انچه مناسب مطلوبست تا انکه
یابد و رجوع کند باز بر وجه حرکت و اشتغال و ترتیب امور مناسبه
تا انکه واصل شود بمطلوب پس بنا بر ضروریت نظر و
اکتساب که موجب امتیاز است که نقیض نزد هم عقلا
مسلم است بر همه کس از عقلا لازم است عقلا و عرفا بلکه
شرعا که طریق نظر و صحت و فساد انرا بشناسد طریق
نظر موقوف و حجتست و صحت موقوف بحسب ماده بانست که
مذکور در موضع جنس بود یا عرض عام و مذکور در موضع
فصل فصل بود یا خاصه متنه شامله وی و صحت حجت بحسب
ماده صدق مقدمات است و مناسبت ایشان مطلوب را بدین
وجه که مذکور در موضع صغری قضیه مشتمل بر اصغر باشد و مذکور
در موضع کبری قضیه مشتمل بر اکبر باشد و صحت این هر دو بحسب

صورت بلکه یقینی که حاصل است امور معلومه را حاصل از
رعایت شرائط معتبره در ترتیب مقدمات و ادله بر چون
مساوات و عدم توقف در معرفت و اجلی بودن او و ایجاب
صغری و کلیت کبری در شکل اول مثلا و صحت و فساد نظر
در مشهور عبارتست از استلزام و عدم استلزام وی مر مطلوب را
چون این تقریر و بیان منقش گشت در طبایع و اذهان
سزاوار آنست که معلوم شود بر خردمندان این که هنگام
تحصیل مطلوب حصول او از هر صورتی باطل است بلکه از
برای هر نظری خاص صورتی خاص میباید چون جنس و فصل
مر ماهیت نوعی را و چون مقدمات یقینی مشتمل بر حدود
مر مطلوب برهانی را و نیز حصول او از این صورتهای مخصوصه
بهر طریق ممکن نیست بلکه لابد است از طرق معینه چون حد

ورسم

و رسم و قیاس و استقراء و تمثیل و نیز لابد است مر این طرق
را از شرایط و اوضاع مخصوصه چون مساوات معرف و
ایجاب صغری مثلا و دانستن طرق نظر و صحت و فساد
آنها بضرورت باطل است و الا بایستی که هرگز در انظار عقلا
غلط نرفتی لیکن نزد همه عقلا روشن است که بعضی عقلا مناقض
اند مر بعضی را بلکه یک کس مناقض نفس خود است بجهت اختلاف
انظار پس همه کس را از عقلا احتیاج افتد به علمی که این
طرق و شرائط را معلوم کند و صحت نظر و فساد آن را از
انجا بشناسند تا چون خواهند که مجهول تصوری را یا تصدیقی را
از معلومات تصوری یا تصدیقی بر وجه صواب حاصل کنند
توانند مگر آن کسانی که موید من عند الله باشند بنفوس قدسیه
در شرح رساله علامه تفتازانی رحمه الله چنانست که نفس قدسی

آنست که او را ملکهٔ استحصال جمیع آن چیزها باشد که ممکن است
حصول او در نوع را دفعةً یا قریب بوی بر وجه یقین و این
نهایت حدس است و بیان این آنست که اول مراتب انسان
در ادراک اشیا و را حاصل است مرتبهٔ تعلم است و در این
وقت او را دانائی نیست بعد از آن در مقام ترقیست در
دانستن چیزها بفکر تا آنکه همه فکری شود بعد از آن مرتبهٔ ظهور
ایشانست بحدس تا آنکه همه حدسی شود و این مرتبهٔ قوت قدسی
است که آن مردم که منسوب بوی ایشانند در دانستن چیزها
محتاج بنظر نباشند و آن علم نیست که منطق و اگر مصـ
ـنف زوجه بعضی ازین مذکورات را ذکر می‌کرد هر آینه اولی
و اجلی و مقبول احری می بود **فصل** هنگام شروع
است در وجه ایراد مباحث الفاظ در کتب این فن با آنکه

آنکه صاحب این فن را احتیاج بآن نیست و چون این بیان
موقوف بر تمهید مقدمات سابق بود مسبوق بآن ساخت
که بدانکه در عرف علمای این فن آن تصورات یعنی مقصودات
مرتبه را که موصل شوند بوجه بالکنه بتصوری مقصودی
دیگر و این مقصود است المجهول تصوری خوانند و آن مرتبات
را موصل متصور و معلوم تصوری معرف و قول شارح
خوانند نزد جماعتی که علماء عربیت و اصول خوانند
اما وجه تسمیه بمعرف ظاهر است و اما بقول شارح است
که موصل متصور در اغلب اقسام و اکثر استعمالات مرکب
است موضح و مبین ماهیات اشیا و آن تصدیقات
یعنی تصدیق بمان مرتبه را که موصل شوند بتصدیقی یعنی بتصدیق
دیگر و این را المجهول تصدیقی خوانند و آن مرتبات را معلوم

دانسته

تعدد و تکسب نقط و لغت
در ترادف تکسب اصطلاح
منه

از آنکه موقوف در لغت شناساگرداننده
است و مقصود از مرتبه
شناسا می گردانند بموقوف
۱۲

موضوعات

تصدیقی و موصل تصدیقی حجت و دلیل خوانند بخلاف علما
کلام که ایشان حجت و دلیل مصنوعات را گویند نه مقدمات
را و فقها که ایشان مثل اقیموا الصلوة دلیل وجوب صلوة گویند
و اصولیین که ایشان کتاب و سنت و اجماع را دلیل گویند
و وجه تسمیه دلیل ظاهر است چه نماینده علم مطلوبست اما وجه
تسمیه بحجت آنست که حجت در لغت غلبه کردنست و متمسک
باین مقدمات غالبست بر خصم وقتی که مانع باشد و چون شک
نیست که غرض ازین فن استحصال المجهول التصوری و التصدیقی
است چنانکه سوق سبق مشعر باین است پس مقصود درین
فن دانستن معرف و حجت است این تنویع به تقریر شرح
خالی از غباری نیست و شک نیست که معرف و حجت فی الحقیقة
نه علی المجاز معانی است نه الفاظ و اطلاق ایشان بر الفاظ

مجازیست و از قبیل تسمیه دال باسم مدلول مثلا معرف و مظهر
ماهیت انسان بکنه معنی حیوان ناطق است نه لفظ وی
و مبین ماهیت او بوجه معنی حیوان ضاحک است نه لفظ وی
و حجت حدوث عالم معانی آن قضایای مذکوره است که
عالم متغیر است تا آخر نه الفاظ آن پس صاحب این فن را
بالذات یعنی از آن حیثیت که صاحب این فن است احتیاج
بالفاظ نیست لیکن چون در استفاده و افاده و تفهم و تفهیم
معانی بر وجه سهولت و خفت مؤنت چه اشارت وافی
بمقدمات خارجی و معقولات صرف نیست و این کتابت
مشقت احتیاج بالفاظ و عبارات است بر وجه کثرت و نیز
بواسطه شدت الفت با آنکه گویا متکلم مناجی نفس خود است بالفاظ
پس ازین جهت و حیثیت بود که نظر کند در حال الفاظ

چه بر تقدیر عدم الفاظ
در افاده و استفاده
احتیاج باشارات
یا بکتابت

واقسام وی بر وجه کلی که مخصص بلغتی دون لغتی نباشد تا
مناسب مباحث این فن آید و مراد احوال و اقسامی
است که زیاده مدخل و نفع داشته باشد در مقصود که دانستن
معرف و حجت است و اگر نه احوال و اقسام غیر مذکور در
کتب این فن خصوصا درین رساله بسیار است لیکن این
نظر منطقی نیست بلکه باعتبار دلالت بر معانی است **فصل**
چون نظر منطقی در لفظ باعتبار دلالت اوست بر معنی
و شک نیست که بحث از احوال دال من حیث هو دال موقوف
است بر معرفت دلالت و مباحث وی لاجرم تعریف و تقسیم
او را واجب التقدیم شمرد دلالت مطلقا بودن شی است
بحیثیتی که از علم بوی مطلقا خواه تصور و خواه تصدیق یقینی
و غیر یقینی تا شامل شود دلالت مفرد را و مرکب تقییدی

و تام

و تام انشائی و خبری و دلالت قیاس مفید یقین و استواء
و تمثیل مفید ظن را لازم آید علم بشی دیگر و آن شی اول را
دال و دلیل برهانی و برهان گویند و قسمی که ظن مستلزم شود
دال و دلیل اقناعی و امارت گویند و دوم را مدلول پس
دال و دلیل آن باشد که از علم بوی علم بچیزی دیگر لازم آید
و مدلول آن بود که از علم بچیزی دیگر علم بوی لازم آید و دلالت
بودن لفظ است بحیثیتی که از علم بوی علم بمعنی لازم آید و
چون یکی از اسباب دلالت وضع است چه هر یک از لفظ
و معنی را [crossed out] دو حالت است متعلق بوی که یکی از آنها
منشاء آن دیگر است و آن وضع آن دیگر بر لفظ و معنی
را بواسطه اوست و آن نیست مگر وضع و نیز مراد اینجا دلالت
لفظی وضعی است پس شروع در تعریف وضع کرد که وضع مطلق

چون [illegible] بعضی ... علم اول حاکم در [illegible] دلالت جامع
تعریف قیاس و دلیل [illegible] بعضی [illegible]
نباشد [illegible] دلالت احد [illegible] دلالت عدم چون
چون دلالت [illegible] علم باحد [illegible]
[illegible] صادق [illegible] یقین [illegible]
علم [illegible] و موقوف
دلالت در [illegible] و [illegible]
و علم بعدم معلول [illegible] علم بعلت [illegible]
بر وجه [illegible]

بتخصیص معنی است بمعنی شخصاً یا نوعاً لغةً یا شرعاً یا عرفاً بر
وجهی که از مجرد علم بمعنی آن دل باشد انضمام قرینه وضم ضمیمه حاصل
شود علم بمعنی ماند و نکتهٔ طرح اطلاق و حساسی قصد اختصار
است بی اختلال و این تعریف اگرچه جامع جمیع اقسام
وضع است از خاص و عام شخصی و نوعی مفردات و مرکبات
و لغوی و شرعی و عرفی و مخرج مجازات و کنایات و محرفات
است لیکن اخراج حروف معانی و الفاظ مشترکه به لغوی و
مترادفه بر تعریف جری می کند و می شاید توجیه کردن به تکلف و
نیز مناسب مقام تعریف نوع وضع است چنانچه مخفی نیست
پس تعریف اسلم و انسب تعریف نوع است برین وجه که
وضع تعیین لفظ است بازاء معنی بحیثیتی که دلالت کند
بروی بی قرینه غیر ضمیمه زیرا که با وجود مناسبت جامع و مخرج

است و آنرا که وجب الدخول و الخروج است و نیز وضع معتبر نزد
جمهور در تقسیمات و تعریفات چون تعریف کلمه و مفرد و اسم
اشاره و حقیقت و مجاز و دلالت لفظیه وضعیه است و
چون دلالت دال وضعی بر مدلول وضعی به وضع است پس وضع
سببی است از اسباب دلالت که لفظ و اشارت و غیر آنها باشد
و بیان سببیت وضع گذشت و اقسام دلالت بحکم استقراء تتبع
دلالت و عدم و جدان قسم رابع نه بحکم عقل و حصر عقلی دایر
میان نفی و اثبات سه است و صورت حصر بنابر ضبط
نشر و تسهیل استقراء آنست که دلالت لفظی یا از آن قبیل
است که وضع در وی مدخل دارد یا نه اول وضعیست
و ثانی یا بمقتضای طبع است یا نه اول طبعیست ثانی عقلی
و این قسم مرسل است و مناقشه در وی باقی و دفع او با استقراء است

وضع دوم

قسم اول دلالت وضعیه که وضع را در وی مدخل هست فایده
وصف ادخال دلالت تضمن والتزام هست و این قسم در
الفاظ و غیر الفاظ باشد اما آنکه در الفاظ باشد چون دلالة
لفظ زید بر ذات وی و لفظ انسان و ضرب بر معانی
خود و آنکه در غیر الفاظ باشد چون دلالت خطوط
و عقود و نصب و اشارات بر معانی که از ایشان مفهوم
گردد چون الفاظ مکتوبه و اعداد معینه و وجدان سبیل
و آنچه در متعارف مراد است از اشارت و ایراد دلالت
حسی نیز گفته اند و مراد بمعنی مراد از شیء است یا ما من
شانه ان یکون معنی و قسم دوم عقلیه که بمقتضای عقل
هست و لیس و وضع و طبع را در وی مدخل نیست و ایراد
دلالت و دلیل حدسی نیز گویند و این قسم نیز در الفاظ

و در غیر الفاظ باشد اما آنکه در الفاظ باشد چون دلالت
لفظ مسموع از ورا جدار بر وجود لافظ خواه مهمل باشد
و خواه مستعمل مفهوم الدلاله باشد بنسبت بسامع یا غیر مفهوم
الدلاله و فایده بقید از ورا جدار آنست که لافظ اگر
مشاهد باشد وجود بحس بصر نیز معلوم میشود نه بدلالت
لفظ فقط و اما آنکه در غیر الفاظ باشد چون دلالت
مصنوع بر صانع و چون دلالت اقیسه از اشکال اربعه
بر نتایج و قسم سوم دلالت طبعیه که بمقتضای طبع باشد
یعنی طبع لافظ و این ظاهر است یا طبع لفظ که مقتضی
تلفظ بوی و فایده وصف کاشف اینجا اشارت است
به رکنیت و مدار بودن وی نه آنکه عقل را در وی مدخل
نباشد زیرا که عقل در همه دلالت مدخل دارد تا آنکه بعضی

کمان برده اند که دلالت اُخ بر وجع دلالت عقلی است
لیکن نه چنین است و گرنه لازم آید که جمیع اقسام دلالت
عقلی باشد زیرا که عقل را در هر یک از آنها دخل است
و از اینجا فایده دیگر وصف سابق هم شد و این قسم
نیز در الفاظ باشد و اما آنکه در الفاظ یافت شود
چون دلالت اُح اُح بضم همزه و فتح او و بتخفیف
حای مهمله و تشدید او بر درد سینه و بضم همزه
و خای معجمه بر درد مطلق و بضم وی و خای معجمه بر تلذذ
و سرور لیکن محشی کتاب بر وجه در حاشیه شرح
مطالع تصحیح این لفظ بضم همزه و سکون خای معجمه
هست و کرده و گفته که اگر مفتوح خوانند دلالت بر
تحسر کند و اما آنکه در غیر الفاظ یافت شود چون حمرت

حمرت خجل و صفرت وجل و این حق مینماید اگرچه مصنف
آنگاه جمل الحمه نشواه در حاشیه شرح مطالع تخصیص
بلفظی کرده و این قسم طبعی اختیاری نیست بخلاف
اول چه دانستی که معنی طبعی بودن او آنست که طبع
را در وی مدخل باشد نه آنکه طبع در وی مستقل باشد پس
مندفع شود مناقشه به آنکه امور طبیعی اختیاری
نیست و قصد و نظر اختیاری نیست پس چون منسوب
بطبع باشد **فصل** چون دانستی که دلالت مطلقا
منقسم بر شش قسم است و هر یکی از آنها لفظی و غیر لفظی
می تواند بود زیرا که آنچه از دلالت مذکور معتبرست
نزد این طایفه دلالت لفظیه وضعیه است نه غیر لفظیه
وضعیه و نه لفظیه غیر وضعیه است زیرا که افاده

یعنی نه لفظیه عقلیه و طبیعیه

واستفاده معانی از استفاده اخبار است از جهة
افاده واستفاده باشارت یا بنوع تام بعد از تصفیه
باطن چنانکه حکمای یونان را قبل از تدوین آداب
بود و احتیاج باین طریقت و نیز چون که دلالت
طبعی و عقلی منضبط نبودند بنا بر اختلاف طبایع
وافهام و شمول نبود اشتباه مگر اندکی از معانی را
اختصاص یافت نظر صاحب فن بدلالت لفظی وضعی
منضبط شامل بر تمام آنرا که مقصود است از معانی
و این دلالت لفظیه وضعیه که عبارتست از بودن
لفظ بحیثیتی که هر گاه که اطلاق کرده شود مفهوم
شود معنی وی از جهت علم بوضع وی منحصر است با نحصار
عقلی در مطابقه و تضمن و التزام و وجه حصر آنست

آنست که مدلول لفظ بموضوع یا تمام موضوع له است یا
بعض وی یا خارج از وی اول معنی مطابقی و دلالت
او مطابقه و دوم معنی تضمنی و دلالت او تضمن
سیوم معنی التزامی و دلالت او التزام و دلالت
مطابقه دلالت لفظ است بر تمام معنی موضوع له خود
از آن جهت که موضوع له اوست فایده این
قید رفع انتقاض حد هر یک ازین دلالات است بدلالت
دیگر در ماده مخصوصه مفروضه چون شمس مثلا که
موضوع باشد از برای ضوء و جرم و مجموع ایشان باشد
هر دلالت وی بر ضوء مثلا تواند که مطابقه و تضمن
و التزام باشد چنانچه باندک توجهی ظاهر میشود و همچنین
تقیید تعریف اخرین را فایده همین است لیکن نزد

حقیقت

ارباب ذکا مخفی نیست که معانیکه باختلاف اعتبارات
محلول شوند در تعریفات و حدود ایشان قید حیثیت
معتبر است و احتیاج بتقیید لفظی نیست چنانکه در تعریفات
کلیات خمس مذکور خواهد شد ان شاء الله تعالی و تسمیه
این دلالت بمطابقه از آنست که مدلول لفظ موضوع له
را مطابق اوست پس تسمیه سبب باسم وصف سبب
باشد مثال این دلالت همچون دلالت لفظ انسان
بر تمامی معنی حیوان ناطق و تضمن دلالت لفظ است
بر جزء معنی موضوع له خود از آن حیثیت که جزء معنی
موضوع له اوست و وجه تسمیه آنست که سبب دلالت
لفظ بر معنی تضمنی تضمن موضوع له است مر او را پس
تسمیه مسبب باسم وصف سبب باشد مثال این چون

حیثیت

دلالت لفظ انسان بر معنی حیوان تنها یا بر معنی
ناطق تنها و همچون دلالت لفظ ضرب بر زمان تنها یا
بر حدث تنها یا بر نسبت تنها و دلالت التزام دلالت
لفظ است بر معنی خارج از موضوع له لازم وی از آن
حیثیت که آن خارج لازم موضوع له اوست و تسمیه بنا
بر آنست که سبب دلالت لفظ بر معنی التزامی لزوم
اوست مر موضوع له را پس این نیز تسمیه مسبب
باسم وصف سبب باشد مثال این دلالت چون دلالت
لفظ انسان بر قابل علم و صنعت کتابت شهرت
مناقشه درین مثال مسامحه ذکر است واگر تمثیل به
زوجیت اربعه و فردیت خمسه کردی احسن بودی
پوشیده نیست که مقصود از ایراد این فصل بیان اشتراط

حیثیت

لیکن ظاهر آن بود که دلالت

لزوم ذهنی است در دلالت التزامی و آن مستغرق است
بتمهید این که گوشزد شده است که لفظ بر موضوع له خود
بمجرد وضع بی توسط جزئی دلالت کند زیرا که شک
نیست که بعد از عروض وصف اول هر لفظ را که
تعیین او باشد برای معنی وصف دوم که بودن او است
بحیثیتی که از علم با و علم بمعنی لازم آید هر و برا عارض
و لازم است بعد از آنکه اراده و غیره آن را در دو محل
باشد خواه آن لفظ مشترک باشد و خواه غیر او و نیز اگر
قرینه از برای تعیین است نه از برای دلالت و
این تحقیق و مختار محقق تفتازانی است اگرچه شیخ دلالت
را تابع اراده داشته است و محقق لفظ بر جزء موضوع
له خود دلالت کند نه مطلق بلکه بواسطه آنکه فهم کل

بی فهم جزء ممکن نباشد زیرا که انفکاک کل از جزء ممتنع
است پس ادراک متعلق بکل بی ادراک متعلق بجزء
ممتنع باشد پس دلالت لفظ بر عین موضوع له و بر جزء
او ضروری باشد لیکن دلالت لفظ بر معنی که خارج
موضوع له باشد محتاج است بلزوم آن خارج مر موضوع
له را در ذهن نه در خارج و بیان این آنست که لفظ
را دلالت بر هر معنی خارج نیست چنانکه بدیهه
عقل باین حاکم است و نیز بر بعضی دون بعضی بی
مناسبتی و علاقه نیست و الا ترجیح بلا مرجح لازم
آید پس دلالت او بر آن خارج مشروط باشد بلزوم
لیکن نه بلزوم خارجی که آن عبارتست از بودن طرف
بحیثیتی که از تحقق او در خارج تحقق لازم لازم آید و گرنه

دلالت التزامی بدین لزوم صورت نبندد و این
باطل است از آن روی که بعضی از امور عدمی چون
جهل و موت مثلا دلالت دارند بر امور وجودی چون
علم و حیات بالالتزام با آنکه در خارج میان ایشان معاندت است
پس مشروط این دلالت بلزوم خارجی باطل باشد و متعین (بودن)
گردد لزوم ذهنی باین معنی که آن معنی خارج بحیثیتی
باشد که هرگاه که موضوع له در ذهن حاصل شود
آن خارج حاصل شود و از اینجا معلوم شد که در دلالت
التزامی لزوم ذهنی بمعنی اخص معتبر بوده و آن بودن معنی
است بحیثیتی که از تصور ملزوم تصور او لازم آید و این
اصطلاح اهل فن است که اگر این چنین نباشد آن لفظ را از
وی دلالت دایمی نباشد و پیش اصحاب این فن دلالت

کلی

کلی دایمی معتبر است و آن بودن لفظ است بحیثیتی که هرگاه
که اطلاق کرده شود آن معنی از وی فهم شود و بر این تقدیر
بسیاری از مجازات و کنایات و استعارات که معتبر در
محاورات و مناظرات و مصنفات اند خارج میگردند
و حال آنکه نظر منطقی در لفظ باعتبار افاده و استفادت
است پس این اصطلاح خالی از چیزی نباشد و از این
علامه لبیب صاحب تهذیب قید عرف را زیاده کرده
و گفته که و لابد فیه من اللزوم عقلا او عرفا اما چون دلالت
معتبر است بر تقدیر اشتغال ذهن است بمعانی مقصوده
از ایشان بعد از کمال تصور حسیات و اما پیش علماء
اصول بیان دلالت بر سبیل الکلی کافی است و آن عبارت است
از بودن لفظ بحیثیتی که گاهی که اطلاق کرده شود فهم آن

معنی تواند بود از ولیس لزوم عقلی که عبارتست از امتناع
انفکاک بشرط بیش ایشان شرط نباشد بلکه لزوم فی الجمله
که عبارت از امتناع ذهنی است در بعضی اوقات کافی
است **فصل** شروعست در بیان نسبت میان
دلالات ثلث باستلزام و عدم استلزام و آن باعتبار
مقایسه هر یک از آنها با آن دیگر منحصر است در شش
برین منوال که هرگاه که موضوع له و معنای لفظ بسیط
باشد یعنی جزء نداشته باشد چون واجب تعالی و وحدت
و نقطه و او را لازم ذهنی نباشد بنا بر آنکه جایز است
که معنی را لازم بین که از تصور مسمی تصور او لازم آید
نباشد انجا دلالت مطابقه باشد بی تضمن و التزام بنابر
انتفاء جزء و بی التزام بنا بر انتفاء شرطش که لزوم

[illegible]

که لزوم ذهنی بود و چون میان عدم استلزام اخیرین بود
مر مطابقه را مشغول برفع آن شد که لیکن دلالت تضمن
و التزام بی مطابقه صورت نه بندد بنابر آنکه ایشان
مستلزم امر وضعی اند که او مستلزم مطابقه است بنابر آنکه
پس ایشان مستلزم مطابقه باشند و اگر موضوع له بسیط
را لازم ذهنی بود انجا دلالت التزام باشد بی تضمن و این ظاهر
است و چون موضوع له مرکب باشد و او را لازم ذهنی
نباشد انجا دلالت تضمن باشد بی التزام و کسی گمان نبرد که
در صورت اطلاق لفظ بر معنی مرکب فهم کل من حیث هو کل
و جزء من حیث هو جزء لازم است و فهم کل و جزء از حیثیت
کلیت و جزئیت مستلزم فهم ترکیب و ترکیب نسبتیست بلکه کلیت و
جزئیت خارجند از موضوع له بضرورت پس تضمن مستلزم

[illegible]

التزام باشد زیرا که این گمان ناشی از اشتباه عارض
معروض شده بواسطهٔ آنکه مفهوم ما صدق کل وجزء است
واین مستلزم فهم کلیت وجزئیت نیست فهم ترکیب را خود
کجا رسد هذا وچون امام وبعضی از متاخرین اطلاق
حقیقت ومجاز بر دلالت مطابقه وتضمن والتزام کرده
اند وآن پسندیده نیست والا هر آینه نزد اطلاق لفظ
اجتماع حقیقت ومجاز لازم آید بنابر اجتماع دلالتین
ناچار حقیقت ومجاز را بر وجه حقیقت ادا نمود درین طرز

فصل

که لفظ را چون در موضوع له خود استعمال کنند حقیقت خوانند
بنابر آنکه این لفظ شی ایست مثبت در مقام خود ومعلوم الدلالة
وموضوع له احتراز است از مجاز وغلط واشتراط استعمال (خود)
از آنست که لفظ را قبل از استعمال متصف بحقیقت ومجاز

نمی سازند ولفظ حقیقت میتواند بود که فعیله بمعنی مفعول باشد
ودرین هنگام تا وی از برای نقل از وصفیت باسمیت
میتواند بود واز برای تانیث نیز میتواند بود وبا اعتبار
جاری گشتن وی بر موصوف غیر مذکور وممکن باشد که (غیر مذکور)
بمعنی فاعل باشد بمعنی ثابته ودرین تقدیر در تاء او اشکال
نیست وچون در جزء موضوع له یا خارج وی استعمال کنند
مجاز خوانند بنابر آنکه این لفظ جایز است از مکان اصلی
وموضوع له اول خود یا بنابر آنکه متکلم در وی جایز است
از مدلول لغوی ولیکن درینجا یعنی در استعمال لفظ در جزء
ودر خارج احتیاج باشد بقرینه زیرا که سابق ومتبادر بفهم
معانی مطابقیه است بسبب وضع الفاظ در اینها ترا اما اجزا و
لوازم وقتی مراد می باشند ودرین وجه در ذهن جای کنند

که قرینهٔ معینهٔ مراد قایم باشد بلکه قرینه عدم ارادهٔ موضوع له
واگر در قطع نظر قطع شود این که در صورت اطلاق لفظ
بر جزو یا لازم بر سبیل تجوز با وجود قرینه که مانع ارادهٔ
موضوع له باشد تضمن والتزام متحقق اند چه مطابقه نیست لازم
وی نباشد چو ترتب آن باشد که مسلم نیست این که مدلول مطابقی
درین مقام مفهوم باشد آری مقصود نباشد فافهم

فصل

شاید که تقدیم این فصل بر تقسیم لفظ مفرد و مرکب باعتبار ملاحظهٔ
حال موضوع و موضوع له باشد باتحاد و تعدد زیرا که ملاحظهٔ
لفظ و معنی باین عنوان بسبب مناسبت بسابق میشود و آن
سبب تقدیم ذکر نمی شک نیست که این اقسام لفظ مفرد اند
و برین تقدیر تاخیر این فصل اوجب و چون این اقسام خصوصیتی
باسم نداشتند چنانچه مذکور خواهد شد و تخصیص بعضی منظور
فیه

فیه بحث عدول کرد از تخصیص بتعمیم برین نهج که و لفظ را
چون یک موضوع له بود خواه مشخص چون معنی زید و
خواه غیر مشخص صحیح الاطلاق بر مشخصات چون اکثر
مشتقات و همه مضمرات و اسماء اشارت بر مذهب جمهور
و غیر صحیح الاطلاق بر مشخصات چون عام و مطلق
و کلی و جنس و نوع و امثال آنها که اگر تعدد و کثرت
باعتبار ذوات و افراد در وی جاری شود حصر نداد
مفرد گویند و وجه تسمیه ظاهر است و همچنین مشخص
المعنی را علم گویند در اصطلاح بطریق حقیقت و
جزئی حقیقی گویند در عرف بر سبیل مجاز و غیر مشخص المعنی
را متواطی گویند اگر صدق او بر افراد محققه و متوهمه علی
السواء باشد بنابر توافق افراد در اتصاف بمفهوم او

و مشکک گویند اگر حصول معنی باشد بر تشکیک او یا نظر
را درین که از قبیل مشترک یا متواطی است بجهت تفاوت
افراد در حصول او و تفاوت افراد باولیت و اولویت
می باشد و اگر لفظ را زیاده از یک موضوع له باشد
مشترک خوانند نسبت بجمیع معانی اگر وضع او از
برای این معانی علی السویه باشد و نقل در او اعتبار
نیافته باشد خواه میان ایشان مناسبت باشد
و خواه نه و خواه واضع یکی باشد و در یک زمان
باشد و خواه نه و مجمل خوانند نسبت بیکی از اینها
و اگر نقل معتبر شده باشد مناسبت و در او تخلل
کرده و با مناسبت منقول خوانند اگر استعمال او در
معنی اول متروک شده باشد و در ثانی مشهور گشته

بحیثیتی

مشکک

مجمل

مرتجل

منقول

بحیثیتی که نزد استعمال در معنی اول احتیاج بقرینه شود
و آنرا منقول شرعی گویند اگر ناقل شرع باشد و اصطلاحی
گویند اگر ناقل اهل اصطلاح باشد و عرفی گویند اگر ناقل
عرف عام باشد و لغوی گویند اگر ناقل اهل لغت باشد
و اگر استعمال در اول متروک نشده باشد آنرا نظر باول
که حقیقت دارند و نظر بثانی مستعار خوانند اگر مناسبت
مشارکت و مشابهت در بعض امور خاص باشد و الا
مجاز مرسل خوانند اینست تقریر مقام بر طبق مرام اما
مولف محقق روح الله روحه انحصار بر مشترک نموده
یا بنا بر درج مرتجل منقول در وی و عدم اختصاص
حقیقت و مجاز بکثرت معنی چنانکه دانستی و یا بنا بر اراده
انحصار در هر دو و بحث بود اگر در این اقسام

در غیر اسم جاری است خصوصا در فعل زیرا که وی متواطی و مشکک و مشترک و منقول و حقیقت و مجاز می تواند بود چون ذهب و وجد و ضرب و صلی و نطق زید و نطقت الحال و تردد میان اقسام نیز زیرا که هر یک از علم و کلی متواطی و مشکک و مشترک و حقیقت و مجاز می باشد مرتبه بلاحظه قید حیثیت معتبر در تعریفات پس معنی چنان باشد که اسم از آن حیثیت که موضوع از برای شخص است علم است و از آن حیثیت که مستعمل در غیر موضوع له است مجاز است و علیهذا چون از تعدد معنی سامع را اشتباه حاصل میشود پس در تعیین هر معنی محتاج بقرینه حالیه یا مقالیه معینه مراد است و چون لفظ عین که از برای

چشم

اطلاق لفظ عین بمعنی [illegible]

چشم و چشمه آب و چشمه آفتاب و زانو و ترازو و زر و جاسوس و نفس شی و یکی از حروف هجا موضوع است و چون لفظ مشتری که مشترک است میان کوکب مخصوص و خرنده چیزی و غیر اینها و چون حال لفظ قیاس بمعنی معلوم شد کنون وصف او در لفظ با لفظی دیگر فهم کن برین وجه که اگر دو لفظ از برای یک معنی موضوع باشد از آن مترادفان گویند بنا بر آنکه ترادف در لغت رکوب شخصی است در پس دیگری پس گویا که معنی مرکوب است و هر دو لفظ راکب و یک مرکب نشسته‌اند مگر مترادفان چون انسان و بشر و لیث و اسد بدانکه شرط ترادف اتحاد معنی است من کل وجه و وقوع هر یک از این دو لفظ است برای معنی باصالت چون چند

وعسکر وجند وحشم نه چون اکتع وابتع که ردیف

اجمع اند زیراکه استعمال اینها استقلال ندارد واما حد

ومحدود از معتبر نروند زیراکه حد مرکبست ومحدود

مفرد واگر هر یک را موضوع که جدا گانه باشد آنرا

متباینان خوانند بنابر آنکه تباین متغایر است و

چون معنی مختلف شد تغایر میان لفظین متحقق

گشت خواه این دو معنی ذات باشند چون انسان

و فرس وآسمان وزمین وآدمی وفرشته وسنگ و

حجر وخواه هر دو وصف باشند چون قایم وقاعد

وضارب وکاتب یا یکی ذات وآن دیگر وصف باشد چون

انسان وناطق یا یکی ذات وآن دیگر صفت چون

انسان وضاحک یا یکی ذات وآن دیگر صفت

باشد

باشد چون جسم وسریع که وی صفت متحرکست واو صفت

جسم است وچون متکلم وفصیح که صفت انسانند یا یکی

ذات وآن دیگر مجموع ذات وصفت باشد چون سیف

و مهند **فصل** کنون زمان تقسیم لفظ وبیان احوال

اوست وچون تصور وجهی در تقسیم کافی است استقصای

تعریف ننمود اگر چه تمیز خاص بوجدان خاص تو موقوف

است بدانکه لفظ عبارتست از کیفیت صوتی که معتمد

بر مخارج بود یا در حکم آن چنان لفظی که دال بر معنی

بمطابقه باشد نه بغیر دال بطبع وعقل وتضمن والتزام

نبود وقسم است بحسب قسمت عقلی زیراکه خالی از آن

نیست که جزو او دلالت بر جزو معنی میکند از آن

حیثیت که دلالت کند بر جزو یا دلالت نکند از این

[illegible]

مفرد عدم او است من كل الوجوه و مثل حیوان ناطق
را اگر چه جزو او بر جزو معنی بسیط دلالت ندارد لیکن
بر جزو معنی مطابقی دلالت دارد و این کافیست در مرکب
آن باشد که دلالت کنند جزو مرتب در سمع وی تحقیقا یا تقدیرا
بر جزو معنی مقصود او وی مطابقی بر طبق متن و عام تر بنا
بر تحقیق دلالت مقصوده چون رامی الحجاره و حیوان
ناطق غیر علم و نوشت زید و زید نویسنده است و حاصل
آنست که در ترکیب لفظ را جزو می باید و آن جزو را
دلالت بر معنی که مقصود باشد می باید و آن دلالت نیز
مقصود می باید تا اقسام مفرد همه خارج شوند و سبب
تقدم مرکب بر مفرد آنست که ایشان متقابل اند تقابل
عدم و ملکه و اعدام بملکات معروف میشوند و مفرد

لوازم

حیثیت که ضعیف است اول مرکب و مولف و ثانی مفرد
و بسیط است معتبر مطابقه بعد التنبیه و الثانی مستلزم است
مر خروج مفردات و مرکبات مجازی را از تعریف با
آنکه کلام فصیح نظمی و نثری مملو است از ایشان مگر که
اعتراف کنند بدلالت مجاز بمطابقه یا گویند که قید
او برای اخراج او نیست بلکه بنابر اصالت مطابقه
است و ضعف هر دو ظاهر است و بعضی توهم کنند که
بر تقدیر عدم تقیید تعریف مرکب و مفرد جامع و
مانع نمی ماند زیرا که مثل حیوان ناطق نظر بمعنی بسیط
تضمنی یا التزامی جزو وی مقصود الدلاله بر جزو
این معنی نیست زیرا که مراد بدلالت در تعریف
مرکب دلالت فی الجمله است و بعدم دلالت در تعریف

مفرد

آنست که این چنین نباشد یعنی جزو وی دلالت بر جزو
معنی مطابقی و تضمنی والتزامی مقصود نکند دلالت مقصوده
و این چهار بلکه شش قسم باشد یکی آنکه جزو ندارد چون
همزه استفهام و ق در حالت علمیت دوم آنکه جزو
دارد لیکن آن جزو دلالت ندارد اصلا چون زید این
قسم وقتی صورت می بندد که اعتبار وضع حروف بازای
اعداد نکنند چنانکه در حساب جمل معتبر شده والا مقصود
نیست سیوم آنکه جزو دارد و آن جزو دلالت دارد لیکن
بر جزو مقصود دلالت ندارد چون عبد الله در حالت
علمیت زیرا که مقصود از وی درین حال ذات معین است
نه معنی ترکیب اضافی چهارم آنکه جزو دارد و آن جزو
دلالت دارد لیکن دلالت نه در حالت علمیت مقصود از

بمعنی مقصود
صورت دلالت
اگر علم شخصی انسانی
چون مثلا دو
این دو مقصود نباشد چون حیوان ناطق

که

که ماهیت انسانست یا بشخص دلالت نه الجمله لیکن
این دلالت در حالت علمیت مقصود نیست و قسم پنجم
آنکه لفظ را جزو باشد و معنی را نه چون نقطه و وحدت
و ششم آنکه لفظ و معنی را جزو باشد چون ق را که اورا
مثلا علم نقطه مثلا اعتبار کنند **فصل** چون تقسیم باعتبار
ذاتست و ذات مفرد بالطبع مقدم است بر ذات مرکب
پس بحسب وضع نیز تقدیم کرد تا موافقت وضع مر طبع
را متحقق شود بدین نسق که لفظ مفرد بر سه قسم است اسم
و وجه تسمیه علو آنست بر سایر انواع کلمه و وجه تسمیه ممدوح
جرح و آزار اوست خاطر را بسبب تجدد و تغیر معنی
و ادات و وجه تسمیه آلت بودن اوست در ترکیب الفاظ
از برا که معنی لفظ مفرد اگر با تمام است یعنی صلاحیت دارد

بالنوع و باستقلال و تنها بی که محکوم علیه شود یا محکوم به
اند و در این فن ادوات گویند و بتقیید مذکور مندفع شد
رد دانکه در این مقام مشهور است لیکن اشکال در افعال
ناقصه بحسب باقی است زیرا که ایشان بالنوع صلاحیت
محکوم به بودن دارند و در این فن آنها را ادوات خوانده
اند و شاید توان گفتن که این قید معتبر است و آنچه این فن
او را ادوات گویند غیر آنست که نحاة او را فعل ناقص
خوانند و آن لفظیست منقول از آن جهت رابطه بمعنی
کلمهٔ هو مثلا که ایشان را رابطه داشته اند آن نیست که ایشان
ضمیر داشته اند بلکه لفظیست منقول از آن و شک نیست
که این الفاظ منقوله ادوات اند و ایشان را صلاحیت
محکوم علیه و محکوم به بودن نیست نه بالشخص و نه بالنوع

وبالجمله

وبالجمله این قول که در نحو حرف خوانند مشکل است
زیرا که هیچ تعذری نیست اینها را در نحو حرف نمی‌خوانند و
اگر معنی وی تمام است پس خالی نیست از آنکه صلاحیت
دارد که محکوم علیه شود یا نه اگر صلاحیت ندارد
بالنوع که محکوم علیه شود بلکه صلاحیت دارد بالنوع
که محکوم به شود از آن کلمه گویند و در نحو فعل خوانند
و شک نیست که بنا بر این تقریر امر و نهی در کلمه داخل
میشوند و اگر صلاحیت دارد او را اسم گویند و وجه
تقدیم ادوات بر کلمه بساطت شق اوست و سبب
تقدیم کلمه بر اسم وجود شق قیود اوست **فصل** لفظ
مرکب بر دو قسم است بقسمت عقلی زیرا که خالی نیست
از آنکه سکوت متکلم بروی صحیح است یا نی اول تام و

دو غیر تام آنست که بروی سکوت صحیح نباشد یعنی متکلم
برانجا سکوت کند مخاطب را انتظار باشد و چون سکوت
بر انتظاری مطلق موهم خلاف مقصود بود تقیید کرد بقید
انجا آن انتظاری که یا محکوم علیه یا محکوم به و یا محکوم
به باشد محکوم علیه یعنی معتبر انتظاری معتد به است نه هر
انتظاری تا اگر انتظار امثال مفاعیل شود مخاطب را این
انتظار از حد اعتبار خارج است و کلمه نفس اگرچه محتمل صیغه
تکلم است اما غیبت اظهر است و مناقشه در امثال این کلام
است و وجه اختیار مخاطب بر سامع آنست که توجه کلام به او
اولی، مثال بر او پس غیر مخاطب از سامعان از درجه اعتبار
بیرون باشند لیکن قصد تعمیم منقض این را دفع نمود چنانکه
در عبارت قوم واقع است و مرکب تام یا محتمله و منوعه

مفهومه که ثبوت شیء للشیء است یا انتفاء او ازو قطع نظر
از خارج و حال اگر محتمل صدق و کذب باشد آنرا خبر و قضیه
و جمله خبری و کلام خبری بر خوانند پس داخل شود در اینجا این
قولی که صدق محض است برابر است که بجهت غایت جودت
چون زید نویسنده است باشد چون آسمان زبر ماست و زمین
زیر ماست و همچنین اخبار ایزد تعالی و اخبار رسول علیه
السلام و این قولی که کذب محض است چون اجتماع نقیضین
متحقق است و شریک باری موجود است و بر بهتان چون
آتش گرم نیست و کل اعظم از جزو نیست و واحد نصف اثنین
است و نظایر آن چون عالم حادث است خبر انبیا و جز او
مصدق و مکذب صدق و کذب تصوری است که بتصور شان
متدین است در مجاری عرف نه اصطلاحی پس و در لازم نیامد

الکتاب ه

و این قسم مرکب تام عمده است یعنی اصل و رکن است در
باب تصدیقات و بی او مقصود بحصول نمی پیوندد زیرا که
ادراک و برا این را موقوف می شوند و اگر این مرکب تام
نظر بمفهوم مستعمل فیه محتمل صدق و کذب باشد آنرا اخبار
خوانند خواه دلالت کند بالذات یعنی نه بواسطه و خواه
اخری است از قسم معانی که دلالت کند او بر طلب بواسطه
تمنی یا ترجی است مثلا بر طلب چون امر و نهی و استفهام
که اول دلالت بر طلب فعل دارد بوضع و دوم دلالت
بر طلب ترک دارد بوضع و سیوم بر طلب فهم یعنی حصول صورت
چیزی در عقل خواه وقوع و لا وقوع باشد خواه نی و اول
طلب تصدیق است و دوم طلب تصور و خواه دلالت نکند
بالذات بلکه بواسطه دلالت کند بر طلب چون تمنی و ترجی

و تمنی

و تعجب و نداء و مانند آن چون قسم و الفاظ عقود و افعال
مقاربه و مدح و ذم و تشبیه چون کان زیداً اسد و
عرض و اصل استفهام است و تفصیل کلام درین مقام
بر وجه تحقیق مرام آنست که انشا عبارت از ایجاد معنی
است بلفظ که مقارن وی باشد در وجود یا دال است بر طلب
شیء بوضع یا نی ثانی تنبیه و اول یا دال است بر طلب فهم
یا نی اول استفهام و ثانی یا مقارن استعلا است یا التماس
یا خضوع اول امر است و نهی که مطلوب فعل باشد و نهی است
که مقصود ترک باشد و ثانی التماس است و ثالث دعا است
و سوال و مراد بمقارنت استعلا استعمال صیغه است بر وجهی
که مقتضی علو باشد خواه مستعمل عالی باشد خواه نی و همچنین
مراد بمقارنت تساوی آنست که مثل امر و التماس از ادنی و

تعریف انشا

و در نحو به سه [illegible] گویند و شاید که علوم دیگران نیز بر این باشد لیکن خالی از بعدی نیست
منه

اعلی کوکبی چون پدید آید اگرچه در عرف التماس آنست که نوعی از
خضوع همراه او باشد و در بعضی نسخ است تمنی و ترجی و
تعجب چون او باشد انشا از هر گونه است و هر یکی از انشا و اخبار
بر طلب دارند لیکن نه بوضع و توضیح این مقام آنست
که کشف ماهیت انشا آنست که کوشش و دل ... تمنی عبارت
است از انشا و اظهار حالت مخصوص که تابع اوست
میلان نفس بحصول متمنی و آن حالت محبت مخصوصیست
که آنست ملاحظه و عرفان حال متمنی و متمنی است و ترجی عبارت
از انشا و اظهار حالت مخصوص که تابع است میلان طبع بسوی
مترجی و آن حالت طمع مخصوص است که مرتبه ... حال
مترجی و مترجی است چنانچه معلوم شد سایر حروف است و ... اعلی
التحقیق انشا احضار مخصوص است از برای طلب چیزی و

الخ

بوجهی خاص بحضور یار بی طلب اقبال است ... و تمنی عبارت
است از انشا و اظهار حالت مخصوص که طلب ...
آن انفعال نفس است و تابع اوست میلان طبع بواسطه غرابت
غالبا و مراد بطلب درین مقام جز میلان طبع بحصول مراد
نیست خواه ممکن الحصول باشد خواه نی پس ثابت شد که این
اشیا را دلالت بر طلب بوده لیکن نه بوضع و این قسم بعضی
انشا فایده تنبیه ظاهر او دفع تردد است در شمار انشا
و دفع توهم اشارت بتقسیم قریب در محاورت و اطلاع حالت
معتبر است نه در قوانین فنون و فنون قانون ...
غیر تام است که بروی سکوت صحیح نباشد بدان معنی که مخاطب
را انتظاری معتد به باقی نباشد و این منقسم میشود بترکیب
تقییدی یعنی ترکیب دو لفظ که در وی دوم قید اول باشد
و رافع اطلاق او خواه این تقیید باضافت باشد

فایده این است که گاهی تمنی معلوم الاستحاله می‌باشد و طلب چیزی که علم باستحاله او ... محالست

المرکب سبعة
۱ الاسنادی زید قائم
۲ الاضافی غلام زید
۳ المزجی بعلبک
۴ التضمینی خمسة عشر
۵ التقییدی حیوان ناطق
۶ جار و مجرور
۷ اسم و صوت سیبویه

چون غلام زید که درو مضاف الیه قید مضاف است و خواه بوصف چون حیوان ناطق که درو صفت قید موصوف بود انکه نفس و انقسام مرکب تقییدی باین دو قسم مرجعی محض است طال حسنه چنانچه از تصانیف دیگر فهم می شود اگر چه بعضی اصطلاح بر ثانی کرده اند و این قسم تقییدی عمده و مستعمل به است در باب اکتساب تصورات زیرا که حد و رسم که هر دو مشهور و معلوم شد و از علم و چون حرف خواه در تا زید مثلا
قصد
تابت غلاب فعل است بکس و پس درین قسم داخل می شود چون فارغ شد از بیان معانی مفرد و مرکب و بیان مباحث ایشان شروع کرد در بیان انکه ادراک معنی بعضی از قبیل تصورات و ادراک معنی بعضی از قبیل تصدیق تا فرق میان تصور و تصدیق و بیان طرق ایشان ظاهر شود و بر معلوم شود که مباحث الفاظ در مقصود دخل تام دارد زیرا که طریق

استحصال منحصر است در قول شارح و حجت و اجزای ایشان و بیان حجت از نظر واله بر طرف استحصال منحصر است در مجهول تصوری با جنس شود که در نظر دلالت بر حجت و اجزای او هر دو که از نظر دلالت بر حجت و اجزای او فواید که آن منوط است و هر کتاب تصوری با نه متقدمه و هر کتاب تا به خبریه است ظاهر و بس پس چنانکه تصریح کرده که ادراک معانی الفاظ حد و ادراک معانی هر کتاب غیر تامه و ادراک هر کتاب تامه انشائیه چون انسان و حیوان ناطق و قم تصور باشد و ادراک معنی مرکب محتمل صدق و کذب که او را خبر و قضیه و کلام نیز خوانند تصدیقی باشد چون زید قائم است و زید نیست مباحث الفاظ چنانکه مناسب این مقام است اکنون مطلب شروع است در مقصود و انکه وجه تقدیم احد مقصودین بر دیگری چه طور که و چرا تصدیق بیعه

انتقال

نوع او موقوف بر نوع تصور است یعنی تصدیق در ضمن
فردی از او و او با هر فرد موقوف بر تصور در ضمن فردی
از افراد او یا به هر فرد نه بحسب نوع و نه نوع در ضمن هر فرد وجود
دارد که خلاف واقع است و نه نوع در ضمن فردی دارد که
تصور بر حسب مرتبت چه تصدیق بی وجود مقدم است و تصور
حقیقت طبعا از این جهت بیان احوال تصور را مقدم
داشتیم و چون ذکر تصور و تصدیق و موصل با ایشان
در ضمن مباحث و بیان احوال ایشان بود پس تقدم یکی
از آنها بر آن دیگر بتقدیم مباحث او باشد بر مباحث آن پس
مناقشه در مجال نماند **فصل** بدانکه غرض از فن
منطق معرفت احوال موصل بتصور و تصدیق است که معرف
و حجت باشد و معرفت باحوال ایشان و مقصود از این دو
ایصال بمجهولات تصوری و تصدیقی است و ذکر ایشان شد

علم از

مراد از مجهولات و جزئیات مجهول از کسب کلی نیز از آنکه چون تا
مطلوبی هر که بخبر گردد و بفکر بجز آن پس ظاهری و باطنی وجود باشد
مجهول در حقیقت مشخص و جزئیات طریق ادراک آن حواس
بنابر آنکه او ادراک ایشان بنفس کلیات است و نفس کلی بکلیات
ممنوع جزئی بودن نیست پس صاحب این فن را احتیاج
بمعرفت کلی باشد نه جزئی و اگر جزئی استطرادی بود و چون
معرفت معرف موقوف بر معرفت اجزاء او احوال ایشان
است و این معرفت مسبوق بمعرفت مفهومات کلی لاجرم
شروع در کبری بر حسب از معلومات و مفهومات در ذهن مقصود
و حاصل شود بوجود ظلی نه اصیل بالفعل خواه بالذات
و خواه بواسطه الات قید بالفعل بنا بر آنست که کلیت
و جزئیت از عوارض ذهنی اند و آنچه در ذهن حاصل نیست

بس مراد بوجود قید بر نهایت چنانکه اراده دو رتبه شرط فهم
شود و وارد نشود این مثال که اراده نمود بر تنزل بالنسبة
هر آینه کلی خواهد بود از اجزای حسی خواهد بود بنابراینکه
وجود بیع در کلی معتبر نیست و مثال این جزئی خواهد
زیرا که مفهوم او وجود تعیین البتعین است و مجموع این
حقیقت که مقصود است مانع شرکت نیست بخلاف مفهوم
فرد است که او عین حقیقت نوعیت و اگر تجرد تصور وی
مانع نباشد او از نوع شرکت میان کثیرین بعض محققان از علما
و تجویز نموده که تجرد تصور حکم کند مطابقت و صدق او را
بر کثیرین مانع و انتشار نظر بوجود خارجی یا والنار خارج
منحصر شود خواه این فرض که کویند مطابق نفس الامر باشد
و خواه نه خواه عقل فرض کند خواه نه و نیز مراد است

بالفعل بنابر آنکه مثبت آنکه کلیت ... ازو خارج
در شخصی بنه کلی است و نه فرض و نیز حسبانا در نسبت
داخل باشد ... خلاف علما است اگرچه محقق علیه
اگرچه در حاشیه مطالع حاصل نموده العقل را معنی مانع
شمارد این تحصیل داشته و بر آن تقدیر اگرچه تقسیم شود
و کلی بمعنی مانع شمارد این بحسب کلیات جایز داشتن خلاف
در اول فقط منکر شده است و شیخ عقده و ملخص آنست
که مفهوم حاصل در عقل از آن حیثیت که مقصود است
منحصر است در کلی و جزئی زیرا که اگر تجرد تصور وی مانع از
وقوع شرکت میان کثیرین باشد بعض محققان از علماء
نمود که تجرد تصور فرض کند اشتراک او را میان کثیرین
مانع معنی که تجویز کند صدق و حمل او را بر افراد کثیر

که فرد او موجود در خارج باشد بر سبیل وحدت
یا امتناع غیر یا با امکان غیر و یا بر سبیل کثرت با تناهی
یا با عدم تناهی یا موجود نباشد و بر او دست که ممکن الوجود
باشد و موجود نه یا ممتنع الوجود باشد از ازلی چو انسان چون
انسان و شمس و واجب الوجود و شمس و قمر و کواکب و افلاک
و نفس ناطقه نزد حکما و عنقا و کوه یاقوت و شریک باری
و اجتماع ضدین و لاشیء و لاممکن و فی شانه که ترک
فقط در نفس نفس بنا بر بنا در استقلال الصور بیک مرتبع
چه اسناد چیزی بچیزی ظاهر اقتضای استقلال اوست
در آن نه آنکه او را در وجود محل نیست و بسی آید برد قیدی
از جهت مزید توضیح و تنبیه بر آن بوده آنکه مقصود به
در محل نبودن در کلیات جزئی نیست که هم چه گاهی

و نیز مستفاد

ط

که لازمان

که لازمان فرض صدق کنند در کلیت چنانکه از امکان
تصور نفس مفهوم کلی بسی باید که جزئی کلی باشد و هرگاه ممکن است
فرض صدق او بر اشیاء کثیره چون لاشیء مثلاً که از فروع
است به فرق میان فرض ممتنع و فرض ممکن چنانکه در جزئی است
هم فرض ممتنع باضافت چنانکه در کلیات فرض صدق نیز
بر اشیاء عکس این عارض ظاهر سلم کرد و بنابر تحقق
صور عقلی متحقق از دهان و نفوس مع آن با بیان ردم
که حاصل در عقل موجود ظلی نیز باشد چنانکه از تحقیق
برآمد و فرق که معنوا از تشخصات عارضی ماخوذ و ملحوظ
گردد و هر آینه مطابق اشیاء کثیره و صادق بر اشیاء
خواهد بود و کیفیتی که اگر در خارج متحقق شود عین افراد
باشند و از افراد ذهنی حاصل آید همین معنی باشند

آدمی اگر عقل شخص را با وی ملاحظه کنیم آنچه صادق
و محمول بر کثیرین شود رد شد و هر یک از این کثیرین را که کلی
محمول است بر ایشان نوع آن کلی و جزئی اضافی گویند
بنابر آنکه جزئیست و نظر بکلی است که فوق اوست و از اینجا
معلوم میشود که کثیرین واقع در تعریف عام تر است از
اشخاص و غیر آن چون عربی و عجمی و انسان و حیوان
و جزئی اضافی که عبارتست از مندرج در تحت کلی اعم
شاید که جزئی حقیقی باشد چون زید بقیاس بانسان که مفهوم
تصور او مانع شرکت میکند و هم مندرج است در تحت اعم
که انسان است و شاید که کلی باشد چنانچه گفتیم چون
اضافی کلی دیگر باشد چون انسان و حیوان بقیاس بحیوان
و جسم نامی مثلا پس جزئی اضافی اعم باشد از جزئی حقیقی

مطلقا

مطلقا بدانکه مفهوم از کلام امام و شیخ و جمهور محققان
این فن آنست که کلی را یک معنی است که مذکور شد الکاتبی سبب
زیرا که ایشان بیان هر دو معنی جزئی کرده اند و اهمال
بیان یک معنی کلی نموده اند با آنکه مطمح نظر کلی است و احوال
او چنانچه دانستی و چنان می نماید که محقق عفر الله موافقت
ایشان نموده و ترک بیان کلی اضافی کرده و آن
عبارتست از مفهومی که مندرج باشد در تحت او جزئی
دیگر بالفعل نه بامکان فرض و بدین تقدیر نسبت میان
این دو کلی عموم و خصوص مطلق میشود بر این وجه که حقیقی
اعم باشد بر عکس جزئیان که در حقیقی امکان فرض کافیست
و در اضافی نه پس انسان مثلا قیاس با فراد جزئی
کلی حقیقی توان داشت نه اضافی فصل بعد از تصور

مفهوم کلی و جزئی بیان اقسام و افراد مقصود و اسقاط
غیر مقصود او در ضمن مقصود مناسب بود و بدان سبب
فرمود که چون فرد کلی را قیاس و نسبت کنیم با حقیقت
افراد خود یعنی ملاحظه حقیقت افراد کنیم در اقسام وی پس
این کلی یا تمام حقیقت افراد خود باشد یا جزء حقیقت افراد یا خارج
حقیقت افراد باشد بحکم عقل اگر تمام حقیقت افراد باشد خواه بسیط
بود و خواه معنی تامی داشته که افراد او ورای او حقیقت دیگر نباشد
و خواه مرکب و در اینجا تصور معنی تامی او آنست که ماهیت
افراد او اجزای خارج از وی نباشد آن را نوع حقیقی خوانند
از آن روی که نوع حقیقت جنس نیز نیست خواه منحصر در یک
فرد باشد در خارج و خواه نه چون انسان که تمام ماهیت
زید و عمرو و بکر و خالد است بنابر آنکه ذات ایشان

انسان

انسان بحسب تمام کنه و حقیقت ایشان مرا از یکدیگر
امتیاز نیست مگر بعوارض ذاتیه مشخصه معینه مثل طول
و عرض و عمق و لون و امثال اینها که در ماهیت و
حقیقت ایشان مدخل ندارد و ماهیت شیء آنست که بآن شیء
شیء باشد چون حیوان ناطق که انسان بآن انسانست
و هویت و حقیقت گاهی مرادف او می آید و گاهی در شیء
مخصوص بوجود موجود میشود و گاهی متقابل وصف می آید
و حقیقت کثیرا مخصوص بماهیت خارجیه میشود و ماهیت
مختص بکلیات میشود و چون نوع تمام ماهیت افراد
است افراد وی متفقة الحقیقة باشد پس هرگاه که از فردی
خواه نوع در وی منحصر باشد و خواه نباشد یکی سؤال
از دو یا بیشتر فقط یا از افراد وی باهم سؤال کنند وی در

[illegible] ... که ... و ... [illegible]
[illegible] این ... جمله معلوم ... الحقیقة ... متعدد
[illegible] ... جنس ... نوع [illegible]
نوع ... [illegible] ... فصل [illegible] ... عام ... [illegible]
[illegible] ... عرض ... ما هو ... [illegible]
[illegible] ... ما هو ... [illegible]
الافراد ... متعدد ... [illegible]
و خصوصیت ... [illegible]
ما هو ... [illegible]
و عمرو و بکر ... [illegible]
الاعظم ... [illegible]
[illegible]
[illegible] ... نوع ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

و ... جنس ... [illegible]
[illegible] ... فاضل ... [illegible]
[illegible] ... جنس ... فصل ... [illegible]
و ... [illegible]
[illegible] ... جنس ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ... بسیط ... [illegible]
[illegible] ... انسان ... [illegible]
[illegible] ... حیوان ... [illegible]
این ... حیوان ... [illegible]

[illegible]
مجموع الافراد ... [illegible]
١٢ ... [illegible]

و هیچ یک از ابعاد خارج [illegible] متنفس [illegible] از آن
[illegible] نسبت [illegible] مثلا و همچنین جسم [illegible] از آن
بیان آن [illegible] و عقل و لذا [illegible] جسم
به اجزاء [illegible] بیان [illegible] حقیقت [illegible]
و جسم مثلا [illegible] بیان حقیقت [illegible] ابعاد
حیوان که تمام [illegible]
انسان [illegible] بالجمله [illegible] موضوع [illegible] و آن
آن ماهیتی [illegible] عبارتست از امتداد [illegible] مفروض شود
ثلثه جسم [illegible] امتداد [illegible] مفروض شود
اسم نوع [illegible] طول و آن امتداد [illegible]
و عرض و آن امتداد [illegible] و عمق
[illegible] مفروض

[illegible] مفروض شود [illegible]
[illegible] بعضی [illegible] ابعاد [illegible] و بعضی [illegible]
[illegible] جسم [illegible] کرده [illegible]
[illegible] امتداد [illegible] جسم [illegible]
و آن زیاده [illegible] ابعاد [illegible] ماده [illegible]
انفصال [illegible] جسم [illegible] اجزاء [illegible]
[illegible] اتصال [illegible] و حقیقت [illegible]
[illegible] ابعاد [illegible] حقیقی [illegible]
[illegible] ابعاد [illegible] فصل [illegible]
فصل و [illegible] ابعاد [illegible]
[illegible] تغیر [illegible]

فصل رابعه واقع شود
وچون جنس با تمام مشترک است میان [illegible] بود [illegible]
مخالفه احکام [illegible] بدون [illegible] باهو سوال کنند بعضی طلب ماهیت
مخالفه احکام [illegible] مخالفه احکام باهو سوال شود [illegible] ماهیت [illegible]
پس [illegible] جنس در جواب بنوع سوال کنند بعض [illegible]
مشترکه [illegible] که [illegible] بالجمله سوال کنند [illegible] جواب حیوان وجسم
مثلا [illegible] که [illegible] ماهیت [illegible]
والفرس وهمچنین [illegible] سعد [illegible] ماهیت وجسم
باید [illegible] سوال [illegible] بعضی [illegible] مشترکه است [illegible]
مخالفه احکام [illegible] باهو سوال [illegible]
وارد [illegible] الفرس سوال [illegible]
حقیقت [illegible]

[illegible] وحیوان با جسم [illegible]
[illegible] جواب حیوان ناطق [illegible]
تام [illegible] مشترکه [illegible] جواب [illegible]
تام [illegible] جواب [illegible] سوال [illegible] تمام ماهیت
حیوان [illegible] جنس [illegible] جواب [illegible] مخالفه
[illegible] حد [illegible] جنس [illegible] شود [illegible]
[illegible] که جنس [illegible] خارج [illegible]
مشترکه [illegible] وخاصه [illegible] جنس [illegible]

اعتراض
جواب

الحقائق [illegible] نوع وفصل [illegible] سوال [illegible]
[illegible] خارج [illegible] خارج [illegible]
[illegible] وجوب [illegible]
خارجی [illegible] نیست

وبعضی از اوست حال

در فصل و ودرین مقام [illegible] وصل [illegible] جنس بود

مشهور و ان [illegible] که جنس [illegible]

در حصر از و درین [illegible] فصل [illegible]

متصل [illegible] که او [illegible]

و این [illegible] اوست و او را [illegible] اعتبار

جنس بودن [illegible] نوع [illegible]

وصف [illegible] اعتبار [illegible] جنس [illegible]

امور متباینه [illegible] او

لطف الحکمه و چون [illegible] تعدد [illegible]

کرده از جمله [illegible]

ابطال

ایراد

[illegible]

[illegible]

که دو [illegible] جنس [illegible] باشد

مثلا [illegible] متعدده [illegible] فصل [illegible]

این بیان [illegible] کرده اند [illegible] نوع [illegible] جنس

اما [illegible] جنس [illegible] اول [illegible]

کاربرد [illegible] جنس [illegible] جنس [illegible]

بعد [illegible] اعتبار [illegible] جنس [illegible]

[illegible] جمله [illegible] جنس [illegible]

[illegible] بیان [illegible]

[illegible] اجناس [illegible]

آن جنس که بود در جواب
سؤال از ماهیت و جمیع مشارکات
آن ماهیت در آن جنس و مانع شود از آن جواب از آن جنس
آن ماهیت در آن جنس که او جواب ما انسان را داد و سؤال از انسان
و ازنده چون حیوان که او جواب او را داد و جواب جمیع مشارکات
چون فرس و بغل و غیر اینها دون او و در جواب جمیع
و لکن چون کرمانا الانسان و الفرس مثلا و در جواب
زیرا که تمام ماهیت مشترک است و آن جنس که در جواب بعض
واقع شود بلکه در جواب بعض شود و در جواب ما و که
اختلاف پیدا سازد از آن جنس بعید قرار شنو که آن جنس ماهی
مشترک است میان انسان و نباتات و حیوانات مثل جسم نامی که
سؤال از انسان و نباتات و حیوانات مقول گردد
بر وجه که جسم نامی که در جواب
آمده

انکه گوییم ما الانسان
و النبات در جواب سؤال از انسان و نبات که درین
انسان با حیوانات شریک است بلکه حیوان است و جواب جسم نامی
میکامل تمام مشترک است میان انسان و نبات و حیوانات و جواب سؤال از او دو
مشترک است میان انسان و نبات و جماد در جواب مقول شود در جواب سؤال از ایشان
سؤال از انسان و نبات و جماد مقول شود و علی هذا القیاس که گفته شد
نباتات و حیوانات مثل جسم که جنس بعید است مثلا در جواب سؤال
جسم مطلق که چون جسم مطلق در جواب ما الانسان
عرض لازم مراد حیوان و نبات و جماد واقع شود و مقول گردد
از ما هیت و جمیع مشارکات او در جواب است که از نبات و جماد
و الفرس و الشجر و الحجر در جواب جسم است و از اینجا جنس و
مشارکات ما هیت که در جنس بعید با او شریک بود که از جمیع
رتبه بود که در جنس بعید هم از جمیع
او مانا

تعدد

جد جمیع بعض بعض
اجماع وارده بر یکی بعض نبود از
جمیع مشارکات شود و دو اده بعض اجتماع و جواه صنف
انواع بیکی حال از بعد کاین نسبت و جوق از اربال ارز و بعد
فارغ بلکه اینکه بسیار از مراتب و سلسله بعد بود با نفود و دو موضوع
وصول شود و برین باع که دو بر جنس جوان از جمیع شارکات دارد و
دو بار عدد یک و به بار جون ان جمیع نامی که جواب دو ان حد و جواب
اول جوان ابرا که هنگام سوال از ان ان و جمیع شارکات اد و دو جواب
جواب جوان است و غیر او را دخل در پس از مد با و هنگام سوال
از دو و جمیع شارکات رو در با میشه جواب جسم بان بایستد و دو بر
برادران بر اه ضرر بس با وعده با بیکی بیکی بر بعض
یک و نظم در جواب دو بار
و از جواب سه بار
جید

عدم

بعید بود و از بعه بار
جون جسم و علیه العباس بعض جون دور
جهار بار بعد به ابه بار جون جوابه بجواب بان ان
وجمیع مشارکات او و در جوابه جهار جنس او را جوان و دوم جسم نامی
وسیوم جسم و جهار جوابه بس جوابه عدد به واسطه بار وارد بعلم اسد که جواب
یکی از ده است و در اب تعدد سلسله اجناس دار در بیعت یک او بر
واعده و ب و عدد در سیه متفاوت باشند داری جنت و بود که
واعده اجناس از جنس عال جواب اند جون فوق همه است جون جوابم در
مسائل مذکور بعض و بیان تعدد و واقع اجناس از جنس عال و از ند
جون یکی است جون باع جوان در مثال مذکور وا که در
میان جنس عال و سافل از ان اجناس
متوسط خوانند جون

یعنی جسم نامی جسم مطلق

در بیان آنست چون [illegible] مثال حاجته

جسم نامی و جسم [illegible] متصاعده [illegible] انواع [illegible] زیرا [illegible]

اجناس [illegible] است [illegible] انواع [illegible] الانواع [illegible]

[illegible] انواع [illegible] نوع [illegible] جنس [illegible] نوع [illegible]

جنس [illegible] است و صنف [illegible] است [illegible] شخص [illegible]

[illegible] نوع جنس [illegible] کلی [illegible] نوع [illegible]

کلی عرضی [illegible] نسبت [illegible] نوع [illegible]

[illegible]

که [illegible] مجموع [illegible]

صنف [illegible] مثال نوع [illegible] الانواع [illegible]

بعد این [illegible] جسم نامی [illegible] جنس [illegible]

[illegible] حیوان [illegible] است [illegible]

[illegible] نوع اضافی [illegible] مجموع [illegible]

مطلق [illegible] جنس [illegible]

[illegible] جنس [illegible] حقیقت [illegible]

سه نوع اضافیست [illegible]

اینست بیان آن [illegible] اضافی [illegible]

[illegible] جنس [illegible] حقیقت [illegible] افضل [illegible]

[illegible] فصل [illegible]

از جمله است که داخل [illegible] عبارات
بیان و موجب بنا [illegible] چون [illegible] اصلا [illegible]
چیزی غرض و این مجموع [illegible] [illegible]
بلکه چون است که این عبارات [illegible] [illegible] [illegible]
که مخصوص است کشف از مراد [illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] عبارات [illegible] [illegible] فصل [illegible]
اوست در بعد [illegible] انسان و مطلقه فضل است [illegible]
زیرا که این مفهوم [illegible] [illegible] فصل [illegible]
زیرا که چیزی ماهیت [illegible] از اشارات [illegible]
و دوام [illegible] [illegible]

ماهیات

از آن که ما [illegible] کبود
[illegible] [illegible] ماهیات
[illegible] جنس [illegible] اصل عدد [illegible] زیرا که [illegible] فصل
چون [illegible] از اشارات [illegible] جنس [illegible] نسبت بنوع
چیزی ماهیت از اشارات [illegible] که نسبت [illegible] فصل
[illegible] ماهیت [illegible] [illegible]
مفهوم [illegible] [illegible] [illegible]
قسم و نوع [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
که فصل [illegible] [illegible] [illegible] فصل

مثلوها [illegible] حیوان
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] حیوان
[illegible] [illegible]

بعض [illegible] [illegible]

[illegible] است اعم [illegible] جنس [illegible] بود

از آنکه [illegible] جنس است [illegible]

سکونا و وجود [illegible] باشد [illegible]

[illegible] اختیار [illegible] در جواب [illegible]

پس [illegible] باید که [illegible] در جواب [illegible]

جوهری [illegible] فصل [illegible]

[illegible] جنس و نوع [illegible] جنس [illegible] فصل [illegible]

[illegible] معقول و مجهول [illegible]

پس از آن قول که [illegible] نوع اضافی [illegible]

بعضی [illegible]

نوع [illegible]

[illegible]

[illegible] است [illegible]

[illegible] فصل [illegible]

[illegible] در جواب [illegible]

این نوع [illegible] در بیان [illegible] جنس [illegible]

بیان نوع اضافی [illegible] نوع [illegible]

اضافی [illegible] نوع [illegible] جنس [illegible]

[illegible] در جواب [illegible] جنس [illegible] نوع [illegible]

جنس [illegible] نوع [illegible]

[illegible]

چون [illegible] نوع اضافی [illegible] نوع [illegible]

[illegible] نوع اضافی [illegible]

[illegible] نوع اضافی [illegible]

سلام من نظام در [illegible] از [illegible] مختار
ضعیف [illegible]
[illegible] عموم وخصوص [illegible]
جمهور مناطقه بر عموم وخصوص [illegible]
صادق اولمیه [illegible]
بدون اضافی [illegible] نوع بسیط [illegible]
[illegible] اوله [illegible]
[illegible] اولمسی [illegible]
بیان نوع اضافی [illegible]
[illegible] ثبوت [illegible]
عدم فصل [illegible]
ومناسبت [illegible]
بیانده [illegible]

[illegible] اوله [illegible]
داخل [illegible]
کلی [illegible]
[illegible]
[illegible] کلی [illegible]
[illegible]
[illegible]
جمیع افراد [illegible]
[illegible] افراد [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

نحو عرض عام است زیرا که وی در جواب واقع می شود اصلا و از
ثمه نحو جنس و نوع و سه عرضه نحو فصل لیس تعریف منطق
بل بر خاصه مطلقه چون ضاحک نسبت با انسان و گاهی اطلاق
خاصه بر عرضی میکنند که مختص باشد بعضی اجناس بغیر چون ماشی مر
انسان را قیاس به نبات و این خاصه اضافیه می نامند و اگر
آن کلی خارج مشترک باشد میان دو حقیقت یا بیشتر آنرا عرض عام
خوانند و آن کلی است عرضی که مخصوص بحقیقت واحده نباشد پس بقید عرضی
ذاتیات بیرون شده و بقید اخیر خاصه بیرون رفت و این نیز
منقسم بلازم و غیر لازم و شامل و غیر شامل میگردد چون ماشی
بالقوه و بالفعل که مشترکست میان حیوانات و چون متنفس
بالقوه و بالفعل بدانکه تعریف عرض عام ظاهرا بر خاصه جنس صادق
است لیکن در حقیقت بر غیر موصوف صادق نیست بنا بر ملاحظه قید حیثیت

۵۰

چه ماشی از حیثیت منسوبست بماهیت حیوان خاصه است
و از حیثیت منسوبست بماهیت انسان عرض عام است
و بالجمله قید حیثیت در تعریفات کلیات خمس بلکه در بسیاری
از تعریفات مراد است والا انتقاض و اختلال تام در این
تعریفات بود زیرا که هر جنس نسبت به جنس خاصه است و جمله
کلیات نسبت بخصص انواع اند بلکه یک کلی باعتبارات
کلیات خمس میتواند بود چون ملون که جنس ابیض است
و نوع بکیف و فصل کثیف و خاصه جسم و عرض عام حیوان
و چون عرض عام در جواب متواتر شود اهتمام بتعریف او
ننمود لیکن از این کتاب و حواشی شمسیه چنان فهم می شود
که مختار نزد وی جواز تعریف بعرض عام داد و نیز دخل
دارد در تمیز پس بر این تقدیر مستحق تعریف باشد چون داشتن

فصل را نسبت بعرض عام است و عرض عام نسبت هم

از تقسیم کلی باین اقسام دایر میان نفی و اثبات است بر ینوجه که
کلی یا تمام ماهیت است یا نه اول نوع است یا نه یا داخل است یا نه
اول یا تمام مشترک است یا نه اول جنس و ثانی فصل و ثانی خارج است
یا ماهیت یا نه اول خاصه و ثانی عرض عام و شک نیست که در ضبط
میان این متقابلات منصور نیست پس کلیات منحصر باشند به
انحصار عقلی در پنج نوع و جنس و فصل و خاصه و عرض عام

فصل

شروع است در تقسیم و تبیین حال مطلب اصلی و مقصد حقیقی بعد
از ایراد مفهومات و احوال اموری که موقوفست این مقصود بر
ایشان و شاید که ترک عدم تعریف موقوف اعتماد بر ساقی باشد
که موصل بمقصود را معرف خوانند و اکتفا بوی چه در تقسیم آن
مقصود کافیست بلکه شک نیست که از وجه اکمل معلوم گردد و هم اینست
در تقسیم و تبیین او دخل باشد پس [illegible] انکه معرف آنست که تصور او

بیان موصل بتصور [illegible]

سبب

سبب اکتساب تصور دیگر باشد بکنه یا بوجه پس خارج گردد طرد و
نسبت بلوازم چه آنچه غیر محمول چون عمی نسبت ببصر و همچنین محدود
نسبت بحد زیرا که تصور محدود سبب تصور و مقتضی تصور حد
نیست بلکه عکس است و معرف چهار قسم است زیرا که خالی از ان
نیست که مرکب از جمیع ذاتیات است یا از بعضی و این خالی نیست
از انکه مرکب از جنس بعید و فصل است یا جنس قریب و خاصه یا جنس
بعید و خاصه اول حد تام وجه تسمیه اش انست از خروج عین و
دخول غیر و اشتمال او است بر جمیع ذاتیات و آن مرکب باشد از
جنس قریب و فصل قریب چون حیوان ناطق در تعریف انسان و چون
جسم نامی حساس در تعریف حیوان و دوم حد ناقص بنابر عدم اشتمال
او بر تمام ذاتیات و آن مرکب باشد از جنس بعید و فصل قریب چنین
جسم نامی ناطق یا جسم ناطق یا جوهر ناطق در تعریف انسان

[illegible]

الحمد لله

الخ

والله گفته اند که از عرض عام ... در
تعریف ... بنابر آنکه عرض
از تعریف ... موقوف ... است با تمیز
او را اعتبار ... عرض عام ... افاده
بلکه ... بوده ... با آنکه او را
... حمل ... بوده ... چند ... دلیل
... کرد ...

که از ایشان ... در حد ناقص ... عامی
دراوردن ... را در ... اعتبار ... ناطق ... عرض
و حساس ... ناطق ... عرض عام و خاصه ... جوان
و فصل ... موجود ... ضاحک و ... ناطق ... بالعرض ... در تعریف انسان ... جوان
این ... تحقیق ... بنابر آنکه ... عرض عام ... عرض ...
و ... اطلاع ... ناطق ... و ... است
او ... مجموع ... ایشان ... بعد ... و ... ضاحک
عامین ... در تعریف ... خاص ... اربعه ... این ... ضاحک
طابق ... از ... اقسام اربعه ... اصول ...
یافت ... در ... اقسام ...

... بعضی ... خاصه ... و ...
... معلوم شده

و جوهر جسم حساس با هم
حساس در تعریف حیوان ... قاصد ...
... استعمال ... از جمع ... انسان ... جسم نامی
که ... در جنس ... حیوان ... ضاحک ... انسان ... و ان
ناطق از جنس ... حیوان ... ناطق ... ضاحک ...
ماشی در تعریف حیوان و قاصد ... ماشی ... در تعریف حیوان ... متنقل
و ... از جنس بعید ... جسم ماشی ... منفرد ... در تعریف
در تعریف انسان ... و حیوان ... تعریف ... از ... انسان
مشهور است ... چون ... تعریف ... بعضی از ... و ...
بود و ... رجوع ... گردد ... بعضی ... است و ... حاصل
... گذشت ... مرکب ... فصل و خاصه ... است ... الکلیه حاصل
از ... اتوی

الرسم بالغة
الاتم

مثالها

شعر

فرق کرده اختیار این کرده و هر یکی از این فریقین سخنان دارند
که ذکر آن مناسب این فصل نیست پس اگر ایراد مجموع کردی بایستی
بعضی از منطق و بعضی از معقول کردی هرآینه اصوب بودی **فصل**
این فصل تکمله مباحث معرفت و از جمله متعلقات است بآنچه اگر
دانستن حقایق موجودات فایده‌ه قید آنست که گاهی حقیقت دیگر
موجودات مستعمل میکردد چنانکه گذشت چون انسان و فرس
و مانند آن چون شجر و حجر و تمیز کردن میان اجناس و فصول این
حقایق و بیان اعراض عامه و خواص اشیا در غایت اشکال است
بواسطه آنکه عرض عام را مشابهت بجنس از حیثیت عموم و شمول است
و خاصه را بفصل از حیثیت تمیز پس حکم بجنسیت و فصلیت بعضی
باعتبار اعمیت و عرض عام بودن و خاصه بودن بعضی دیگر باعتبار

نوع مجاز
نوع منفرد
نوع بسیط و حقیقی
نوع بسیط مکرر
نوع منفی
نوع با نفس
نوع با شکل

قول او که و اما دانستن مفهومات لغویه ... دانستن نقشه
اصطلاحیه ... و مفهومات ... علم ... دارد و ... احکام ...
چرا که دانستن ... اصطلاحیه ... اصطلاحات
مفهومات باصطلاحیه ... آن اصطلاحات
... مناسب ...

[illegible]

مفهومات اصطلاحیه ... [illegible]

... [illegible] ... دلالت ... [illegible]

... وضع ... [illegible] ... اسم ... فعل ... [illegible]

... کلمه ... [illegible] ... حرف ... [illegible]

فصل

[illegible]

[illegible]

الفصل ... [illegible]

[illegible]

نقضه از قضایا ست ... [illegible]

و ای جنس مشاء الیه در کتابت و این که صحیح باشد تصدیق و تکذیب قابل
وی فصل سیم مخ در کتابت خبری و انحصار صحت تصدیق و تکذیب
از آنست که لازمهٔ نسبت قابل تصدیق و کذب شد الحال بلکه قابلیت
کاذبست و تفصیل آنست که قضیه مرکبست که هرگاهی که نظر نفس مفهوم او
کرده شود قطع نظر از خصوصیت ماده و متکلم و قرائن و لوازم محتمل
صدق و کذب باشد و گوینده او را بتصدیق و تکذیب توان کرد پس مشاء اول
که اوست و مصداق بحثی و علم تعینی باشد و چون تو توقف قضیه ترکیب کرد
و از آن معلوم شد که مشتمل را جزا است پس در بیان تعداد و تفصیل
اجزا او بیان کرده قضیه بحسب معنی نه بحسب لفظ مرکب باشد از چهار جزء محکوم
علیه و محکوم به و اعتبار این دو عنوان بنا بر عدم اختصاص ایشانست
بکلیات و نسبت حکمیه که مورد ایجاب و سلبست و حکم بایجاب که
وقوع باشد در موجبات یا بسلب که لا وقوع باشد در سوالب و چون مثلا

[illegible]

جزو اخیر

ا

وی وم

جزو اخیر و ادراک ایشان قضایی بود مشغول بمیان فرق شد که
و فرق میان نسبت حکمیه و حکم مطلق خواه ایجابی و خواه سلبی در صورت
شک ظاهر شود و فرق میان حکم ایجابی فقط یا سلبی فقط در صورت
وهم و ظن ظاهر شود و کشف سخن آنست که هرگاهی که صورت نسبت
حاصل شود نزد عقل اگر عقل تردد کند در طرفین او علی السوا آن صورت
شک را شک گویند و نسبت را مشکوک فیها و اگر یکی از طرفین نزد وی راجح باشد
راجح ظن و آن دیگر مرجوح صورت طرف راجح را ظن و طرف را مظنون خوانند
وهم و صورت طرف مرجوح را وهم و طرف مرجوح را موهوم گویند و اگر جانب
جزم مخالف را که طرف مرجوح تجویز نشود اصلا صورت را جزم و جازم گویند
و نسبت را مجزوم بها و درین مقام اگر صورت مطابق واقع باشد وی را
جهل جهل خوانند و نسبت را مجهول بها و اگر مطابق باشد پس اگر ثبوت او محتمل
یقین باشد که بتشکیک مشکک زایل شود وی را یقین گویند و نسبت را متیقن بها

تقلید

و از زایل شود و ورا تقلید خوانند و نسبت را مقلد چون این بیان او دانش
گشت پس اگر کسی در حدوث عالم شک کند شک نیست که تصور حدوث
و عالم و نسبت میان ایشان خواهد کرد و درین هنگام نسبت حکمی و ادراک او
حاصل خواهد بود نزد وی بی حکم و اگر حصول حکم طلبد مر آینه محتاج
با قامت برای شود و همچنین اگر ظن حدوث کند و توهم عدم او یا عکس
جزم است که نسبت و تصور او حاصل خواهد بود بی حکم ایجابی یا سلبی
است بحسب مقصود محقق قدس سره اما درین مقام حرفی مشتبه می‌شود و آن
آنست که مراد به نسبت حکمی خالی از آن نیست که نسبت تامه خبریه یا
ثبوتیه تقییدی چنانکه مشهور است اول منافی مذکور است که قضیه مرکب از چهار
جزء است چه ادراک نسبت تامه مع الاذعان تصدیق است و حاجت بدیگر
نیست و ثانی مقتضی استدراک این بیان چه فرق میان نسبت ثبوتیه
تقییدیه و تامه خبریه میان اذعان و ادراک ایشان نیز و رعایت ظهور است خصوصا

[illegible]

در سوالب

در سوالب کبرای کلی که ثبوت ست و آن دیگر اشخاص **فصل** چون پرداخت
از تعریف قضیه و تحقیق مقتضای او شروع نمود در تقسیم وی بدین نمط که قضیه
بر سه قسم است حملیه و شرطیه متصله و شرطیه منفصله اولا تنویع قضیه بود
اولا به دو نوع که حملیه و شرطیه باشند بعد از آن تقسیم شرطیه بمتصله و منفصله
زیرا که مقابل حقیقی حملیه مطلق شرطیه است نه خصوص قسمین و بالجمله مطلق
قضیه منقسم است باین اقسام زیرا که محکوم علیه و محکوم به در قضیه که بود
نباشند یا در حکم مفرد آن قضیه را حملیه خوانند زیرا که مشتمل است بر دو جزء که
صادق است یکی از آنها بر ما صدق علیه آن دیگر یا با صادق نیست و همین
است معنی حمل و سلب او و درین تفسیر نقض متوجه نیست و مساوات حمل بوجود است
و معدومات ممکنه و مستحیله است خواه موجبه باشد چون زید قائم است
و خواه سالبه چون زید قائم نیست و عنقا معدوم است یا موجود نیست و
اجتماع نقیضین ممتنع است یا ممکن نیست و مفرد در حکم مفرد آنست که هر کلام

که طرفین یا یکی از آنها مفرد شان صحیح باشد وضع مفرد در بجای آن بسا تعبیر
معنی مراد در منفی موضوع له چنانکه گویند حیوان ناطق منتقلت بنقل قدمین
چه در وی صحیح است وضع انسان بجای موضوع و وضع متحرک بجای محمول و اگر
کسی گوید که در هر شرطیه صحیح است وضع مفرد بجای طرفین به معنی مراد
چنانکه گویند طلوع شمس مستلزم وجود نهار است بجای ان کانت الشمس طالعه
فالنهار موجود و بودن عدد زوج منافی بودن اوست فرد بجای اما
ان یکون هذا العدد زوجا او فردا گوئیم که فرق است میان وقوع
طلوع شمس مثلا در شرطیه و میان وقوع او در حملیه چه در ان حالت
که در شرطیه است طرفین و نسبت ملحوظ اند قصدا و بر سبیل تفصیل که
اگر چنین بود خود ادات شرط بروی مقصور باشد بخلاف آنکه در
حملیه باشد زیرا که در وی ملحوظ قصد یکی واحد حملی است تا حمل صورت
بندد پس معنی مراد در وی تعبیر نمود از قضیه که در شرطیه باشد خالی از

معنی نیست بخلاف آنکه تعبیر نمود از قضیه کنند که در حملیه باشد زیرا که در ین
هنگام تعبیر نمود نیز مراد است معنی است کال او چنان کلام و از محکوم
علیه و محکوم به مفرد و در حکم مفرد باشند یعنی بالفعل مفرد باشند
و نه از ایشان تعبیر نمود توانکردن آن قضیه را شرطیه خوانند بنا بر آنکه
مشتمل بر شرط و ادوات است پس اگر حکم باتصال است یعنی صدق
قضیه یا سلب او بر تقدیر صدق اخرا آن قضیه را شرطیه متصله خوانند
بنا بر آنکه در حکم باتصال تحقق قضیه است بتحقق اخری خواه موجبه که در و
حکم بثبوت اتصال باشد چنانکه گوئی اگر آفتاب طالع است روز موجود
است و خواه سالبه که حکم در و بسلب اتصال است چنانکه گوئی که نیست چنین
که اگر آفتاب طالع است شب موجود است و اگر حکم بانفصال است یعنی
بمنافات میان دو قضیه خواه در صدق و کذب معا و خواه در یکی
از ایشان آن قضیه را شرطیه خوانند زیرا که مشتمل بر انفصال و معانده است
منفصله م

لیکن نقیض حملیه لیس بعض الحیوان بانسان
والحیوان انسان حیوان کاتب
وزید ابوه قائم وزید قائم
ناقصه زید لیس بقائم
والشمس طالعه

خواه موجبه که در وی حکم بثبوت منافی است چنانکه گویی این عدد
یا زوج است یا فرد و خواه سالبه که در وی حکم بسلب منافی است
چنانکه گویی نیست چنین که این عدد یا زوج باشد یا مرکب از دو جزو
چه انتفاء منافی میان زوج و مرکب از واحد ظاهر است پس حکم منافی
نتوان کرد در **فصل** دوم حملیه و متصله و منفصله آنست که مشتمل بر
بر حمل و اتصال و انفصال باشند و این در موجبات راست است نه
در سوالب زیرا که در آن رفع اینهاست پس مشغول است اصطلاح

اصطلاح

که اطلاق حملیه و متصله و منفصله بر موجبات ظاهر است و بر سوالب
بواسطهٔ مناسبت است با موجبات در اطراف یعنی چنانکه اطراف
حملیهٔ موجبه مفرد یا در حکم مفرد است اطراف سالبه نیز چنانست و چنانکه
اطراف شرطیه موجبه مرکب است اطراف سالبه نیز چنانست لیکن مخفی
نیست که اجراء این اسامی بر سوالب بحسب اصطلاح است و مفهوم

اصطلاح

تحقیق حمل

اصطلاحی بر موجبات و سوالب متفاوت صادق‌اند پس حاجت بیان عذر
نباشد آری مناسبت محقق نقل در موجبات متحقق است و در سوالب
بواسطه مشابهت با موجبات در اطراف **فصل** چون فارغ شد از
تقسیم شروع نمود در بیان اجزاء حملیه پیش از بیان اجزاء شرطیه بواسطه
بساطت او چنانکه بر شرطیات بدین وجه که محکوم علیه را یعنی ذات
وی را خواه مبتدا و خواه فاعل در قضیه حملیه موضوع خوانند
زیرا که وضع کرده شده از برای آنکه بر وی حکم کنند و مفهوم او را
خواه عین ذات باشد و خواه جزء و خواه خارج عنوان خوانند
زیرا که بوی ذات را می شناسند چنانکه کتاب را بعنوان می
شناسند و محکوم به را خواه خبر باشد و خواه فعل محمول خوانند
از جهت حملش بر موضوع و آن لفظ را که دلالت کند بر حکم که وقوع
ولا وقوع باشد و بر نسبت حکمیه معا بمطابقه و التزام اجزاء رابطه خوانند

[illegible]

که تسمیه دال باسم مدلول باشد چون لفظ هو در زید هو قائم در لسان عرب و لفظ است
در زید قائم است و این در زبان بعضی عجم که مردم ماوراء النهر باشند غالب است
و حرکت کسره در زید چنین و این در زبان بعضی دیگر که مردم عراق و آذربیجان
باشند غالب است بر آنکه لفظ هو منقول و مستعار است از برای ربط محض بمناسبت
ابهام چه نسبت که رابطه است مبهم است و او نیز از کنایات و مبهمات است
و عبارت از موضوع نیست و همچنین کلمه کان مستعار است از برای ربط
و مسامحت بر ابطال زمانه بمناسبت اشتمال بر وجود و ثبوت و بیان معنی
فارابی در بعضی رسایل خود تصریح کرده پس وارد نشود آنچه بعضی گمان
کرده اند که کلمه هو راجع بموضوع است و عبارت از او و او را دلالت
بر وقوع نسبت نیست بلکه دال بر دو حرکت اعرابیست و هیئت ترکیبی
پس چون رابطه باشد و چون رابطه منحصر در مذکور است نبود فرمود که
و بالجمله هر چه دلالت بر ربط میان محمول و موضوع آن رابطه است

به آنکه رابطه اگر مذکور شود قضیه ثلاثیه است و الا ثنائیه است و در بعضی
لغات واجب الذکر است چون لغت عجم مگر که معطوف باشد چون زید
دبیر است و منجم یا خبر فعل باشد و در بعضی جایز الذکر و در قضیه شرطیه محکوم
علیه را مقدم خوانند بواسطه تقدمش در ذکر غالبا و محکوم به را تالی
بنا بر تبعیتش مر اول را و تمکنت جزء اول را و جزء ثانی را چنانکه
بعضی گفته اند و سابقا بخلاف کرده از آنجهت که آن خلاف معتد به
نیست و اندکی بدان رفته اند **فصل** این قسم حملیه است باعتبار
موضوع و موضوع در قضیه حملیه اگر جزئی حقیقی باشد یا جزئی که از آن
فهم شود مخصوص معین تا متناول شود قضایایی را که در آن موضوع مضمر
یا اسم اشارت باشد بر مذهب جمهور آن قضیه را شخصیه و مخصوصه
نیز خوانند بنا بر آنکه موضوع شخص است مخصوص چون زید نویسنده است
در موجبه و زید نویسنده نیست در سالبه و اگر موضوع کلی باشد پس اگر

بیان کمیت افراد بحسب کلیت و جزئیت نکرده باشند آنرا قضیه مهمله خوانند
از جهت اهمال سور و بعضی گفته اند که از آن جهت که او را اهمال کرده گذاشته اند
و بیان احکام او از عکس و نقیض و غیر آنها نکرده اند لیکن این مناسب وجه
تسمیه دیگر است مثال موجبه و سالبه وی چون انسان نویسنده است
و انسان نویسنده نیست و اگر موضوع معرّف بلام باشد وقتی مهمله باشد که
مراد بلام عهد خارجی و استغراق و جنس طبیعت نباشد و اگر بیان کمیت افراد
کرده باشند آن قضیه را محصوره و مسوّره خوانند بنا بر حصر افراد موضوع
در و و اشتمال او بر سور و این قضیه محصوره چهار قسم است زیرا که
خالی نیست از آن که در وی حکم بر هر یک از افراد موضوع است یا بایجاب
یا بسلب یا بر مجموع من حیث المجموع و الا قضیه کلی نماند یا ثانی اول موجبه
کلیّه ام
کلّیه و سالبه کلّیه چون هر انسان حیوان است و هیچ فرد از انسان حجر نیست
دویم موجبه جزئیه و سالبه جزئیه چون بعض حیوان انسان است و بعض نیست

جزئی جزئی

بعض حیوان انسان نه آنکه هر چه از وی کمیت افراد مستفاد شود او را
سور گویند چون کل و بعض و طرّاً و قاطبه و کافه و عامه و اجمعین و
نکره در سیاق نفی و اثنان و ثلثه و لام عهد و لام استغراق و لا شی
و لا واحد و لیس کل و لیس بعض و بعض لیس و غیر آنها و در هر لغتی را
سوری است در مقابله مذکورات و نیز نه آنکه در مثل لا شی و لیس کل و لیس
بعض احتمال غیر سلب کلی و سلب جزئی هست بحسب قوانین عربیه حالیه
بر متتبعان آن مخفی نیست و حصر قضیه طبیعیه در علوم معتبر نبود
ویرا از درجه اعتبار ساقط کرده اند و کسی نگوید که شخصیه نیز
معتبر نیست پس چرا اعتبار کرد زیرا که شخصیه اگرچه باستقلال
معتبر نیست لیکن در ضمن کلیات معتبر است زیرا که حکم در ایشان بر
اشخاص است پس اعتبار کلیات اعتبار شخصیات بخلاف طبیعیه که نه
مستقلاً معتبر است و نه ضمناً اما هنوز ادعاء عدم انحصار شق ثالث

[illegible]
در کتب معانی است

[illegible]

بابت زیرا که از آن بر وفق آن قضیه که حکم در وی بر مجموع افراد ثابت
المجموع باشد **فصل** قضایای شخصیه با قسام در علوم معتبره مستعمل
نیست زیرا که موضوع ایشان شخص معین است و در علوم بحث از اشخاص
نیست و قضیهٔ مهمله در قوهٔ محصوره جزئیه است بعضی مود از هر دو ثبوت
حکم است مر بعض افراد را اعم از آنکه ثابت باشد مر کل را یا نه و از این
جهة فرقی میان ایشان نیست لیکن دلالت قضیه جزئیه بر این موضع است
و دلالت مهمله محتمل پس بحث از جزئیه قائم مقام بحث از مهمله باشد و اگر
کسی را مظنه آن شود که بایستی که بحث از مهمله شدی بنابر اخصریت
و این بحث قائم مقام بحث جزئیه بودی گوییم گاهی از استعمال مهمله غلط
واقع می‌شود زیرا که در صورت موقتیت تخصیص او متوهم است بنابر حمل
لام عهد و طبعی بودن بنابر حمل لام بر جنس پس قضایای معتبره در علوم
محصورات اربع است **فصل** حرف سلب چون در قضیه جزء محمول گردد

[illegible]

[illegible]

یا موضوع یا هر دو آن قضیه را معدوله و متغیره نیز خوانند از جهت
عدول از اصل و تغییر او در تعبیر از اطراف خواه موجبه باشد چون زید
نا نویسنده است و لا حی جماد است و لا حی لا عالم است و خواه سالبه چون
نیست زید نا نویسنده و تخصیص محمول آنست که معتبر از عدول است
که در جانب محمول باشد بواسطه آنکه حقیقت قضیه بعدول و تحصیل در جانب
او معتبر می‌شود بخلاف جانب موضوع زیرا که مراد از موضوع ذات است
و از محمول مفهوم و عنوان موضوع مقصود اصالت پس خواه او ذات
بمفهوم وجودی تعبیر کنند و خواه بعدمی که در مقصود تفاوت نمی‌رود بخلاف
محمول و اگر جزء نشود آن را محصله خوانند زیرا که طرفین وی در کلام
وجودی اند و محصل خواه موجبه باشد چون زید نویسنده است و خواه سالبه
چون زید نویسنده نیست و گاهی تخصیص موجبه محصله کنند و سالبه بسیطه
و این هوای موجبه معدوله و سالبه بسیطه قسم دیگر است که آن را سالبه المحمول

کرده و حکم منسوب علم محمول است موضوع را

[illegible]

مثال موجبه سالبة المحمول زید نیست نویسنده است ح مثال سالبه محصله زید نویسنده نیست بسیطه بود آن
مثال معدوله زید نانویسنده است ح

خوانند پس واجب است معرفت فرق میان اینها بدانکه فرق میان موجبه
معدوله و سالبه بسیطه لفظی است و معنوی اما لفظی در لغت پارسی ظاهر است
که در لغت عرب وقتی که ادوات اعرابیه رابطه باشد یا کلمه هو مثلا و قضیه
ثنائی فرق مخصوص بعض الفاظ است بعدول چون لا و غیر و بنفس سلب
چون لیس الخ رابطه غیر حرکت باشد و قضیه ثلاثیه فرق تقدم و تاخر
حرف سلب است از رابطه یعنی اگر تقدم کنند ربط سلب باشد و اگر
تاخیر کنند سلب ربط باشد و اما بحسب معنی آنست که در موجبه
معدوله حکم بثبوت عدم محمول است مر موضوع را و در سالبه حکم بانتزاع
محمول و نسبت اوست از موضوع فی الفرق میان سالبه و سالبة المحمول
آنست که در ثانیه اعتبار زائدی است که آن اثبات سلب محمول است
از موضوع از برای موضوع بخلاف سالبه که در سلب محمول از وجزی
نسبت و از اینجا فرق میان معدوله و سالبة المحمول ظاهر شود زیرا که

الفرق بین السالبة المحمول والمعدولة
ان السلب فی السالبة المحمول وارد علی النسبة المحمول
المحصل الا الموضوع کما یشعر به ... علی الموضوع و فی
زید لیس بکاتب ... علی الموضوع ثم ارجع ذلک السلب
المعدولة علی نفس المحمول المحصل

در معدوله مفهوم عدم و نقاض الیه او و اضافه او و بان ملحوظ است
بعد از ان اثبات این عدم انضاف موضوع را بخلاف سالبة المحمول
که در او تو لا نسبت جزئی بموضوع ملحوظ بعد از ان سلب این نسبت
از او و بعد از ان اثبات این سلب از برای او **فصل** انچه
گذشت بیان اقسام و احکام قضیه بود باعتبار اجزا و این قسم و بیان
است مراو را باعتبار خارج از اصل او و عارض او کنون بدانکه
هر قضیه حملیه موجبه و سالبه معقوله و ملفوظه در نفس الامر البته مقید و
مکیف بکیفیت ضرورت یا لاضرورت یا دوام یا لادوام یا امثال
اینهاست و گاه باشد که این کیفیت در خبر ملفوظ در آید و گاه باشد
که نیاید پس وی را ثبوت واقعی و عینی و لفظی باشد و باعتبار ثبوت
اول تسمیه باده و عنصر قضیه باید و باعتبار ثبوت اخیر جهتی تحت
و نوع نیز شود و قضیه مشتمل بر وی را موجهه و منوعه و مربعه نیز گویند

زیرا که اجزای او درین جنس چهار است موضوع و محمول و رابطه و جهت
و هرگاهی که جهت موافق ماده باشد قضیه صادق باشد والا کاذب و چون
این مقدمات ممهد گشت پس بدانکه نسبت مفهوم محمول با ذات موضوع
خواه بایجاب و خواه بسلب یعنی خواه متعلق ایجاب باشد و خواه متعلق سلب
شاید که ضروری باشد چه ضرورت ثبوت محمول موضوع را امتناع انفکاک
اوست از او پس ازینجهت تعبیر کردند بغیر مستحیل الانفکاک باشد تا ذهن بجانب
دیگر نرود و این قضیه را ضروریه مطلقه خوانند ضروریه خوانند
بنا بر اشتمال او بر ضرورت و مطلقه خوانند بنا بر آنکه ضرورت در و
مقید بوضع و وقتی نیست پس قضیه ضروریه آن باشد که در وی حکم کرده شود بضرورت بوصفی
ثبوت محمول موضوع را یا بضرورت سلب او از و مادام که ذات
موضوع موجود باشد چون کل انسان حیوان بالضروره و لا شیء من الانسان
بحجر بالضروره و شاید که نسبت محمول بموضوع بسلب ضرورت باشد از دو طرف

یعنی وجود و عدم و این را ممکنه خاصه خوانند ممکنه خوانند بنا بر اشتمال او بر امکان
و خاصه خوانند بنا بر آنکه اخص است از ممکنه عامه زیرا که هرگاه که سلب
ضرورت از طرفین باشد ناچار از یک طرف خواهد بود و عکس نه پس ممکنه
خاصه آن باشد که در وی حکم کرده باشد بسلب ضرورت از طرف وجود و عدم
یعنی ثبوت حکم و انتفاء او خواه موجبه باشد و خواه سالبه چون کل انسان
کاتب بالامکان الخاص و لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان الخاص
موجبه و سالبه را معنی یکیست یعنی ثبوت کتابت و سلب کتابت هیچکدام
انسان را ضروری نیست پس فرق بحسب معنی متحقق نشود لکن بلفظ متقرر که
ایجاب در موجبه صریح است و سلب ضمنی است و در سالبه بعکس این اما سبب
نسط و فرق ظاهر است یا آنست محمول بموضوع بسلب ضرورت باشد از یک
طرف که آن طرف مخالف حکم است یعنی اگر حکم بایجاب باشد سلب ضرورت سلب
خواهد بود و اگر حکم بسلب باشد سلب ضرورت ایجاب خواهد بود و این را

ممکنه عامه ۵

حکم عامه خوانند و وجه تسمیه از جمله خاصه معلوم می‌شود پس ضروریهٔ عامه آن باشد که
در وی حکم شود به سلب ضرورت از جانب مخالف حکم خواه موجبه باشد و خواه سالبه
چون کل انسان کاتب بالامکان العام یعنی سلب کتابت از انسان ضروری نیست
و چون لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان العام یعنی ثبوت کتابت انسان را
ضروری نیست و این حکم اعم است از قضایای موجهه زیرا که حکم هر قضیه که
هست لااقل باید که ممکن باشد و شاید که نسبت محمول با موضوع به دوام باشد
یعنی همیشه به اعتبار ضرورت عبارت به اعتبار شعور است با اجماع ضرورت
و دوام و عدم منافات میان ایشان لیکن نه بر وجه تلازم بلکه بر وجه عموم و
خصوص چه هر جا که ضرورت باشد به تفسیر مذکور دوام خواهد بود نه ضرورت
و عکس نه و آنرا قضیه دائمه مطلقه خوانند دائمه بنابرآنکه جهت او دوام است
و مطلقه بنابر عدم تقیید چنانکه گذشت و گاه باشد که ضروریه و دائمه مطلقتین را
المطلقتین خوانند بر سبیل تغلیب پس دائمه آن باشد که حکم کرده شود در او به دوام

ثبوت

ثبوت محمول مر موضوع را یا به دوام سلب او از او مادام که ذات موضوع موجود باشد
چون کل انسان حیوان دائما و لا شیء من الحجر بانسان دائما و شاید که عدم ایراد
سالبه بنابر اکتفا به مثال ضروریه باشد و شاید که نسبت محمول با موضوع بالفعل باشد
یعنی در جمله یکی از ازمنه و اوقات خواه ضروری باشد و خواه دائمی و خواه
هیچکدام نباشد و آنرا مطلقه عامه خوانند بنابر مطلق بودن او از قید ضرورت
و دوام و توقیت و اعمیت او از اکثر بسایط پس قضیه مطلقه عامه آن
باشد که حکم در وی شود به ثبوت محمول یا انتفاء او فی الجمله چون انسان کاتب
است بالفعل و نیست انسان کاتب بالفعل و سالبه را حواله به مثال کرده
و شک نیست که مطلقه اعم از موجهات است زیرا که فعلیت به نحو مذکور کیفیتی
است زاید بر نفس نسبت زیرا که نسبتی که از قضیه مفهوم می‌شود اعم است از آنکه
بالفعل باشد یا بالامکان اگرچه بعضی گمان برده‌اند که مطلقه ملحق به موجهات است
و از قبیل ایشان نیست زیرا که در وی کیفیت نسبت اصلا مبین نیست پس اندراج او

در اینجا استیفای بیان چون ذکر نوع منفرد و جنس منفرد و در بیان مراتب نوع و جنس
گشتن و آنکه قضایای موجهه بسیار است بعضی از آنها بسیط است و بعضی
مرکب بسیط آنست که حکم او ایجاب تنها باشد یا سلب تنها چون هر انسان
حیوانست بضرورت و هیچ شی از انسان حجر نیست بضرورت و مرکب آنست که حکم
او مرکب باشد از ایجاب و سلب معا خواه ترکیب در لفظ نیز باشد چون کل انسان ضاحک
لا دایما و خواه نه چون کل انسان ضاحک بالامکان الخاص لیکن قضایایی که
جاری شده است عادت قوم بحث از ایشان و از احکام ایشان سیزده است
بیش اکثر و دوازده پیش بعضی بنا بر انواع مطلقه چنانکه گذشت و بعضی چیزهای دیگر
زیادت کرده اند و در کتب خود آورده و صاحب تهذیب در کتاب خود پانزده
آورده اما مصنف [illegible] از بسایط چهار ذکر کرده و از مرکبات یکی بنا بر آنکه
اشهر و اکثر بحسب استعمال عرفی و ابعد است پس ذکر اینجا ضروری باشد و حینیه
چون منافی ضروریه بوده نقیض او و مطلقه عامه نیز منافی دائمه بود و با تمام

پس ذکر اینها مناسبت مقابله باشد و میتواند بود که ذکر مطلقه از جهت رد آن
مذهب باشد که از موجهات نیست **فصل** بیان عکس از آن محتاج الیه
شی کر بسیار است که حاصل از دلیل عین مطلوب نیست بلکه عکس اوست و نیز
بسیار است که در بیان استلزام دلیل مطلوب را احتیاج بعکس یکی از مقدمتین
می افتد تا مودی بشکلی شود که انتاج آن ظاهر نیست پس موقوف عکس مهم باشد
و عکس چنانکه مطلق بر قضیه حاصله از تبدیل احد جزئی قضیه با آن دیگر
می شود همچنین بر بعض مصدری که نفس این تبدیل باشد اطلاق می یابد با اصطلاح
پس از نحت تعبیر کرده و را بمعنی دوم برین وجه که عکس قضیه حملیه اگر تعبیر
نکردی و بجای موضوع و محمول در تعریف جزء اول و ثانی یا محکوم علیه و به
نهادی تا تعریف شامل شرطیات شدی هر آینه اخصر و احسن بودی لیکن
چون تخصیص کرده و بنا بر آن تقدیم بیان شرطیات نموده محتاج بایراد
فصل دیگر شده عذر را و با جمله قضیه آن باشد که محمول را در ذکر موضوع سازی

و موضوع را و ذکر محمول به وجهی که ایجاب و سلب و صدق اصل اگر باقی بود
محفوظ باشند مراد بمحفوظیت ایجاب و سلب آنست که اگر اصل موجب باشد
عکس نیز موجب و اگر سالب باشد سالب زیرا که عکس از لوازم قضیه است و موجب
گاهی تخلف می کند از سالب و بر عکس مثلاً در مثل کل انسان ناطق عکس صادق
نیست سلبا که بعض الناطق لیس بانسان باشد و در مثل لا شیء من الانسان بفرس
عکس صادق نیست ایجابا که بعض الفرس انسان باشد پس لازم مضبوط موافق
در کیف باشد و مراد بمحفوظیت و بقاء صدق آنست که اگر اصل صادق باشد
عکس نیز صادق باشد زیرا که صدق ملزوم با کذب لازم محال است و بقاء
کذب را اعتبار نکرد بنابر آنکه صادق لازم کاذب میتواند بودن چون بعض
الانسان حیوان که لازم کل حیوان انسان است مراد آنکه نزد جماعتی از محققان
مراد بمحفوظیت و بقاء صدق است بطریق لزوم به این واسطه و نزد بعضی دیگر
لزوم لازم نیست بلکه او برآنست که قضیه کلیه لازمه هر کلیه دیگر را که مثل او

بیش بطریق اتفاق از جهت خصوص ماده عکس است بحسب اصطلاح و چون
اتفاق اصل و عکس بحسب ایجاب و سلب مشروط گشت پس موجبه کلیه موجبه
جزئیه منعکس شود نه کلیه و اگر بر سبیل جهد او اگر دی بهتر بودی و آن وجهی
که شارح تفتازانی رحمه الله در شرح شمسیه بیان کرده محل بحث است و لهذا
در تهذیب گفته و الموجبة انما تنعکس جزئیة مثلا هرگاه که کل انسان حیوان
صادق شود بعض الحیوان انسان صادق آید بیان این و ما بعدش
مذکور خواهد شدن و بعض موجبه جزئیه آنکه موجبه جزئیه منعکس شود و این
هر دو دعوی مخصص موجهات و غیر موجهات نیستند از این سبب تقیید به
جهتی نکرد مثلا چون بعض الحیوان انسان صادق شود بعض الانسان
حیوان صادق شود پس موجبه مطلقه منعکس بجزئیه شود زیرا که عنوان
موضوع و محمول با هم متلاقی شده اند در ذات موضوع یعنی متحد اند اتحد
چه شک نیست که ذات انسان و حیوان در مثل کل انسان حیوان یکی است

زیرا که ماده عدم انعکاس بجزئیه بعض الانسان
اینها را ساخته که منعکس بجزئیه می شود نه
بجزئیه و نوشته نیست که یعنی در بعض
متخالف فقط با آنکه هر جا که در حقیقت
در صورت دارند ما و اراست بلکی
[illegible]

[illegible]

مصدر

بعکس نقیض چون ظهور شکل اول نسبت بشکل رابع **فصل** بیان تناقض از آن
محتاج الیه شد که گاهی که دلیل اقامه بر حقیت مطلوب قایم نمی شود بلکه بر بطلان
نقیضش قایم می شود و از آن حقیت مطلوب لازم می آید چنانکه در قیاس خلف
است تناقض اگر چه بحسب اصطلاح بر مفرد مطلق می شود چنانکه در میان نسبت (اطلاق)
کلیات گفته اند نقیضا المتساویین متساویان لیکن نقیض مفرد را اگر زیاده
غرضی بوی متعلق نباشد که موجب بحث او شود شد پس از آنجهت تخصیص بیان
بنقیض قضیه کرد و گفت نقیض قضیه که مقصود بالذات منطقی است نه مفرد
قضیه دیگر نه مفرد دیگر باشد که با وی در سلب و ایجاب مخالف باشد نه در حمل و
شرط و اتصال و انفصال و حصر و اهمال و عدول و تحصیل زیرا که نقیض هر
سلب است نه عدول از آن که ثبوتی و عدولش مرتفع می شود بنابر علوم ثبوت
موضوع و از آنجهت بعضی گفته اند که تناقض در مفرد نیست زیرا که مفردات
باعتبار حکم مفرد نمی مانند و بودن حکم ایجاب و سلب نیست و این چند بیان

نیز

۲۲۰

واقع است وی تعریف خلل نمی کند زیرا که محققان با مور مذکوره تحقیقش
نمی شد که صدق یکی از آنها لذاته مقتضی کذب آن دیگر کند و این
مخالفت قضیتین تحقیق می باید که صدق هر یکی لذاته نه بواسطه و نه
از جهت خصوصیات ماده مستلزم و مقتضی کذب دیگری باشد نه آنکه صدق یکی
با کذب آن دیگر اتفاقی باشد و کذب هر یکی لذاته مستلزم صدق دیگری باشد
زیاده ساختن این از جهت اخراج مثل کل حیوان انسان است نظر
بلا شیء من الحیوان بانسان زیرا که متناقض نیستند چه از کذب هر یکی از
آنها صدق آن دیگر لازم نمی آید پس خارج شد زید ناطق زید لیس بانسان
و بعض الحیوان انسان و بعض الانسان لیس بحیوان و زید ساکن زید
لیس بمتحرک و لقمان حکیم و جالینوس لیس بحکیم و داخل شد زید قایم زید
لیس بقایم و چون نقیض قضیه مخالف بکمیت مذکوره پس نقیض موجبه کلیه
سالبه جزئیه باشد چون کل انسان حیوان و لیس بعض الانسان بحیوان

وحدة الموضوع ... وحدة المحمول ... وحدة الزمان ... وحدة المکان ... وحدة الشرط ... وحدة الاضافة ... وحدة الکل والجزء ... وحدة القوة والفعل

و در تناقض هشت وحدت شرط است وحدت موضوع و محمول و مکان و وحدت شرط و اضافه و جزو و کل و قوت و فعل است و در زمان

ونقیض سالبهٔ کلیه موجبهٔ جزئیه باشد چون لا شیء من الحجر بانسان وبعض
الحجر انسان و مباحث مخصوصه و مهمله در فصل علیحده گذشت حاجت باعاده
نیست اما اگر این فصل را بر فصل سابق تقدیم میکرد بهتر بود زیرا که بحث
تناقضات در عکسها موقوفست **فصل** چون از بحث از
حملیات واحکام آن فارغ شد شروع شود در شرطیات واقسام آن و پیش
ازین معلوم شد که قضیهٔ شرطیه متصله است اگر در وی حکم باتصال قضیه
دیگر یا بسلب او از او کرده شود و منفصله است اگر در وی حکم بانفصال
و تنافی قضیتین یا بلا تنافی ایشان کرده شود کنون معلوم می‌شود که
قضیهٔ شرطیه متصله لزومیه باشد اگر حکم باتصال یا بسلب اتصال صورت
باشد یعنی بملاحظهٔ چیزی باشد که موجب اتصال است چون علیت مقدم
تالی را چنانکه گذشت که اگر آفتاب برآمده باشد روز باشد و چون
معلولیت او مر وی را مثل عکس مذکور و چون معلولیت هر دو مر علتی

لزومیه اتفاقیه

را چنانکه اگر روز موجود باشد عالم روشن باشد و چون وقوع تضایف
میان ایشان باین معنی که هر دو حقیقتی باشند که تعقل هر یک بقیاس با آن
دیگر باشد چنانکه اگر زید پسر عمرو باشد عمرو پدر او است و اتفاقی باشد
اگر حکم باتصال یا بسلب اتصال صرف وی باشد یعنی بملاحظهٔ امری که موجب
نباشد چون ان کان الانسان ناطقا کان الحمار ناهقا ولیس البتة
اذا کان الانسان ناطقا فالحمار ناطق و اتفاقیه قسمی خاصه شود
اگر در وی حکم بصدق تالی یا بلا صدق او بر تقدیر صدق مقدم باشد از
جهت توافق ایشان در صدق و قسمی عامه شود اگر در وی حکم
چنین باشد با صدق تالی تنها لیکن می باید که تالی صادق منافی مقدم
نباشد چون ان لم یکن الانسان ناطقا فهو ناهق که درین وقت اتفاقیه
است نه ایه و قضیه منفصله که در وی حکم بانفصال و تنافی قضیتین باشد
حقیقیه باشد اگر حکم در وی بانفصال و تنافی قضیتین یا بلا انفصال و

خاصه

عامه

لا تنافی ایشان در وجود و عدم است چون عدد یا زوج باشد یا فرد یعنی هر دو
مجتمع نشوند و مرتفع نشوند و نیست چنین که این انسان یا اسود باشد یا کاتب
یعنی اجتماع و ارتفاع شاید و این را حقیقیه از آن گفتند که مشتمل بر کمال انفصال
است گویا که حقیقت منفصله است و یا مانعة الجمع باشد اگر حکم با نفصال قضیتین
یا به لا انفصال ایشان در وجود است و بس چنانکه گویی این چیز یا شجر باشد
یا حجر یعنی هر دو مجتمع نشوند لیکن ارتفاع شاید و چنین نیست که این انسان
یا اسود باشد یا حیوان یعنی هر دو مرتفع نشوند لیکن اجتماع شاید و تسمیه این
با مانعة الجمع بنا بر اشتمال اوست بر منع جمع و یا مانعة الخلو باشد اگر حکم با نفصال
قضیتین یا بلا انفصال ایشان در عدم باشد و بس چنانکه گویی یا زید
در دریا است یا غرق نشود یعنی هر دو مرتفع نشوند لیکن اجتماع شاید و
نیست چنین که این انسان رومی باشد یا زنگی یعنی هر دو مجتمع نشوند لیکن
ارتفاع شاید و این را مانعة الخلو از آن گفتند که مشتمل است بر منع

خلو

خلو و هر یکی ازین دو مباین اند مر حقیقیه را از برای آنکه در اول عدم تنافی
یا لا تنافی در جانب کذب است پس اجتماع در دو روا باشد و در دوم عدم تنافی
یا لا تنافی در جانب صدق است پس اجتماع در دو درست باشد و گاهی
باین دو اراده چیزی میکنند که اعم است از حقیقیه یعنی میخواهند بمانعة
الجمع قضیه را که در وی حکم به تنافی یا لا تنافی در صدق باشد مطلقا و بمانعة
الخلو قضیه را که در وی حکم به تنافی در کذب باشد مطلقا کنون
بدانکه هر یکی ازین سه منفصله یا عنادیه است اگر حکم در وی به تنافی از جهت ذات
جزوین باشد نه از جهت بودن ایشان مختلفین که هرگاه که ملحوظ شوند
میان ایشان معنی تنافی یافته شود و اتفاقیه است اگر چنین نباشد
بلکه وقوع تنافی بر سبیل اتفاق و امثله اول گذشت اما امثله
ثانیه چون قول ما اسود لا کاتب را اما ان یکون هذا اسود
او کاتبا در حقیقیه و اما ان یکون هذا لا اسود او کاتبا در مانعة

یعنی عدم تنافی یا لا تنافی شود
[illegible] تنافی یا لا تنافی
یعنی مراد در جانب کذب [illegible]
یا مع [illegible] شود و در [illegible] از اطلاق [illegible]
الخلو و در مانعة الجمع [illegible]
حکم کرده شود [illegible] جانب صدق [illegible]
و در مانعة الخلو [illegible] شود [illegible]
جانب [illegible] حکم کرده [illegible]
عموم [illegible] آن [illegible]
صلاحیت [illegible] بودن دارد [illegible]
یکی از [illegible] دارد

الجمع واما ان یکون هذا اسود او لاکاتبا در مانعة الخلو و نیز بدانکه
حکم در شرطیه مطلقا اگر بر جمیع تقادیر مقدم است آن قضیه کلی است
و سور او در موجبه کلیه کلما و مانند او و در منفصله موجبه دایما
و مانند او و در سالبه مطلقا لیس البتة و اگر بعض تقادیر مقدم بود
آن شرطیه جزئی است و سور او در موجبه قد یکون و مانند او و در
سالبه قد لایکون و مانند او و در بن احکام شخصی است اگر بعض معین
بود چون ان جئتنی الیوم علی هذه الصفة المخصوصة اکرمتک و اگر حکم
در وی نه بر جمیع تقادیر بود و نه بر بعض مطلق و نه بر بعض معین آن
شرطیه مهمله است چون اگر آفتاب بر آمده باشد روز باشد و طرفین شرطیه
مطلقا پیش از دخول ادوات می شاید که حملیتین باشد یا متصلتین
یا منفصلتین یا مختلفتین و ایراد جمیع امثله موجب ملال است **فصل**
چون فارغ شد از شرطیات شروع نمود در بیان احکام ایشان

عکس نقیض او در رابع اشکال دارد پوشیده نیست که از بیان
و نیز از تصریح ایشان معلوم می شود که تکرر حد وسط ضرور است
و حال آنکه از تعریف قیاس فهم می شود و در آن قیدی که مفهوم آن
باشد ماخوذ نشد و نیز مخفی نماند که مراد از تکرر وسط آنست که مفهوم
واحد را مفهوم محمول و عنوان موضوع سازند با این معنی که مراد از
موضوع مفهوم محمول را احکام کنند نه آنکه ذات موضوع عین
مفهوم محمول باشد پس کسی نگوید که مراد از موضوع ذاتست و از
محمول مفهوم پس حد اوسط مکرر نشود **فصل** اشکال را
بحسب کیفیت و کمیت و جهت شروط است و آنچه کثیر الاستعمال
است شروطات شرایط کیفی و کمی است پس بدان سبب اختصار
بر بیان آن شرایط نمود که شکل اول را شرط بحسب کیفیت آنست
که صغری وی یعنی قضیه که مشتمل باشد بر اصغر موجبه باشد یعنی

فصل

حد و شروط

محصلة المحمول یا در حکم آن که موجبه معدولة المحمول و سالبة المحمول
باشند کلیه و دریں شکل کبری بر طبق اینها باید در جانب موضوع
مطلوب تا تلاقی متحقق گردد تا اصغر در اوسط مندرج شود یعنی
ثابت شود مفهوم اوسط ذات موضوع مطلوب را تا حکم کبری
شامل او گردد بخلاف آنکه سالبه باشد و وجه کلیت آنست که
کبری وی بعضی چه خواسته اند اگر کلیه نباشد تا حکم وی او را وسط متعدی
و منتهی و نیا اصغر نشود متعین چه در صورت جزئیت و ثبوت اکبر
بر بعض افراد اوسط را می تواند که اصغر در آن بعض داخل نباشد
و حکم کبری شامل وی نشود پس تعدی حکم کبری بر سبیل یقین نشود پس
انتاج حاصل و چون این اختلاف انتاج او مشروط بدین دو شرط باشد
پس موجبات صغری شکل اول موجبه باشد و کبری وی کلیه باشد
و ضروب منتجه چهار است اگرچه محتمل شانزده است و اشتراط این

ضرب

دو شرط در اشتراط دوازده کرده ضرب اول موجبتین کلیتین و نتیجه
موجبه کلی چون هر ج ب است و هر ب ا است پس هر ج
ا است دوم موجبه جزئی صغری با موجبه کلیه کبری نتیجه موجبه
جزئی زیرا که نتیجه تابع اخس مقدمتین است چون بعض ج ب است
و هر ب ا است پس بعض ج ا است ضرب سیوم موجبه کلی صغری با
سالبه کلی کبری نتیجه سالبه کلی بنا بر قاعده مذکوره چون هر ج
ب است و هیچ ب ا نیست پس هیچ ج ا نیست ضرب
چهارم موجبه جزئی صغری با سالبه کلیه کبری نتیجه سالبه جزئی
چون بعض ج ب است و هیچ ب ا نیست پس بعض ج ا نیست
پس شکل اول منتج محصورات اربع است و شرط شکل ثانی
حسب کیفیت آنست که مقدمتین وی مختلف باشند بایجاب و سلب
یعنی یکی موجبه باشد و دیگری سالبه و الا انتاج حاصل نشود زیرا که کاهی

بایجاب نتیجه صادق آمد و کاهی با سلب چنانکه گوییم انسان
حیوان است و هیچ فرس ناطق حیوان نیست پس هیچ انسان حیوان
ناطق نیست که حق در اول ایجاب است و در ثانی سلب و اگر
گوییم هیچ انسان فرس نیست و هیچ ناطق فرس نیست
پس هیچ انسان ناطق نیست که حق در اول سلب است
و در ثانی ایجاب پس معلوم شد که اختلاف موجب عدم انتاج
است زیرا که نتیجه لازم قیاس است و لازم مختلف نمی‌شود
و ... کبری ... کلیه ...
[illegible]
است یا بعضی ... اول
ایجاب است و در ثانی سلب و ... شکل ...
قیاس شکل اول چهار است ضرب اول موجبه کلی صغری و سالبه

وضرب دوم

گویی

کلی کبری نتیجه سالبه کلی چنانکه هر ج ب است و هیچ ا ب نیست
پس هیچ ج ا نیست و عکس این ضرب یعنی سالبه کلی صغری و
موجبه کلی کبری نتیجه سالبه کلی چنانکه هیچ ج ب نیست و
هر ا ب است پس هیچ ج ا نیست ضرب سیوم موجبه جزئی
صغری و سالبه کلیه کبری نتیجه سالبه جزئی چنانکه گوییم بعض ج ب
و هیچ ا ب نیست پس بعض ج ا نیست ضرب چهارم سالبه جزئیه
صغری و موجبه کلیه کبری نتیجه سالبه جزئی چنانکه گوییم بعض ج
ب نیست و هر ا ب است پس بعض ج ا نیست و چون در این
شکل نتیجه جز سالبه نیست ... از ... این شکل
سالبه است پس نتیجه شکل ثانی نیست ... اما کلیه و اما جزئیه
و شرط شکل ثالث ... است ... موجبه ...
حکم ... بعضی ... شکل ... اصغر و اوسط

که محکوم علیه است در اکبر اینجا و سلباً و حکم مثبت در نفس موجب حکم
در آن دیگری منتفی شود و چنین که ثابت است که در کلی از منعقد نمی‌شود
در کلیه باشد و الا جائز باشد که بعض محکوم علیه در اکبر باشد
پس لازم نیاید تعدی حکم با صغری و ضروب منتجه در این شکل
این دو شرط شش است چه از اعتبار صغری اسقاط
نشست گرده چنانکه در شکل اول و در شرط اول افتاد اسقاط
دو کرده که موجبتین جزئیتین و موجبه جزئیه صغری و سالبه
جزئیه کبری باشند نتیجه ممتنع الایجاب جزئی است و نتیجه ممتنع
سلب جزئی اما آن شش که منتج ایجاب جزئی است اول موجبتین
کلیتین چنانکه همه ب ج و همه ب آ است و نتیجه آن که
بعضی ج آ است نتیجه این ضرب کلی نیست از آنکه نمی‌تواند که اصغر اعم
باشد از اکبر پس حمل اکبر بر وی کلی نتوان کرد جزئی

و دوم

و دوم صغری موجبه جزئیه و کبری موجبه کلی چنانکه بعض
ب ج است و همه ب آ است و سوم صغری موجبه کلی
و کبری موجبه جزئی چنانکه همه ب ج است و بعض ب آ
است نتیجه این هر سه ضرب آنست که بعض ج آ است و
اما آن سه ضرب که منتج سلب جزئی است اول موجبه کلیه صغری
و سالبه کلیه کبری چنانکه همه ب ج است و هیچ از ب آ نیست
و دوم موجبه جزئیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه بعض ب
ج است و هیچ از ب آ نیست و سوم موجبه کلیه صغری و
سالبه جزئیه کبری چنانکه همه ب ج است و بعض ب آ نیست
نتیجه این هر سه ضرب آنست که بعض ج آ نیست و چون
شکل سوم از طبع بعید است او را تنبیه شرائط و ضروب

او را نیاوردیم و از مثالهای اجمالی خواهی که روشن دارد شرط
انتاج این شکل بحسب کیفیت و کمیت با ایجاب صغری مشروط است
با کلیت صغری و با اختلاف مقدمتین است بحسب کیف با
کلیت یکی از این دو از احد امرین منفصل نگردد بلکه مجموع
مشتمل باشد انتاج چهار ضرب اگر چه تقدیر احتمال لازم آید
از امور ثلثه عقیم هست و ضروب منتجه او نظام این شرائط
منحصر است موجبتین کلیتین منتجه موجبه جزئیه موجبتین و
کبری جزئی منتجه موجبه جزئی کلیتین و صغری سالبه منتجه سالبه
کلیه عکس این منتجه سالبه جزئی سالبه جزئی صغری موجبه کلیه
کبری منتجه سالبه جزئی عکس این منتجه سالبه جزئی سالبه کلیه
صغری موجبه جزئی کبری منتجه سالبه جزئی عکس این منتجه

کلیه را

[illegible]

سالبه جزئی هست مباحث اجمالی قیاس اقترانی حملی و اما
قیاس استثنائی بر دو قسم است سابقا دانستی که قیاس آنست
که مشتمل باشد بر نتیجه یا بر نقیض نتیجه بالفعل و فعلا هم هست
که نتیجه و نقیض او نفس یکی از مقدمتین نتواند بود بلکه جزء
مقدمه خواهد بود و مقدمه این که قضیه جزء وی باشد لامحاله
شرطیه خواهد بود لیکن قیاس استثنائی مرکب از دو مقدمه
باشد که یکی از آنها شرطیه متصله یا منفصله است و آن دیگر
حملیه جزئی شرطیه یا نقیض او که دال باشد بر وضع یا بر رفع
می‌تواند که حملیه باشد و شرطیه باشد باعتبار ترکب
شرطیه از حملیتین یا شرطیتین یا حملیه و شرطیه و در

استثنائی
او ر
نتیجه ر
احد ظ

انتاج این قیاس سه شرط مشروط است اول آنکه شرطیه موجبه باشد
که سالبه عقیم است چه هرگاه که میان دو جزء اتصال و انفصال
سلب باشد وجود یکی از ایشان با نقیض او وجود آن دیگر یا عدم
او لازم نخواهد آمد دوم آنکه لزومیه باشد اگر متصله
است و عنادیه باشد اگر منفصله است زیرا که علم بصدق اتفاقیه
موقوفست بر علم بصدق احد طرفین و یا کذب آن پس
اگر استفاده علم بصدق احد طرفین یا کذب آن از اتفاقیه
باشد هر آینه دور لازم آید سوم آنکه کلیه باشد
تا استثنا کلی باشد نقیض متحقق باشد در جمیع ازمان و در جمیع
اوضاعی که منافی وضع مقدم نباشد زیرا که اگر دو مستثنی
شود جایز باشد بودن لزوم یا عناد در بعض [illegible] و استثنا

اوضاع صح

اوضاع

بر وضع دیگر پس لزوم یا عناد در وضع احد طرفین شرطیه یا
نقیض او و وضع آن دیگر یا نقیض آن چون این مقدمات مشخص
شد بدانکه استثنائی دو قسم است یکی اتصالی و دوم
انفصالی اتصالی آنست که مرکب باشد از متصله لزومیه نه
اتفاقیه و موجبه نه سالبه و کلیه نه جزئیه با وضع مقدم نتیجه
اثبات دهد و اثبات نتیجه وضع تالی باشد زیرا که وجود ملزوم
بی وجود لازم [illegible] رفع تالی [illegible] چنانکه
گوئیم اگر این جسم انسان است پس حیوان است لیکن انسانست
پس حیوان است [illegible] و اگر متصله لزومیه واقع باشد
و اثر استثنا رفع مقدم نباشد زیرا که جایز است که عدم ملزوم لازم [illegible]

مستلزم

ملزوم نیست و الا بطلان لازم لازم آید به وضع مقدم چنانکه
گویی هر گاه محال لکن او حیوان نیست پس او انسان نیست
و هر گاه عدم انعکاس نقیض عدم انتاج استثنا عین تالی
عین مقدم را و استثناء نقیض مقدم نقیض تالی جواز عمومیت
لازم نیست و وجود اعم مستلزم وجود اخص نیست و عدم اخص
مستلزم عدم اعم نه آنکه لازم گاهی مساوی میباشد
مانع نیست زیرا که انتاج و عدم آن نظر بصورت قیاس
نیست بلکه نظر بماده مخصوصه است و این حقیقت نیست
و این نظیر آنست که این جماعت معترفند به انعکاس
موجبه کلیه کنفسها نشده با آنکه در صور مساوات
محمول با موضوع این انعکاس متحقق است و انفصالی

الشرط

اگر نسبت که مرکب باشد از منفصله حقیقیه با وضع احد جزئین
نتیجه اثبات رفع مقدم یا تالی و اثر استثنا نتیجه رفع آن دیگر باشد زیرا
که اجتماع ایشان ممتنع است یا رفع احد جزئین نتیجه نفی مقدم
یا تالی و اثر استثناء وضع جزء دیگر باشد زیرا که ارتفاع
ایشان محال است پس او را نتیجه چهار باشد چنانکه گویی
این عدد یا زوج است یا فرد لکن فرد است پس زوج نیست
لکن زوج است پس فرد نیست لکن فرد نیست پس زوج
است لکن زوج نیست پس فرد است و یا مرکب از منفصله
مانعة الجمع با وضع احد جزئین خواه مقدم و خواه تالی
و اثر استثنا رفع جزء دیگر از جهت امتناع اجتماع

نه عکس از جهت جواز دفاع پس او را اسمه دو
باشد عبارتکه گوئی این جسم یا شجر است یا حجر است

یعنی شجر است یا حجر است
یعنی حجر است یا شجر است
با ... منفصله ... [illegible]
یعنی ... جواز ...

دو بیت عبارتکه گوئی این یا لا شجر است یا
لا حجر یعنی شجر است پس لا حجر یا یعنی حجر است
پس

یعنی لا شجر باشد وهو جواد الجلیل المنان
ان اشرف ثمرة الجنان ثمرة الایمان
والایمان بوصل العلایق الا ان الی اغصان
اشجار الجنان والحمد لولیه والصلوة
علی نبیه واله
الطاهرین
... ١٥٢٤

شنبه الوجهان

فایده

باید دانست که قیاس را تقسیم کرده اند بقیاس خلف خلف
و قیاس غیر خلف قیاس خلف آن قیاسی است که اثبات
مطلوب در وی بابطال نقیضش باشد و قیاس
غیر خلف بعکس آنست بدانکه قیاس اگر مرکب از یقینیات
حقه باشد مع شرائطش آن قیاس را برهان گویند برهان
و اگر قیاس مرکب از مشهورات و مسلمات باشد این
قیاس را جدل نامند و اگر قیاس مرکب از مقبولات جدل
و مظنونات باشد این قیاس را خطابه خوانند خطابه
و اگر قیاس مرکب از قضایای مخیله باشد این قیاس را
شعری